



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بابل  
كلية الادارة والاقتصاد  
الدراسات العليا / ماجستير

## أثر بعض المؤشرات المالية في الائتمان المصرفي للمدة (2004-2020)

رسالة تقدمت بها

بريفان صالح عبد الرزاق عبدالوهاب

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

محمد مدلول علي



## الاهداء

الى من ألهمني العلم والمعرفة .....الله (جل جلاله)

الى سيد وفخر الكائنات..... النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)

الى القلب الذي رعاني وعلمني الصبر والوفاء والصدق والاخلاص.....

والذي اطال الله بعمره.

الى العين الذي سهرت لأجلي....والقلب الذي ما انفك عن الدعاء لي.....

أمي الغالية نبع الحنان والصفاء اطال الله بعمرها.

الى التي شد الله بها ازري وكانت خير عون لي.....

خالتي العزيزة حفظها الله.

الى الذي تحمل معي رحلة الدراسة الطويلة .....

زوجي الحبيب حفظه الله.

الى قرة عيني وأملي في الحياة .....

اولادي رامي وريبال وأيان حفظهم الله.

الى كل من شجعني وساندني في أتمام رسالتي وكل من ساهم في هذا الجهد لهم

مني كل الحب والعرفان .

بريفان

## الشكر والامتنان

الحمد لله حمداً كثيراً كما يجب الحمد والصلاة والسلام على سيد الخلق نبينا محمد وعلى اله الطيبين الاطهار.

اما بعد فأتوجه بشكري واعتزازي الى المشرف الاستاذ المساعد الدكتور (محمد مدلول علي) لما تحمله من جهود ثمينة وما قدمه من ملحوظات سديدة وتوجيهات قيمة لإخراج هذه الدراسة على هذا النحو .

كما اتقدم بوافر شكري وأمتناني الى الاستاذ المساعد الدكتور (حيدر علي محمد) عميد كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل لما ابداه من جهود حثيثة واهتمام كبير بطلبة الدراسات العليا .

واتقدم بشكري وتقديري ايضاً الى الاستاذ المساعد الدكتور (اسعد منشد محمد) رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية لما ابداه من تعاون وجهد كبير .

واتقدم بفائق شكري وتقديري الى اساتذتي الكرام في قسم العلوم المالية والمصرفية وكل من ساهم بتعليمي حرفاً خلال مسيرتي العلمية لما قدموه من جهد وعطاء وأخص بالشكر منهم الاستاذ الدكتور حسين ديكان درويش والاستاذ الدكتور جواد كاظم البكري والاستاذ الدكتور محمد الطائي لمساعدتهم في اتمام رسالتي، فجزاهم الله خير الجزاء على كرم اخلاقهم وبذلهم النصيحة السديدة والمشورة الصائبة.

ولا أنسى ان اتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة ولما سيقدمونه من ملحوظات وتوجيهات علمية سديدة.

ايضاً اقدم شكري الجزيل الى الخبير اللغوي الدكتورة سري المعمار لتحملها عناء القراءة والتصحيح لهذه الرسالة.

وكذلك اتقدم بالشكر إلى والدي وبنع الحنان والدتي وخالتي وزملائي لمساندتهم وتشجيعهم المستمر لي، واتقدم بفائق شكري الى زوجي الغالي الذي ساندني فكان خير عون ومشجع لي.

الباحثة

## المستخلص:

يعد المصرف العقاري واحداً من أهم المصارف المتخصصة في العراق الذي يهدف الى المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال منح الائتمان المصرفي في قطاع البناء والتشييد كما وتهدف هذه الدراسة ايضاً الى دراسة ومعرفة مؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية ودراسة انواع الائتمان المصرفي وقياس وتحليل اثر هذه المؤشرات المالية في الائتمان المصرفي للمصرف العقاري في العراق للمدة (2004-2020) وقد جاءت الدراسة ايضاً الى بيان طبيعة العلاقة بين (السيولة والكفاية والملاءة) المالية ومؤشراتها الفرعية مع (الائتمان المصرفي) وبيان أثر هذه المؤشرات في الائتمان داخل المصرف العقاري في العراق.

كما وتمت دراسة المؤشرات وتحليلها وفق اساليب احصائية وظفتها الباحثة لتحقيق فرضية واهداف الدراسة، ولغرض تحقيق ذلك تم استخدام بعض الاساليب الاحصائية وأهما اختبار التكامل المشترك وتحليل الانموذج القياسي المقدر بأسلوب (Var) لقياس الاثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك عن طريق البرنامج (E-views10)، وكانت أهم الاستنتاجات أن مؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية من المؤشرات الاساسية في عملية تقييم كفاءة الاداء وادارة الموارد النقدية، ووجدت الدراسة ان هناك تأثيراً متبايناً لمؤشرات السلامة المالية في حركة واتجاه الائتمان المصرفي للمدة (2004-2020)، وتم استخدام مؤشرات السلامة المالية حديثاً من قبل البنك المركزي في الرقابة على اداء الجهاز المصرفي التجاري والجهاز المصرفي المتخصص، وشكل الائتمان المصرفي نسبة متزايدة من رأس المال للمصرف العقاري للمدة (2004-2020)، وهنا جاءت الضرورة على المصارف بصورة عامة والمصرف العقاري بصورة خاصة قياس مؤشرات السيولة والكفاية والملاءة المالية والعوامل المؤثرة بصورة مستمرة لدعم وتوفير مستويات الأمان من السيولة تعمل على توفير الائتمان الممنوح من قبل المصرف العقاري.

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ت	الشكر والامتنان
ث	المستخلص
خ	قائمة الجداول
ح	قائمة الاشكال
6 – 1	المقدمة:
42 -7	الفصل الاول: الاطار المفاهيمي لمؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية و الائتمان المصرفي والمصارف المتخصصة.
17 - 7	المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لمؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية.
12 - 7	المطلب الاول_ مفهوم وأهمية السيولة المالية:
15 – 12	المطلب الثاني_ مفهوم وأهمية الكفاية المالية.
17 – 15	المطلب الثالث_ مفهوم وأهمية الملاءة المالية.
28-18	المبحث الثاني: مفهوم وأهمية الائتمان المصرفي.
19 -18	المطلب الاول_ مفهوم وأهمية الائتمان المصرفي
23 -19	المطلب الثاني_ انواع الائتمان المصرفي.
28 -24	المطلب الثالث_ معايير منح الائتمان المصرفي ومخاطرة.
42 -29	المبحث الثالث: هيكل المصارف المتخصصة.
33-29	المطلب الاول_ المصارف المتخصصة (المفهوم، النشأة، الأهمية، الأنواع).
37 -33	المطلب الثاني_ خصائص واهداف المصارف المتخصصة والعلاقة مع البنك المركزي.
42 -37	المطلب الثالث_ مصادر واستخدام اموال المصارف المتخصصة والفرق بينها وبين المصارف التجارية.
65 _43	الفصل الثاني: واقع مؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية والائتمان المصرفي للمصرف العقاري في العراق للمدة (2004-2020).
46 –43	المبحث الاول: المصرف العقاري والأهمية الاقتصادية والاجتماعية.
50 -46	المطلب الاول_ المصرف العقاري (النشأة، الأهمية، الأهداف).

50 –46	المطلب الثاني_ تطور بعض مؤشرات الاداء المالي للمصرف العقاري.
53 -50	المطلب الثالث_ دور المصرف العقاري في دعم قطاع البناء والتشييد للمدة (2020-2004).
61-54	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات ( السيولة والكفاية والملاءة) المالية في المصرف العقاري للمدة من (2020-2004).
56 -54	المطلب الاول_ تحليل مؤشرات السيولة المالية في المصرف العقاري.
59 –56	المطلب الثاني_ تحليل مؤشرات كفاية رأس المال في المصرف العقاري
61 -59	المطلب الثالث_ تحليل مؤشرات الملاءة المالية في المصرف العقاري
65 - 62	المبحث الثالث_ الائتمان المصرفي ( الواقع والتحديات).
62	المطلب الاول- واقع الائتمان المصرفي في العراق للمدة ( 2004 – 2020 )
65_ 63	المطلب الثاني _ تحليل اجمالي الائتمان المصرفي في المصرف العقاري،
86- 66	الفصل الثالث: قياس تأثير مؤشرات ( السيولة والكفاية والملاءة) المالية في الائتمان المصرفي للمصرف العقاري للمدة ( 2020-2004 ).
73 – 66	المبحث الأول: توصيف النموذج والإطار النظري للأساليب الاحصائية المستخدمة.
73- 66	المطلب الاول- توصيف وصياغة النموذج القياسي.
86- 73	المطلب الثاني_ الاطار النظري للأساليب الاحصائية المستخدمة.
86 – 74	المبحث الثاني _ تقدير النماذج القياسية.
87	الاستنتاجات.
88	التوصيات.
98_89	المصادر والمراجع.
100_99	الملاحق.

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	تاريخ انشاء بعض المصارف المتخصصة في بعض البلدان .	.1
47	رأس مال المصرف العقاري للمدة (2004-2020).	.2
49	احتياطات المصرف العقاري للمدة (2004-2020)	.3
51	تطور مساهمة قطاع البناء والتشييد ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020).	.4
54	تطور نسبة الرصيد النقدي في المصرف العقاري للمدة (2004-2020).	.5
57	تطور نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع في المصرف العقاري للمدة (2004-2020).	.6
60	تطور نسبة رأس المال الممتلك الى القروض في المصرف العقاري للمدة (2004-2020).	.7
63	اجمالي الائتمان الممنوح	.8
67	توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج القياسي المستخدم.	.9

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	انواع الائتمان المصرفي.	.1
28	مخاطر الائتمان المصرفي.	.2
36	مخطط اهداف المصارف المتخصصة	.3
48	رأس مال المصرف العقاري للمدة (2004-2020).	.4
50	احتياطات المصرف العقاري العراقي للمدة (2004-2020).	.5
53	تطور الاهمية النسبية لنتاج قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020).	.6
56	تطور نسبة الرصيد النقدي في المصرف العقاري للمدة (2004-2020).	.7
59	تطور نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع في المصرف العقاري.	.8
61	تطور نسبة أس المال الممتلك الى القروض في المصرف العقاري.	.9
65	اجمالي الائتمان المصرفي الممنوح	.10
70	مخطط هيكلية الاختبارات القياسية.	.11
81	نتائج اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج بين المؤشرات والائتمان المصرفي	.12

## المقدمة:

إن إحدى أهم مهام العمل المصرفي هي تأمين السيولة المناسبة لكي تلبي حاجات تغطية الودائع عند الطلب للمودعين ويعد المصرف ذي السيولة العالية إذا كان يملك أصولاً للأموال قابلة للإنفاق ويكلف معقوله وتحتاج المصارف للسيولة بسبب حاله عدم التأكد والمخاطرة واللايقين بتدفقاتها النقدية وتأتي السيولة من الأرباح المتولدة من بيع الخدمات ومن الودائع الجديدة وأهمية السيولة تبرز من خلال وفاء تسديد المصرف بما هو مطلوب منها في الأوقات المتفق عليها عند الطلب.

وكذلك فإن كفاية رأس المال هي العلاقة بين مصادر رأس المال المصرف والمخاطر التي قد تتعرض أليها موجوداته أو أي عمليات قد ينفذها وتعتبر عن قدرة المصرف على مواجهه أي خسائر قد يتعرض أليها أو غير المتوقعة.

ومن جانب آخر تمثل الملاءة المصرفية بمفاهيم كفاية رأس المال التي تطور الاهتمام بها من قبل المصارف في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بصور قانون الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمصارف وتطور كذلك الاهتمام بملاءة المصارف بإنشاء لجنة (بازل) للرقابة على البنوك التي هدفت الى ايجاد تنظيم مناسب بين رأس المال والودائع وقامت من خلال اتفقيه لجنه(بازل1) بتحديد نسبه(8%) من رأس المال كضمان للقروض والتسهيلات ومن ثم اصدرت لجنه(بازل1) التي وسعت مفهوم المخاطر التشغيلية فضلاً عن المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

ويعد القطاع المصرفي لاسيما المصارف المتخصصة في العراق من اهم القطاعات التي تمول الانشطة الاستثمارية اذ يمثل تمويل هذه المصارف عنصراً مهماً في البناء والتقدم والنمو الاقتصادي.

والمصارف المتخصصة او بنوك التنمية المتخصصة هي المصارف التي تتخصص في تقديم الائتمان لنوع محدد من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل المشروعات العقارية والزراعية والصناعية.

ويعد المصرف العقاري واحداً من اهم المصارف المتخصصة في العراق الذي يهدف الى المساهمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال منح (الائتمان المصرفي) لقطاع البناء والتشييد.

## اولاً \_ أهمية الدراسة :

وتأتي أهمية الدراسة من كون المصرف العقاري هو احد المصارف المتخصصة والذي يهدف الى منح الائتمان الى المؤسسات والافراد في العراق لغرض دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في قطاع البناء والتشييد، وتبرز أهمية الدراسة ايضاً من كونها تركز على مدى مساهمة المصرف العقاري في عملية التنمية الاقتصادية واثر استثماراتها في الناتج المحلي الاجمالي.

## ثانياً \_ مشكلة الدراسة:

بالرغم من زيادة حجم الائتمان للمصرف العقاري للمدة (2004-2020)، الا ان مساهمتها في التنمية الاقتصادية كانت متواضعة.

## ثالثاً \_ فرضية الدراسة:

تتطلق الدراسة من فرضية مفادها إن استخدام مؤشرات متطلبات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية يمكن أن يكون لها تأثيراً كبيراً في الائتمان المصرفي من حيث منح القروض والاستثمارات حسب طبيعة النشاط الاقتصادي او حسب توجيهات او قرارات البنك المركزي، بما يحقق الاهداف المنشودة.

## رابعاً \_ أهداف الدراسة:

يمكن بيان اهم الاهداف التي تسعى الدراسة الى تحقيقها بالاتي:

- 1- التعرف على النشاط الائتماني من (رأس مال والاحتياجات) الذي يقوم به المصرف العقاري ومؤشراته الفرعية في العراق.
- 2- معرفه ماهي متطلبات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية في المصرف العقاري.
- 3- بيان العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي ومتطلبات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية ومؤشراتها الفرعية.
- 4- قياس وتحليل اثر متطلبات(السيولة والكفاية والملاءة)المالية في الائتمان المصرفي للمصرف العقاري في العراق خلال مده الدراسة.

## خامساً \_ حدود الدراسة:

- 1\_ الحدود الزمانية: وبحسب توافر البيانات تم تحديد المدة (2004\_2020).
- 2\_ الحدود المكانية: المصرف العقاري وخاصة مؤشرات (السيولة، الكفاية، الملاءة) المالية والائتمان المصرفي

## سادساً\_ اسلوب الدراسة:

تجمع الدراسة بين المنهجين الوصفي لبيان اهم متغيرات الكفاءة المصرفية في الجهاز المصرفي فضلاً عن الاسلوب الكمي المستند والتحليلي لبيان اثر مؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية في الائتمان المصرفي.

## سابعاً\_ هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول تناول الفصل الاول منها الاطار المفاهيمي لمتطلبات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية والائتمان المصرفي والمصارف المتخصصة وقسم الى ثلاثة مباحث اختص المبحث الاول مفهوم متطلبات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية أما المبحث الثاني فتناول مفهوم واهمية الائتمان المصرفي في حين اختص المبحث الثالث بهيكل المصارف المتخصصة من حيث المفهوم والنشأة والاهمية اما الفصل الثاني فكان في واقع المتطلبات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية والائتمان المصرفي في المصرف العقاري في العراق وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث ايضاً تناول المبحث الاول المصرف العقاري والاهمية الاقتصادية والاجتماعية بينما سلط المبحث الثاني الضوء على تحليل مؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية واخيراً جاء المبحث الثالث في معرفه واقع الائتمان المصرفي في المصرف العقاري.

بينما تضمن الفصل الثالث قياس وتحليل أثر (السيولة والكفاية والملاءة) المالية في الائتمان المصرفي للمصرف العقاري وتم تقسيمه الى مبحثين جاء الاول في توصيف الانموذج والاطار النظري للأساليب الاحصائية المستخدمة أما المبحث الثاني فتضمن واقع اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك واختص.

وأخيراً اختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المنسجمة مع منهجية الدراسة.

ثامناً \_ الدراسات السابقة حسب اهميتها:

الدراسة الاولى	حيدر خضير ناصح الدريعي، (2021)
عنوان الدراسة	تحليل وقياس امكانية المصارف المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تؤديه المصارف المتخصصة في عملية تمويل التنمية الاقتصادية في العراق عن طريق تحليل فاعلية المصارف المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق من خلال تحليل فاعلية المصارف المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية وقياسها خلال مدة الدراسة.
مشكلة الدراسة	تعاني القطاعات الاقتصادية المختلفة من قلة التمويل وتوفير الائتمان لزيادة قدرتها الاستثمارية التي تعد الاساس لقيام التنمية الاقتصادية في العراق لذا نحتاج لقطاع مصرفي عام وشامل ولا يوجد قطاع مصرفي متخصص بل (مصارف المتخصصة) يشكل جزءاً بسيطاً من القطاع المصرفي للقيام بتمويل التنمية الاقتصادي العراقي.
أهمية الدراسة	استعراض قدرات المصارف المتخصصة في العراق ودورها المتمثل بتمويل المشروعات الاستراتيجية والاستثمارات الطويلة الاجل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق خلال مدة الدراسة.
ابرز نتائج الدراسة	إن المصرف العقاري جاء دور رأس المال بالمرتبة الاولى بالتأثير على القروض في حين كانت الاحتياطات بالمركز الاخير من حيث التأثير، كذلك الحال مع المصرف الزراعي.
ابرز توصيات الدراسة	العمل على وضع القوانين والانظمة الكفيلة بتشجيع الاستثمار سواء أكان بالقطاع الزراعي أم الصناعي أم العقاري في سبيل تطوير القطاعات ليكون اقتصاد اكثر مرونة، والتركيز على الاهتمام بالبنى التحتية، لأنها تمثل الاساس الذي يعتمد عليه في القيام بالمشروعات الاستثمارية.

الدراسة الثانية	علي كريم محمد كبة (2018)
عنوان الدراسة	أثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية في العراق (دراسة حالة المصرف العقاري في محافظة المثنى)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى قياس وتحليل أثر حجم التمويل الممنوح من المصرف العقاري في التنمية الاقتصادية في محافظة المثنى.
مشكله الدراسة	تبرز مشكلة الدراسة الذي تعاني منها المصارف في العراق في ان دورها في عملية التنمية الاقتصادية فهو لا يزال محدوداً حيث يظهر بأن هناك العديد من المشروعات

<p>التجارية والاستثمارية التي تواجه بعض القيود الخاصة بالتسهيلات الائتمانية لتمويل المشروعات من قبل المصارف وان ما يتميز به الاقتصاد العراقي ايضاً هو ضآلة القطاعات المصرفية ودورها في التنمية الاقتصادية، وكيف يمكن للائتمان المصرفي أن يؤثر في التنمية الاقتصادية.</p>	
<p>تتجلى اهمية الدراسة في تحليل فاعلية المصرف العقاري او المصارف المتخصصة واثرها في التنمية الاقتصادية في محافظة المثنى، وتبرز اهميتها ايضاً من كونها تركز على مدى مساهمة المصرف العقاري في عملية التنمية الاقتصادية واثر استثمارات في الناتج المحلي الاجمالي وهل تقوم بدورها ام تسعى الى تحقيق الربح مثلها مثل المصارف التجارية الاخرى.</p>	<p>أهمية الدراسة</p>
<p>أهم ما توصلت اليه الدراسة اتساع القطاع المصرفي العام والخاص انعكس سلباً على اداء المصرف العقاري وعليه فإن المصرف العقاري في محافظة المثنى لم يقدّم بدوره برفع القدرة التنموية للمحافظة.</p>	<p>ابرز النتائج</p>
<p>العمل على وضع القوانين والانظمة والتشريعات التي تسمح بإنشاء نظام تمويل اسكاني في العراق يعتمد على مدخرات المواطنين، ووضع القوانين التي تساعد على الانتقال من نظام التمويل الابتدائي الى نظام التمويل الثانوي لشراء الرهونات من المصارف العقارية.</p>	<p>ابرز توصيات الدراسة</p>
<p><b>عمار عباس الجبوري، 2015</b></p>	<p>الدراسة الثالثة</p>
<p>دور المصارف المتخصصة في تمويل تنميه قطاعاتها الاقتصادية في محافظه بابل</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>وهدف الدراسة هو العمل على معرفه مدى قدره المصارف المتخصصة على تحقيق التنمية بالقطاعات الاقتصادية الحيوية الذي تختص بها هذه المصارف.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تمثلت مشكلة الدراسة في قلة مصادر التمويل اللازمة لتفعيل دور المصارف المتخصصة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي لاسيما النشاط الاستثماري في محافظه بابل حيث ادى انخفاض نسبة التمويل من الجهات الممولة الى عدم مساهمه هذه المصارف في تفعيل مسيره التنمية في المحافظة بالشكل المطلوب خلال مدة الدراسة.</p>	<p>مشكلة الدراسة</p>
<p>وتتجلى اهمية الدراسة في الكشف عن دور المصارف المتخصصة في تنميه القطاعات الاقتصادية وذلك بإخضاع هذه المصارف للدراسة والبحث عن مدى قدرة هذه المصارف على تحقيق التنمية في القطاعات الحيوية التي تتخصص بها هذه المصارف.</p>	<p>اهمية الدراسة</p>
<p>توصل الباحث الى أن المصارف المتخصصة في محافظه بابل تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بواسطة منح القروض الى القطاعات الانتاجية لاسيما (الزراعي والصناعي والبناء والتشييد).</p>	<p>أبرز نتائج الدراسة</p>

العمل على اجراء دراسات كثيرة لواقع هذه المصارف لكونها تعد جزءاً رئيسياً في تنميه القطاعات (الزراعية والصناعية والعقارية) اذ تعد هذه القطاعات من الايرادات الرئيسة التي تدر دخلاً للمحافظة.	ابرز توصيات الدراسة
شيماء جاسم العوادي. 2010	الدراسة الرابعة
تحليل الائتمان المصرفي للمصارف المتخصصة في العراق	عنوان الدراسة
والهدف من هذه الدراسة هو اجراء دراسة تحليليه لعدد من المصارف الاختصاصية العراقية لمعرفة اساليب ادارة الاموال لهذه المؤسسات من خلال تحليل مصادر واستخدامات اموالها.	هدف الدراسة
تتمثل بأن المصارف الاختصاصية ما زالت غير قادرة على توظيف او استثمار مصادر اموالها التي تتسم اصلاً بالندرة بما يحقق لها الاداء الاقتصادي الوطني الافضل، ومن ثم ينعكس ذلك على ضعف توجهاتها الائتمانية في تحفيز وتطوير القطاعات الاقتصادية التي هي موضع اهتمامها.	مشكلة الدراسة
لمحاولة الكشف عن واقع المصارف المتخصصة في العراق وحجم الائتمان الممنوح منها عن طريق اخضاع المصارف المتخصصة العراقية للدراسة والبحث وبيان مصادر استخدامات اموال هذه المصارف ومدى قدرتها على ادارة هذه الاموال وتوجهها نحو الاستثمارات.	أهمية الدراسة
يمارس الائتمان المصرفي تأثيراً مهماً على جميع القطاعات الاقتصادية عن طريق دوره في تمويل المشروعات الاستثمارية والاستهلاكية للأفراد وتمويل التجارة الداخلية والخارجية.	أبرز نتائج الدراسة
ضرورة اتباع سياسته ائتمانية واضحة من المصارف الاختصاصية تساعد في وضع الخطط الفرعية اللازمة لتحقيق اهداف المصارف التي وجدت من اجلها.	ابرز توصيات الدراسة

اما الدراسة الحالية فهي وان كانت امتداد للمعرفة الاقتصادية للدراسات السابقة والمتعلقة بتحليل وقياس المؤشرات المالية واثرها على الائتمان المصرفي الا انها تختلف في آلياتها ومنهجيتها من حيث المدة الزمنية وطبيعة المتغيرات المختارة (السيولة والكفاية والملاءة) المالية (والائتمان المصرفي) والعينة المختارة والتحليل القياسي الكمي المستند على نماذج منها اختبار التكامل المشترك، وتحليل الانموذج المقدر بأسلوب (VAR)، ووجدت الدراسة ان هناك تأثيراً متبايناً لمؤشرات السلامة المالية في حركة واتجاه الائتمان المصرفي للمدة (2004-2020) التي وظفت نتائجها لغرض دعم منهجية وفرضية الدراسة.

## المبحث الاول

### مفهوم مؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية

#### المطلب الاول/ مفهوم واهمية السيولة المالية:

تمثل السيولة عنصر الحماية والامان بالنسبة لأي مصرف، لذلك تسعى المصارف الى ضمان كفايتها لتغطية التزاماتها بشكل فعال وملائم، وسنستعرض فيما يأتي مفهوم السيولة وأهميتها وأهم المؤشرات لقياس مدى كفايتها.

اولاً\_ مفهوم السيولة (Liquidity Concept): هناك تعريفات عديدة لتحديد مفهوم السيولة وهي تلتقي جميعاً في تحديد الاركان الاساسية للسيولة وتمثل (قدرة المصرف على تحويل تعهداته الى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن الزبون يستطيع أن يسحب نقداً باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب)<sup>(1)</sup>، اما السيولة المصرفية فهي تعني (قدرة المصرف على الوفاء بسداد التزاماته المتمثلة بطلبات سحب المودعين، ومقابلة طلب الائتمان)<sup>(2)</sup>، وتعرفها لجنة بازل الدولية\* ايضاً على انها (قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الاصول والقدرة على الوفاء بتسديد الالتزامات في موعد استحقاقها دون التعرض للخسائر غير المتوقعة)<sup>(3)</sup>.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن السيولة هي (القدرة على تحويل الاصول الى نقود بسرعة وبكلفة منخفضة) وعليه فإن للسيولة ثلاثة ابعاد يجب مراعاتها وهي:

1- الوقت: وهو سرعة تحويل الموجود الى نقد.

(1) خالد عبدالله، إسماعيل إبراهيم طراد، "اداره العمليات المصرفية والدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2006، ص97.

(2) Dimitris N. chorea's, "Liabilities Liquidity and cash Management", John: Wiley and sons, NC, 2002, P.1.

\*لجنة بازل: هي احدى اللجان الرقابية للمصرف من قبل مجموعة الدول الصناعية العشرة، ففي نهاية(1974)في مدينة بازل بسويسرا، تشكلت لجنة بازل تحت اسم (لجنة التنظيمات والاشراف والرقابة المصرفية)، بهدف تقوية استقرار وسلامة الانظمة المصرفية، وتكونت من الدول العشرة وهي: (بلجيكا، والمانيا، وكندا، وفرنسا، واطاليا، واليابان، والولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، والسويد، وهولندا)، وقدمت هذه اللجنة اول تقرير لها سنة(1988) تحت عنوان (متطلبات لجنة بازل1)، وركزت على قياس نسبة كفاية رأس المال من خلال قسمة اجمالي رأس المال على الاصول المرجحة بالمخاطر لمواجهة نوع محدد من المخاطر يدعى (المخاطر الائتمانية)،

(3) Suleiman, A.A., Mohamad, T.M, Samsun, L.M., How Islamic Banks of Malaysia Managing Liquidity ? An Emphasis on can fronting Economic cycles , International Journal of Business and social science , Vol.4 , No7, 2013, p253-263.

2-المخاطرة:هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود او احتمالية اهمال او تقصير المنتج بطريقة ما في هذا المجال<sup>(1)</sup>.

3-التكلفة : اي التضحية او الخسارة المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل الاصل الى نقد<sup>(2)</sup>.

### ثانياً\_ أهمية السيولة (Liquidity Importance):

تكمن أهمية السيولة في أن المصارف تحتاج دائماً الى السيولة من أجل مواجهة سحبيات المودعين لتلبية طلبات زبائنهم في منحهم القروض والتسهيلات وعدم ضياع الفرصة الاستثمارية، وتظهر أهمية السيولة فيما يأتي:<sup>(3)</sup>.

1- تعد مؤشراً حيوياً للسوق المالية والمودعين والادارة وكذلك المحللين.

2- اظهر المصرف امام السوق المالية بمظهر الشديده الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الوفاء بالتزاماته تجاه جميع الاطراف.

3\_ تعزز الثقة في نفوس المقترضين والمودعين وحملة الاسهم وتؤكد لهم بأن المصرف قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.

4\_ قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها.

5- إن وجود السيولة لا تجعل المصرف يبيع بعض موجوداته بخسارة من اجل الوفاء بالتزاماته.

6- وجود السيولة تمكن المصرف من عدم الاضطرار الى الاقتراض من المصارف او البنك المركزي.

### ثالثاً\_ مصادر السيولة(Liquidity Resources):

أمام كل مصرف من المصارف مجموعة من المصادر المالية التي تعد روافداً لتشكيل سيولة هذه المصارف او تعزيزها، وهذه المصادر منها ما يكون من داخل المصرف الواحد او قد تكون من جهات خارجية اخرى. وعليه يمكن تقسيم المصادر المالية للسيولة الى مصدرين اثنين هما :

<sup>(1)</sup>Howells, Peter, Bain, Keith, "Financial Markets & Institutions", 5th ed, Prentice Hall, 2007,p.9

<sup>(2)</sup> عباس كاظم جاسم الدعيمي، وزهراء يوسف عباس السعدي، "مسارات السياسة النقدية والمالية وبين النظرية والتطبيق"، مؤسسة دار الكتب العراق، كربلاء، ط1، 2019، ص85.

<sup>(3)</sup> صادق راشد الشمري، "ادارة مصارف(الواقع والتطبيقات العلمية)"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص37.

**1\_ المصادر الداخلية للسيولة (Internal Liquidity Resources):** وتتكون هذه الاحتياطات من:

أ- **الاحتياطات الأولية (Primary Reserves):** هي تلك الموجودات النقدية التي تمتلكها الادارة المصرفية دون إن تحقق لها عائداً وتتكون هذه الاحتياطات من الاتي:<sup>(1)</sup>

1\_ **النقد في الصندوق:** ويتكون من الارصدة النقدية السائلة في خزانة المصرف من النقود الورقية المحلية والاجنبية سواء كانت ناشئة من الحصول على رأس المال ام حصل عليها البنك من الافراد او الشركات<sup>(2)</sup>.

2- **النقد لدى البنك المركزي:** ويسمى (بالاحتياطي القانوني) ويوجد كنسبة مئوية من اموال المصرف ولا يقدم البنك المركزي اي فائدة على هذه الارصدة، اما اذا قام المصرف بإيداع مبالغ لدى البنك المركزي فأن البنك المركزي سيقدم فائدة محددة على هذه الودائع.

3\_ **الودائع النقدية لدى المصارف التجارية الاخرى:** وتقصد بها جميع الودائع التي يودعها المصرف لدى المصارف المحلية او الاجنبية.

4- **صكوك قيد التحصيل:** وهي صكوك مقدمة من قبل الزبائن لتحويلها وازافة قيمتها الى حسابهم لدى المصرف، وتحدد المصارف نسبة من هذه الصكوك لتدخل ضمن مكونات السيولة بعد أن يتم استبعاد نسبة من هذه الصكوك التي يحتمل رفضها لسبب ما<sup>(3)</sup>.

ب\_ **الاحتياطات الثانوية (Secondary Reserves):** وهي عبارة عن موجودات سائلة تدر عائداً وتشمل (الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصوصة) التي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة وتحقق هذه

<sup>(1)</sup> فلاح حسن عداي الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، " ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1،

<sup>(2)</sup> عبدالوهاب يوسف احمد، "التمويل وادارة المؤسسات المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2008، ص156.

<sup>(3)</sup> حسن جميل البديري، " البنوك مدخل حسابي واداري"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2013، ص40.

الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الاولية اولاً واستيعاب ما يفيض من المصرف ثانياً<sup>(1)</sup>.

**2\_المصادر الخارجية للسيولة (External Liquidity Resources):** بدأت الكثير من المصارف في ستينات وسبعينات القرن الماضي بجمع الكثير من الاموال السائلة عن طريق الاقتراض في سوق المال وتسمى هذه الاستراتيجية (إدارة الديون) \* (Debt Management)، اذ إن المصدر الاساس للسيولة المقترضة للمصرف تتضمن كل من (شهادات الابداع، واتفاقيات البيع واعادة الشراء، وأستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي، واقتراض الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي)<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً\_ قياس السيولة والمؤشرات المالية والنقدية المستخدمة (Liquidity and The Monetary Indicators Measurement):

تختص هذه النسب بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته القصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها دون اي تأخير قد يعرض المصرف للخطر<sup>(3)</sup>. ومن اهم النسب (المؤشرات) المستخدمة في هذا المجال هي:

#### 1-نسبة الرصيد النقدي (Monetary Balance Ratio):

تشير هذه النسبة الى مقدار كفاية الارصدة النقدية للمصرف بمختلف انواعها، بما في ذلك النقد الموجود لدى البنك المركزي والصندوق فضلاً عن الارصدة السائلة الاخرى (كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية) الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزامات المالية على ذمة المصرف التي ينبغي الوفاء بها في مواعيدها المحددة، وتحسب وفق المعادلة الاتية:

(1) رضا ابو حمد، وفائق مشعل قنوري، "ادارة مصارف"، دار ابن الاثير، العراق، الموصل، ط1، 2005، ص234.

\*ادارة الديون: وهو اسلوب حديث اتبعته المصارف لإدارة السيولة وبفضل هذا الاسلوب يستطيع المصرف أن يخفض مقدار السيولة المخزونة في ميزانيته، وأن يستعمل الفائض التخفيض للاستثمار في قروض وأدوات مالية ذات ربحية افضل، بما يحقق الموازنة بين المخاطرة والعائد.

(2) Simpson, Thomas D., (Financial Markets, Banking, and Monetary Policy), published by New Jersey, Published simultaneously in Canada, 2014,p.90.

(3) نورة عواد الموسوي، "ادارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي: دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية الخاصة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 4، جامعة الكوفة، 2017، ص6.

نسبة الرصيد النقدي = النقد في خزينة المصرف + الرصيد لدى البنك المركزي + الارصدة لدى المصارف  
الاخرى / \*اجمالي الودائع وما في حكمها  $100 \times$   
ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الاتية<sup>(1)</sup>.

نسبة الرصيد النقدي = الموجودات النقدية / اجمالي الودائع

إن زيادة هذه النسبة تبين لنا قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، إلا أن ذلك الامر ينعكس سلباً على العائد وذلك لعدم توظيف هذه الاموال في الاستثمارات المدرة للأرباح<sup>(2)</sup>.

2-نسبة التوظيف (Investment Ratio): تقيس هذه النسبة مدى استعمال الودائع في عمليات الاقراض، وتعد احدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، اذ تمثل نسبة التسهيلات الائتمانية (القروض والسلف بأنواعها) الى الودائع وما في حكمها الصورة الاكثر تعبيراً عن السيولة، فكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشراً على المخزون من السيولة لدى المصارف، والعكس صحيح، وأهمية هذه النسبة تكمن في كونها أشاره تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياستها الخاصة بتوزيع الاصول لصالح السيولة، وتحسب وفق المعادلة الاتية .

نسبة التوظيف = اجمالي القروض والسلف / اجمالي الودائع  $100 \times$

\*-اجمالي الودائع وما في حكمها: هي جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الارباح المحتجزة).

<sup>(1)</sup> رايس حده، " دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية"، اترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص106.

<sup>(2)</sup> Rose, Stephen, & wester field, Randolph & Jaffe, Jeffrey & Jordan, Bradford, " Essentials of Corporate Finance" The McGraw-Hill/Irwin series in finance, insurance, and real elate, 11th 2016,p.50.

### 3- نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio):

تعد هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الاولية (الاحتياطيات القانونية) والاحتياطيات الثانوية (الارصدة النقدية والارصدة شبة النقدية)، على الوفاء بالالتزامات المالية على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، لذلك تعد هذه النسبة من اكثر نسب موضوعية واستخداماً في مجال تقييم كفاية اداء السيولة، وتحسب وفق المعادلة الآتية<sup>(1)</sup>.

نسبة السيولة القانونية = النقد في خزينة المصرف + الرصيد لدى البنك المركزي + مجموع الاصول غير النقدية\* / اجمالي الودائع وما في حكمها  $100 \times$

ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية<sup>(2)</sup>:

نسبة السيولة القانونية = الموجودات النقدية وشبة النقدية / اجمالي الودائع

إن ارتفاع هذه النسبة تمثل ضماناً لحقوق المودعين وابتعاد المصرف عن اي احتمال حدوث ظاهرة العسر المالي، اما انخفاض هذه النسبة وقد يعرض المصرف الى التساؤل من قبل البنك المركزي اولاً وربما تعرضه الى فقدان ثقة المودعين ثانياً، الى جانب تعرضه للعسر المالي ثالثاً.

### المطلب الثاني / مفهوم واهمية الكفاية المالية:

اولاً\_ مفهوم الكفاية (Bank Capital Adequacy): غالباً ما يستخدم مصطلح كفاية رأس المال في العمل المصرفي وفي القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المصارف وكذلك في الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم عمل المصارف سواء على المستوى المحلي ام على مستوى العالم وتعرف كفاية رأس المال عن (قدرة المصرف على تحقيق سلامة واستقراره المالي إي بتعبير اخر توفير حجم السيولة المطلوبة لمواجهة الاحداث التي قد تحدث مستقبلاً)<sup>(3)</sup>

(1) مفلح محمد عقل، "وجهات نظر مصرفية"، الجزء الثاني، عمان، الاردن، 2006 ص16.  
\*مجموع الاصول غير النقدية شديدة السيولة هي الاستثمارات + الاوراق التجارية المضمومة.  
(2) محمد ابراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2014، ص.129.

(3) Khasawneh, (A.S.), & Obedient, (Z.M.), "The Impact of capital Risk on the financial performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel (2) during the period(2007-2013)", International Journal of advanced Research, volume.4, Issue2, 2016, p.185.

وكذلك تعرف بأنها (اداة من ادوات التحكم في مستويات المخاطر، من خلال توفير رأس المال الكافي واللازم لامتناس الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة التي تتعرض لها المصارف نتيجة قيامها بالأعمال المصرفية المختلفة)<sup>(1)</sup>، ومن جانب اخر لم يحدد صندوق (IMF) مفهوم كفاية رأس المال الا بعد ان ناقش مفهوم رأس المال واعتبره هو خط الدفاع الاول ضد الخسارة<sup>(2)</sup> لأن كفاية رأس المال تزيد من قدرة المصارف على التوسع في العمليات والأنشطة المصرفية وابتكار وتقديم الخدمات الجديدة، ومن ثم تحقيق الربح المجزي والمقبول له، وهذا يتم عندما يكون استخدام الاموال استخداماً اقتصادياً فعالاً ويرى بعضهم ان رأس المال له علاقة مع قدرة المصرف على توليد الدخل ووسيلة لتوسيع العمليات، وتقديم خدمة عالية الجودة ومن ثم يساهم في خلق الميزة التنافسية للمصرف وبقائه قادراً على الاستمرار بالمنافسة<sup>(3)</sup>، وان خطر كفاية رأس المال (Risk Capital Adequacy) يظهر في حالة عدم قدرة المصرف على الوفاء بسداد التزاماته النهائية اي إنه يعجز كاملاً عن مقابلة التزاماته. فعندما يتهدد رأس مال احد المصارف وتصبح موجوداته مساوية لمطلوبات يكون المصرف امام خطر كفاية رأس المال، ومن ثم فكلما قلت نسبة رأس المال الى موجودات المصرف ذي الخطورة العالية يكون المصرف امام مواجهة كاملة لخطر كفاية رأس المال<sup>(4)</sup>، ومن ثم لم تميز بعض الادبيات المالية والمصرفية بين مفهوم السيولة ومفهوم كفاية رأس المال، فالسيولة هي (القدرة على الوفاء بسداد الالتزامات عند الاستحقاق او عند الطلب) في حين مفهوم كفاية رأس المال هو (القدرة النهائية على الوفاء بسداد الالتزامات) والاختلاف بين المفهومين هو أن السيولة تمثل مشكلة تواجهها المصارف باستمرار فهي حالة مستمرة لإدارة المصارف، في حين مفهوم كفاية رأس المال مشكلة تبرز في اوقات الازمات والظروف الصعبة فهي مشكلة تبرز في حالات العسر المالي<sup>(5)</sup>.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن مفهوم كفاية رأس المال هو ( قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر ومواجهتها دون التأثير في العمليات الاساسية واصل وموجودات المصرف).

(4) محمد حسن رشم، وعلاء داشي دغيم، " تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات (بازل 3) في ربحية المصارف التجارية"، مجلة المثني للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص140.

(1) Hennie .v.G and Sonja B.B, "Analyzing Banking Risk", the world Bank, WA shing Ton\_ D.C., 2000, P.105.

(2) Eccles, Robert G., "Effect of capital Adequacy, credit, Risk and Operating Efficiency on the performance of Commercial Banks in Nigeria", Financial Markets, Intuitions and Risks, volume 3, Issue 1, 2019, p.109.

(3) سرمد كوكب جميل، " المؤسسة العربية المصرفية التحديات والخيارات في عصر العولمة"، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي - الامارات، ط1، 2002، ص388.

(4) سرمد كوكب جميل، " التمويل الدولي- مدخل في الهياكل والعمليات والادوات"، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ط1، 2004، ص61.

## ثانياً\_ أهمية الكفاية المالية (Bank Capital Adequacy Importance):

يكون هيكل رأس المال في المصارف عادة على درجة عالية من التنظيم إذ إن كفاية رأس المال تساعد المصرف على امتصاص اي صدمات او خسائر قد تواجهه، كما يؤدي رأس المال دوراً مهماً في خفض عدد حالات افلاس المصارف وحدوث الخسائر للمودعين، وفي الوقت نفسه تخاطر المصارف في سبيل تعظيم قيمة حقوق المساهمين والارباح على حساب مقدمي الاموال، وهنا تؤدي كفاية رأس المال دوراً حيوياً في الحد من المخاطر المختلفة في الصناعة المصرفية، معتمدة على رأس مال المصرف بحيث يكون كافياً لتوفير الاموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الداخلية والنمو ايضاً، وكذلك ضمان الامن للمودعين، هذا وتتأثر كفاية رأس المال ايضاً بالظروف الاقتصادية، المتوقعة للاقتصاد كاملاً<sup>(1)</sup>، ولقد ازداد الاهتمام بمفهوم كفاية رأس المال بعد مقررات لجنة بازل الخاصة بنسبة كفاية رأس مال المصرف التي اصبحت فيما بعد معياراً دولياً، مما يشير الى قوة الوضع المالي للمصرف ويعزز ثقة المتعاملين به<sup>(2)</sup>.

فإن الحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال هو (8%) وفقاً لاتفاقية (بازل 1) لدى المصارف الناشطة دولياً والمصارف الكبرى والتي ترى السلطات الرقابية ضرورة الالتزام بتطبيقه<sup>(3)</sup>.

## ثالثاً\_ معايير قياس الكفاية المالية (Standards for measuring bank capital adequacy):

إن الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من احتفاظ المصرف بحد ادنى من اموله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، بغية استيعاب أي خسائر متوقعة، مع اعطاء أصحاب المصارف والمديرين حافزاً لإدارة المصرف على النحو السليم ومن هذه المعايير او المؤشرات ما يأتي:-

### 1- نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات (Capital to Assets Ratio):

يقصد برأس المال مقدار حق الملكية الذي يمتلكه المصرف في اللجوء الى حقوق الملكية لديه في تمويل الموجودات، وأن هذه العلاقة تعبر عن كفاءه رأس المال كما حددته لجنة بازل ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات} = \text{رأس المال الممتلك} / \text{مجموع الموجودات} \times 100$$

(1) زهراء سعيد احمد المالكي، " دور معايير كفاية رأس المال وفق مقررات (بازل 1-2) في المخاطر الائتمانية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 24، العراق، 2013، ص224.

(2) حسين احمد المزوري، " اثر مقررات لجنة بازل للمعايير كفاية رأس المال واثاره في ادارة اموال المصرف"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص19.

(3) نبيل حشاد، " دليلك الى اتفاقية (بازل2)" بيروت، اتحاد المصارف العربية، ط1، 2004، ص31-32.

فكلما ازدادت النسبة اعطت دلالة واضحة على قوة رأس المال الذي يمتلكه المصرف وأن هذه الاموال المملوكة سوف تكون كافية لامتناس اي خسائر قد يتعرض لها المصرف<sup>(1)</sup>.

## 2- نسبة رأس المال المملوكة الى الودائع (Capital to Deposit Ratio):

وتنص هذه النسبة على عدم زيادة مجموع الودائع على عشرة امثال رأس المال: اي عدم تجاوز النسبة (10:1) كحد اقصى، والاساس الذي تقوم عليه هذه النسبة هو مدى القدرة على التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع عن (10%) وتعد مقياساً مناسباً لقياس كفاية رأس المال. فكلما ازدادت الودائع التي تتسلمها المصارف عن هذا الحد ازدادت مخاطر المصرف تجاه المودعين، اذ يصبح رأس المال غير كافي لمواجهة ما يسحب من الودائع. وتستخرج هذه النسبة بالصيغة الاتية:<sup>(2)</sup>.

$$\text{نسبة رأس المال الى الودائع} = \text{رأس المال المملوكة} / \text{الودائع} \times 100$$

## 3- نسبة رأس المال الى الاستثمارات (Capital to Investments Ratio):

يقيس هذا المعيار مدى قدرة المصرف على استخدام رأسماله لمواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار دون المساس بأموال المودعين، فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة هذا يعني أن المصرف قد اعتمد على الودائع في تحميل الخسائر لذا سميت (بهامش الامان) في مقابلة مخاطر الاستثمارات وتستثنى منها (حوالات الخزينة، والاوراق المالية الحكومية) القصيرة الاجل لعدم وجود مخاطر فيها وتستخرج هذه النسبة بالمعادلة الاتية:<sup>(3)</sup>.

$$\text{نسبة رأس المال الى الاستثمارات} = \text{رأس المال المملوكة} / \text{اجمالي الاستثمار في الاوراق المالية} \times 100$$

## المطلب الثالث/ مفهوم واهمية الملاءة المالية:

### اولاً\_ مفهوم الملاءة (Solvency Concept):

اختلف الباحثون في تعريفهم للعديد من المفاهيم المالية والمصرفية، الا أنهم اتفقوا على الاطار العام لتعريف الملاءة المالية. فعرفت الملاءة بشكل عام (القدرة او الكفاءة في مواجهة الالتزامات بصورة كاملة عند

(1) حمزة محمود الزبيدي، "ادارة مصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص56.

(2) خليل حمد الشماع، "المصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية"، الجزء الاول، عمان، ط1، 2004، ص116.

(3) سرمد كوكب جميل، "مؤسسة العربية المصرفية التحديات والخيارات في عصر العولمة"، مصدر سبق ذكره، ص51.

استحقاقه<sup>(1)</sup>، ايضاً هي (اليسر المالي للمصارف عندما تكون الاصول المتداولة اكبر من المطلوبات المتداولة لمواجهة الالتزامات المتوقعة)<sup>(2)</sup>، اما الملاءة المصرفية فيمكن تعريفها بأنها (درجة الملاءة لدى المصرف باحتمالية اعسار المصرف بمعنى أنّ انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة المصرف)<sup>(3)</sup>.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الملاءة المالية هي (القدرة على الوفاء بالالتزامات).

**ثانياً\_ أهمية الملاءة (Solvency Importance):** يمارس رأس مال المصرف دوراً مهماً في المحافظة على سلامة المصارف ومثانتها وسلامة الانظمة والقوانين المصرفية بشكل عام، اذ إنه يمثل الجدار او الحاجز الذي يمنع حدوث اية خساره غير متوقعه يمكن أن يتعرض لها المصرف من ان تطل اموال المودعين المتمثلة بزيادة موجودات المصرف عن المطلوبات، وكذلك إن عدم توفر المال وظهوره سلبياً بفعل الخسائر ومن ثم الوصول الى مرحلة التصفية. فضلاً عن وجود حد ادنى من معيار كفاية راس المال هو مطلب حيوي وضروري يعمل على دعم ملاءة المصرف لخفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض المودعون لها والدائنون وتوفير الاستقرار في المؤسسة المصرفية<sup>(4)</sup>.

### ثالثاً \_ مقاييس نسبة الملاءة المالية (Solvency ratio metrics):

شهد نظام الملاءة للمؤسسات المالية تغيرات مهمة على المستوى الدولي وذلك لأسباب عديدة، لا سيما عولمة الخدمات المالية وتكاملها عبر العالم والتقدم الهائل في النظرية وممارسة الاساليب الحديثة في ادارة المخاطر وزيادة التعقيد للمنتجات المالية، الى جانب ازدياد المنافسة بين الشركات والمصارف والحاجة لزيادة حماية حقوق الزبائن ويمكن قياسه وفق المعايير الآتية:<sup>(5)</sup>.

**1-نسبة رأس المال الى القروض (Capital to Loans Ratio):** تعد هذه النسبة مقياساً لهامش الامان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الاموال المستثمرة في القروض ومما يأخذ على هذه النسبة

(1) عبد اللطيف عبود، "الملاءة المالية شرط الوجود وشرط الاستمرار"، مجلة تأمين والتنمية، العدد (26)، سوريا، نوفمبر، 1، 2004، ص4.

(2) Lodewick Eikenhout, "Risk Management and performance in Insurance companies", Master thesis, University of Twenty, 2015, p.11.

(3) ماهر الشيخ حسن، " قياس ملاءة البنوك الاسلامية"، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة ام القرى مكة المكرمة، 2012، ص18.

(4) لانا نبيل زاهر، " اثر السيولة والكفاية الادارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد(36)، العدد 6، 2014، ص401.

(5) عيسى هاشم حسن، وصافي فلوح، "قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2011، ص37.

تجاهلها لحقيقة أن بعض القروض ليست بحاجة الى هامش امان مثل (القروض بالضمان العيني)، لذا تظهر هذه النسبة بالشكل الاتي<sup>(1)</sup>

$$\text{نسبة رأس المال الى القروض} = \text{رأس المال} / \text{القروض} \times 100$$

**2- نسبة رأس المال الحر الى الموجودات العاملة ( Free capital to operational Assets Ratio):** يقصد بالموجودات العاملة (الاحتياطيات الثانوية والقروض والاستثمارات) ويطلق عليها الموجودات المربحة بصفتها الموجودات التي تدر عائداً للمصرف، ويستدل من هذه النسبة على مدى ملاءة رأس المال الحر لمواجهة مخاطر الاستثمار والاقراض بأنواعه وصيغة هذه النسبة هي<sup>(2)</sup>

$$\text{نسبة رأس المال الحر} = \text{رأس المال الحر} / \text{موجودات العاملة} \times 100$$

**3- نسبة رأس المال الحر الى الموجودات الخطرة (Free capital to Risk Assets Ratio):**

يعكس هذا المعيار مدى قدرة رأس المال الحر على استيعاب الخسائر المحتملة في الموجودات الخطرة من دون التعرض للالتزامات المصرف من قبل الاخرين الناشئة عن الودائع ويحسب رأس المال الحر عن طريق طرح الموجودات الثابتة من رأس المال لتحديد مقدار رأس المال النقدي لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، ويقصد بالموجودات الخطرة كل موجودات المصرف باستثناء النقد (في الصندوق ولدى المصارف ولدى المصرف المركزي) وصافي الودائع لدى المصارف، والاستثمارات بأوراق الحكومة المركزية، سواء أكانت حوالات خزينة ام سندات (يحتفظ بها لدى المصرف او مودعة لدى المصرف المركزي) وصيغة هذه النسبة هي<sup>(3)</sup>

$$\text{نسبة رأس المال الحر الى الموجودات الخطرة} = \text{رأس المال الحر} / \text{الموجودات الخطرة} \times 100$$

<sup>(1)</sup> Rose Peters., "Commercial Bank Management", Irwin Mc Grew-Hill, 2000,p.481.

<sup>(2)</sup> خليل محمد شماع، "تحليل وتقييم اداء المصرف، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية"، معهد التدريب المالي والمصرفي، صنعاء، اليمن، 2002، ص42.

<sup>(3)</sup> Anthony Saunders, "financial institution management", modern perspective, number2, University new York, 2002,p.404.

## المبحث الثاني

### مفهوم واهمية الائتمان المصرفي

المطلب الاول/ مفهوم واهمية الائتمان المصرفي:

أولاً\_ مفهوم الائتمان المصرفي (The concept of bank credit):

تعود مهمة تمويل الأفراد والمشروعات والشركات والمؤسسات الطالبة للتمويل من أجل سدّ حاجاتها إلى الجهاز المصرفي بمختلف مؤسساته منها (البنك المركزي) كونه المؤسسة المهمة التي تقف على رأس الهرم المصرفي للسوق المالي والسوق النقدي من خلال الائتمان المباشر وغير المباشر ومن ثم تلبية المصارف التجارية التي تقوم بجمع المدخرات ومنح الائتمان للجهات الطالبة له، والمصارف المتخصصة التي تقوم بمنح الائتمان الى القطاعات الاقتصادية المحددة ، ومن ثم تمويلها بمختلف أنواع الائتمان<sup>(1)</sup>.

ويعد الائتمان المصرفي من اهم أنماط الائتمان على الاطلاق، وظهر كنتيجة طبيعية لنشأة المصارف بصفقتها مؤسسات مالية وسيطة بين اصحاب الاموال الفائضة (المدخرين) من جهة وبين من لديهم القدرة على اداره المشروعات الاستثمارية (المستثمرين)<sup>(2)</sup>، ومن جهة اخرى يعرف الائتمان المصرفي بأنه (قدره الاقتراض المقدمة للفرد او الحكومة او المنظمة بواسطة النظام المصرفي على شكل قروض لتشجيع النمو الاقتصادي)<sup>(3)</sup>.

الائتمان المصرفي هو اكثر مجالات الاستثمار جاذبيه للمصارف، اذ يتمثل اساساً بالقروض التي تمنحها المصارف لزيائنها سواء أكانوا افرادا ام هيئات ام مصارف أخرى<sup>(4)</sup>. وعرف ايضاً على انه (وسيله للحصول على الموارد في مده زمنييه محددة مع الالتزام بالوفاء بسداد في مده لاحقه وفق شروط واحكام الائتمان التي تم الحصول عليها)<sup>(5)</sup>.

(1) محمد محمود العجلوني، "البنوك الإسلامية - إكهامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع الأردن، عمان، ط1، 2008:ص 67.

(2) عبدالمطلب عبدالحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2009، ص143.

(3) Yawuru Z & Affori, A,Y, "An Analysis of commercial banks", credit on Economic growth in Nigeria, Current Research journal of Economic theory 6(2), 2014, P 12.

(4) رضا صاحب أبو حمد ، د. فائق مشعل قدوري ،مصدر سبق ذكره ، ص259.

(5) Adetunji & Adenugba Despoja, "Banging Jay system as An instrument of Economic-Growth in Nigeria 1983- 2012 )", European Journal of Business , Economics and Accountancy vole, 3 , No , 7 , 2015,p.10.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الائتمان المصرفي ( يعبر عن ثقة الدائن بالمدين على استرداد الدين خلال مدة زمنية محددة مقابل ضمان محدد وحسب الاتفاق المبرم بينهما، اذ ينتفع المدين من الائتمان لسد حاجته، وينتفع الدائن من حصوله على الدين ومضافاً اليه الفائدة).

### ثانياً\_ أهمية الائتمان المصرفي (The importance of bank credit):

نتيجة للتطورات التقنية والاقتصادية أصبح للائتمان المصرفي أهمية كبيرة، اذ يعمل على زياده الانتاج من خلال توفير الاموال اللازمة للمشروعات الصناعية والزراعية، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عملياته التقدم الى الامام، وكذلك يعمل على زيادة حجم الاستهلاك الفردي بدعم أصحاب الدخل المتدنية في الحصول على السلع الاستهلاكية المعمرة مما يساعد في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثم زيادة حصة السوق وحجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup>، ويؤدي الائتمان دوراً مهماً جداً في اقتصاديات البلدان المتطورة منها والنامية لاسيما في حالات التحولات السياسية والاقتصادية، فالائتمان المقدم للقطاع الخاص يمثل حافزاً جيداً للتنمية الاقتصادية في تلك البلدان<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني- انواع الائتمان المصرفي (Types Credit Portfolio):

يتكون الائتمان المصرفي من انواع الائتمان المختلفة الممنوح من قبل المصرف، اذ يتميز كل نوع من انواع الائتمان بصفات تختلف عن الائتمان الاخر، وإن صفات الائتمان تعكس لنا صورة كاملة عن عمل المصرف المانح للائتمان قد يكون المصرف مانحاً لائتمان محدد او يكون مانحاً لمجموعة من انواع الائتمان، ويمكن تحديد انواع الائتمان المصرفي من خلال الائتمان الممنوح من المصرف على النحو الاتي:

#### 1- الائتمان النقدي (المباشر) (The credit of Money): تقدم المصارف عده انواع من

الائتمانيات النقدية المباشرة وهي:

#### أ- القروض والسلف (Loans & Advances):

القروض هي اهم مصادر الايرادات المصرفية. التي تشكل القسم الاكبر من موجودات المصارف، ويعد تقديم القروض الوظيفية الأساسية للمصارف ألا أن في الوقت نفسه تعد من اقل الموجودات المتداولة

(1) زكريا مطلق الدوري، ويسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار البيازوري، ط1، 2006، ص76-77.

(2) Shinjuku, Gertie & Kallie, Irina, " Determinates of Banks credit to the Private Sector: The Case of Albania", Journal of Financial, Vol. 48, No.9, 2013, P.6.

سيولة اذ لا يمكن تحويلها الى نقود حتى يحين موعد استحقاقها<sup>(1)</sup> وتعرف القروض على أنها (قيام المصرف بتزويد المستفيد بالأموال على أن يتعهد بدوره بالوفاء بسداد مبلغ القرض مع الفوائد دفعه واحده وعلى عدد الدفعات في تاريخ محدد مقابل تقديم ضمانات تساعد المصرف على استرجاع مبلغ القرض في حاله عدم السداد)<sup>(2)</sup> اما السلف فهي (عبارة عن مبالغ نقديه تقدمها المصارف التجارية الى موظفيها وزبائنها الدائمين لأغراض تجاريه او اجتماعيه مقابل تعهد المستفيد بإرجاع السلفة مع مبلغ الفائدة دفعة واحدة)<sup>(3)</sup>.

#### ب- السحب على المكشوف (Overdraft):

وهو الحساب الجاري المدين الذي يتضمن قيام المصرف بتخصيص اعتماد للمتعامل يتم السحب منه بحدود مبلغ الاعتماد المخصص، وذلك في الحالات التي يحتاج فيها المتعامل لاستخدام هذا الاعتماد، اي عندما يكون رصيده في الحساب الجاري الدائن (صفرًا) ويتم حساب الفائدة على الارصدة المدينة وفق مبالغ هذه الأرصدة ومدة بقاء الرصيد لدينا<sup>(4)</sup>.

ويعرف السحب على المكشوف بأنه (تمديد سقف التمويل القصير الاجل بواسطة المصرف مع إمكانية الاستدعاء الفوري للمبالغ المسحوبة)<sup>(5)</sup>.

#### ت - خصم الأوراق التجارية ( Discounted-Bills ):

إنّ جوهر هذه العملية هو الاقتراض، ومع هذه الوظيفة يقدم الزبون (السفحة\*) او السند الاذني الى المصرف على قيمتها قبل ميعاد استحقاقها وعندئذ يقوم المصرف بخصمها له اي دفع قيمتها بعد أن

(1) Mishkin, Frederic s. "The Economics of Money ,Banking and Financial Markets" , 8th ,Edition ,the Addition-wisely, 2007, p.22.

(2) هيل عجمي الجنابي، و رمزي ياسين أرسلان. "النقود والمصارف النظرية النقدية"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص131.

(3) ازهار حسن علي أبو نائلة "الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة"، رسالة ماجستير منشورة، الكلية الإدارية والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، بغداد، 2005، ص4.

(4) فليح حسن خلف، "النقود والبنوك"، عالم الكتب الحديث، للنشر، عمان، طبعة1، 2006، ص240.

(5) Neale Bill and Mcelroy Trevor, "Business Finance "person edition limited London ,2004,p267.

\*السفحة: هي وسيلة تجارية متعارف عليها عالمياً لتسوية الديون وتأتي اهميتها من سهولة تحويلها الى نقود عن طريق خصمها المصرف.

يتقاضى مصاريف خصم هذه الأوراق ويحتفظ المصرف بالورقة التجارية المخصومة حتى تاريخ استحقاقها ثم يقوم بعد ذلك بتقديمها الى الدين لتحصيل قيمتها الاسمية<sup>(1)</sup>.

## 2- الائتمان التعهدي غير المباشر (The credit of Undertaking):

يتميز هذه النوع من التسهيلات الائتمانية بأن المستفيد منها هو شخص اخر غير زبون المصرف الذي منح التسهيل الائتماني بناءً على طلب الزبون، ومن خلال تسميته يتضح بأنه تعهد بالدفع اي لا يتضمن تقديم مباشر للأموال بيد المستفيد وانما تعهد خطي يكفل المصرف بموجبها زبائنه تجاه الاخرين بالالتزام الذي قد يتحقق او لا يتحقق وذلك تبعاً للتحقق او عدمه للشروط الواردة في التعهد المبهم<sup>(2)</sup>.

ويقسم الائتمان التعهدي غير المباشر الى قسمين :

أ - الاعتمادات المستندية (Letter of credit): وهو تعهد يصدره المصرف بناءً على طلب المشتري (المستورد) أذ يدفع مبلغ محدد من المال عن طريق مصرف ثاني الى الشخص المستفيد ( البائع او المصدر) وضمن مدة محددة مقابل تقديم بعض المستندات المطلوبة مع الالتزام بالشروط و التعهدات الخاصة بالاعتماد المستند<sup>(3)</sup>.

ب-خطابات الضمان (Standby Letter of credit):هو تعهد يصدره المصرف لضمان احد زبائنه نتيجة الالتزام الملقى على عاتقيه وضماناً لوفاء الزبون بالتزاماته تجاه الطرف الثالث (المستفيد) في حدود مبلغ محدد ولمده ما ولتنفيذ غرض محدد، ويستخدم في العمليات الإنشائية والمقاولات والتوريدات ويعد خطاب الضمان التزاماً عرضياً (وليس فورياً)، اذ إن المصرف لا يقوم بالدفع مباشرة كما في حالة القروض النقدية إنما يتعهد بدفع المبلغ حال طلبه من قبل المستفيد<sup>(4)</sup>.

## 3- نماذج ائتمانيه حديثه (Modern credit models):

مع تطور العمل المصرفي ظهرت انواع جديدة وحديثه للائتمان، وفيما يأتي بعض من هذه النماذج:

(1) سعيد سامي الحلاق، ومحمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص155.

(2) صادق راشد الشمري "إدارة المصارف"، مطبعة الكتاب، بغداد، ط1، 2012، ص81.

(3) Gregorian Greg n ,Hoppe Christian , "the hand book of credit portfolio management" the McGraw – hill companies U.S.A.U.S.A,2009,P105.

(4) صالح ظاهر الزرقان "التحليل المالي واثره في المخاطر الائتمانية " قسم المالية والمصرفية ، جامعة الاسراء الخاصة ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، المجلد 30، العدد 23 ، 2010، ص7.

أ - **البيع التأجيري (Hire purchase):** يعد احد انواع البيع بالتقسيط، اذ يتم دفع قيمة السلع خلال مدة محدده وفي الترتيبات الخاصة، فيقوم المصرف بتمويل البائع على أن يقوم المشتري والمستأجر بالوفاء بسداد قيمه السلع على شكل اقساط شهريه وتبقى ملكيه السلع تابعه للمصرف خلال مده التأجير<sup>(1)</sup> وغالباً ما يستعمل هذا النوع لتحويل شراء السيارات الا أن بعض المصارف مازالت تمنعه لتحويل السلع الاستهلاكية المعمرة، وفي حاله وجود اي قصور من قبل المشتري او المستأجر في دفع الاقساط الشهرية يحق لمالك المصرف باتخاذ الاجراءات القانونية لاسترجاع السلعة او المطالبة بالمبلغ المتأخرة وإنهاء العقد وعادة يكون الدفع عن طريق النقد المباشر او الحساب الجاري مع إمكانية تسوية العقد في أي وقت عن طريق دفع مبلغ السلعة كاملاً وضمن الشروط المتفق عليها<sup>(2)</sup>.

ب- **التأجير التمويلي (Financial Lease):** وهو عباره عن تقنيه للتمويل تستخدمها المصارف والمؤسسات المتخصصة للحصول على اصول منقولة أو عقارات ومن ثم تأجيرها الى مؤسسة أخرى والتي بدورها تقوم بإعادة شراء الأصل عند انتهاء مدة العقد اذ يكون للمستأجر ثلاث خيارات: إما أن يمتلك الأصل بالثمن المتفق عليه، أو القيام بتجديد العقد لمدة قصيرة أو إعادة الأصل الى المؤسسة المؤجرة<sup>(3)</sup>، ويعد من العقود الطويلة الاجل التي يحصل فيها المستأجر على بعض حقوق الملكية فيما يتعلق بأصل موضوع الصفقة ويسجل كملك للشركة في سجل الاستاذ العام الخاص بها أما التكاليف الصيانة فيحملها المستأجر كما عليه دفع الاقساط الدورية كاملة وفي حال عدم التزامه بذلك سيواجه خطر الافلاس<sup>(4)</sup>.

ت- **بطاقات الائتمان (Credit cards):** اصبحت بطاقات الائتمان في النصف الثاني من القرن العشرين واجهه لمنح الائتمان، أما في الوقت الحاضر فهي من افضل الانواع المستخدمة، اذ تعد هذه البطاقات من الادوات الشخصية للزبون، الا إن بعض المنظمات سمحت لعاملها استخدامها لتسهيل مدفعاتهم الضرورية مثل النقل والوقود<sup>(5)</sup> وبطاقه الائتمان هي اداة بلاستيكية تمنح صاحبها الحد الاقصى المسموح للائتمان من خلال البطاقة وهي منفصله عن حساب الزبون الجاري، فضلاً عن أن التعامل بها يحد من الاستعمال

<sup>(1)</sup> جلال يعقوب الياس "تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الأموال المصرفية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل 2005، ص64.

<sup>(2)</sup> Edwards Burt; "Credit ceca Management hand book", 5<sup>th</sup> Edition, BY Burt Edwardes, England, 2004, p375.

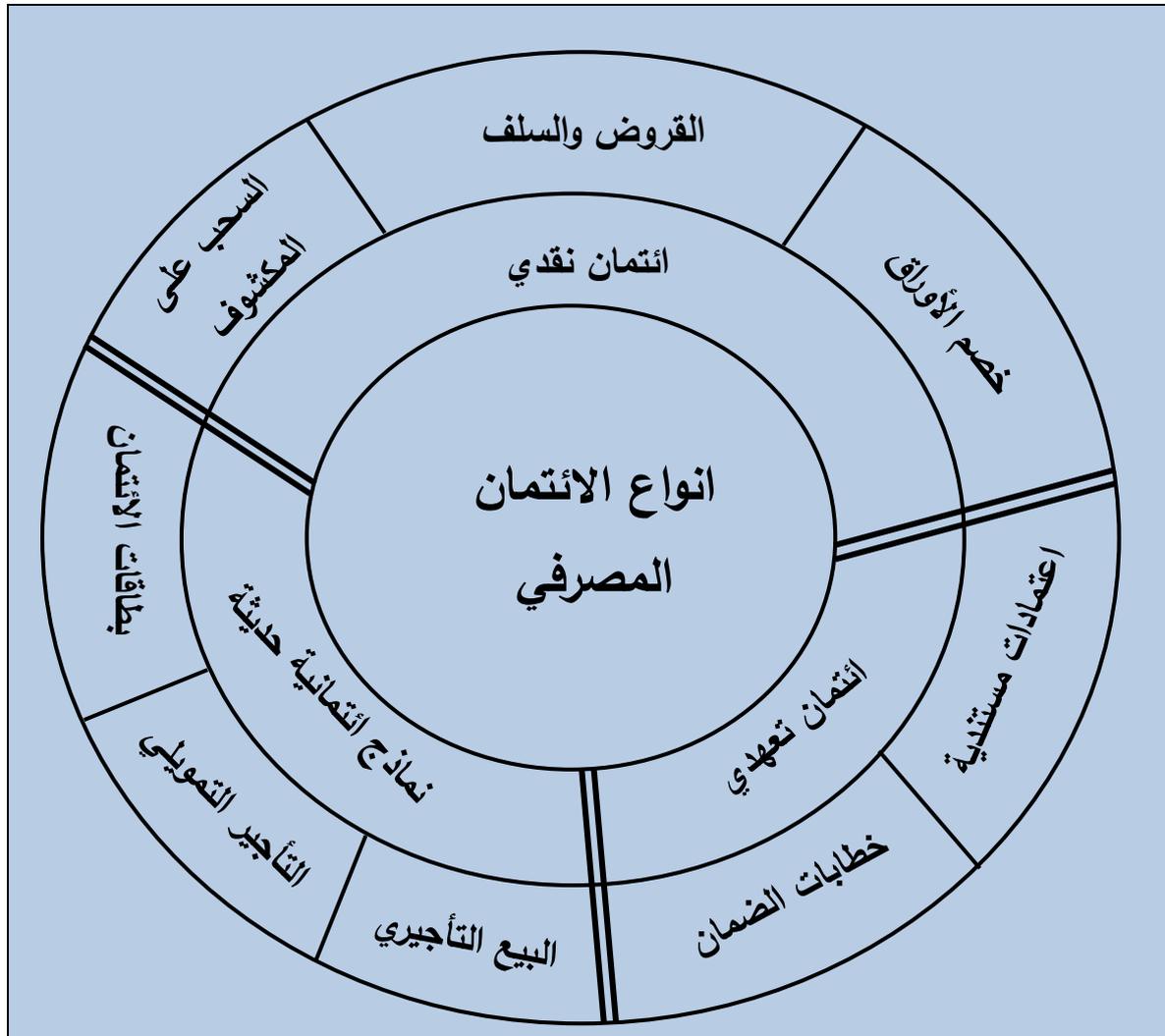
<sup>(3)</sup> Bragg Steven M, "Accounting references desktop", John Willy and Son Since, Canada, 2002, P590.

<sup>(4)</sup> Rose, Peter S., Marcos, Milton H., Money and Capital Market, "Financial instruments in a Global Market place", 10<sup>th</sup> Edition, the MC grow, hill Irwin, 2008, P 607.

<sup>(5)</sup> Edwards Burt, "credit Management Handbook", 5th Edition, By Burt Edwards, England, 2004, p.476.

المباشر للنفود الورقية وايضاً تمكن الزبون من دفع التزاماته بسرعة ودون التعامل بالأجل في حال الشراء عن طريق الهاتف والحساب الشخصي<sup>(1)</sup> وبسبب المنافع التي تقدمها بطاقات الائتمان للمستهلكين في الاعوام الأخيرة فقد ازدادت حساباتهم كثيراً فقد اصبحت بديلاً أساسياً عن النقد والصكوك ما يسهل عملية التسوق والشراء بالانترنت ثم إن امتلاكها يسمح للمستهلكين بأنفاق الاموال المقترضة، ومن المنافع الاخرى لاستخدام بطاقات الائتمان هي تسهيلها لعملية توزيع الدخل للمستهلكين خلال اشهر وسنوات ايضاً كما إنها اصبحت في الوقت الحاضر الاسلوب الرئيس للدفع كذلك باتت تؤدي دوراً رئيساً في التحوط من مخاطر السيولة<sup>(2)</sup>.

شكل (1) انواع الائتمان المصرفي



المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على صادق راشد الشمري، "ادارة مصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، ص88

<sup>(5)</sup> field Edward , "THE Essentials of Finance and Accounting for Nonfinancial managers" ,By Edward field , 2002 , p 117.

<sup>(1)</sup> Adamou, Ficawoyi Done & Base , Hem " Credit card delinquency: How much is the Internet to Blame" Journal of economics and finance, No. 48 , 2019 , p . 481.

### المطلب الثالث/ معايير منح الائتمان المصرفي ومخاطرة (Criteria for granting credit and its risks).

أ- **معايير منح الائتمان (Credit Granting Criteria):** تعمل المصارف على وضع معايير في عملية منح الائتمان من اجل ضمان حق المصرف او تحمل المصرف اقل خسائر ممكنة في حالة وقوعها، وتواجه المصارف المانحة للائتمان العديد من المخاطر اذ تعمل المصارف على دراسة المركز المالي للزبون قبل منحه الائتمان<sup>(1)</sup>. حيث عملت المصارف على وضع معايير خاصة بمنح الائتمان من اجل تحليل المخاطر الائتمانية التي يواجهها المصرف، ومن اهم نماذج معايير منح الائتمان الاتي<sup>(2)</sup>:

اولاً- **أنموذج معايير منح الائتمان (The 6cs of CREDIT):** يعد أنموذج معايير منح الائتمان من ابرز المعايير الائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم في حال منح القروض، اذ يقوم المصرف بموجبها بصفته مانحاً للائتمان بدراسة المعايير الخاصة بالشخص المقترض ويتكون من ستة معايير يطلق عليها (مؤشرات الائتمان الست 6CS) والتي تبدأ بالحرف (C)وكما يأتي:

**1\_ الشخصية Character:** هي مجموعة السمات الشخصية الخاصة بالزبون (الطالب للائتمان) التي تكشف عن مدى التزامه في تسديد التزاماته اتجاه المصرف المانح للائتمان.

**2\_ المقدرة والطاقة الائتمانية Capacity:** هي مقياس يقيس قدرة الزبون او العميل المقترض في تحقيقه الدخل الكافي على سداد التزاماته مع المصرف، اذ يدرس المصرف هذا المعيار لمعرفة المركز المالي للزبون المقترض من خلال المعلومات التي يحصل عليها من القوائم المالية الخاصة بالمقترض (طالب للائتمان)<sup>(3)</sup>.

(1) محمد داود عثمان، "ادارة وتحليل الائتمان ومخاطرة"، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط1، 2013. ص305.

(2) خليل احمد الكايد، " الادارة المالية والعالمية"، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط1، 2010، ص35.

(3) محمد سامي راضي، " تحليل التقارير المالية"، دار التعليم الجامعي، مصر، القاهرة، ط1، 2015، ص199.

**3-النقد او راس المال (Capital or Cash):** يشير الى ثروة الزبون المقاسة بسلامه مركزة المالي ومكانتها السوقية وقدرته على الصمود امام حالات التدهور في المركز المالي، ويعد راس المال الدعامه الأساسية التي تساعد على تقليل حجم الخسائر مما يضعف احتمالات التعرض للإفلاس<sup>(1)</sup>.

**4-الضمان الاضافي (Collateral):** هو مجموعه الموجودات التي يقدمها المقترض مقابل حصوله على القرض وتتمثل (بالعقارات) وغيرها من الممتلكات والتي توضع تحت تصرف المصرف لتأمين الوفاء في حاله عدم امكانيه الوفاء بالمدفوعات المعينة لدى المقترض<sup>(2)</sup>.

**5-السيطرة (Control ):** هو الذي يركز على مجموعه من التساؤلات مثل (مدى امكانيه التغيير في القوانين والتشريعات وتأثيراتها السلبية في المقترض) ،وإذا ما كان المقترض يقع ضمن المعايير المسموح بها قانونياً، كما يهتم عنصر الرقابة بمدى كفايه التوثيقات اللازمة لكل قرض من القروض وهل هذا القرض الممنوح يتلاءم مع سياسة منح القروض الحالية للمصرف<sup>(3)</sup>.

**6- الظروف ( Condition ) :** يشير هذا المؤشر الى البيئة المحيطة ويقصد بها الظروف الاقتصادية التي تؤثر في قدرة المقترض على الوفاء بسداد الالتزامات المالية التي تكون خارجه عن سيطرة المقترض مثل (العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية) وان الضعف في احد هذه المعايير سيؤثر كثيراً في المعايير الاخرى<sup>(4)</sup>.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إنّ المعايير السابقة الذكر تمثل العوامل الأساسية لتقييم مخاطر الائتمان، وتحصل المنظمة على المعلومات عن هذه العوامل من خلال خبراتها وتجاربها السابقة مع الزبون، فضلاً عن مصادر المعلومات الخارجية الموثوق بها.

<sup>(1)</sup> صادق راشد الشمري "إدارة المصارف" واقع تطبيقات العملية، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص 67.

<sup>(2)</sup> Moti, Haroon O. & Masindi, just Samey & Mug Enda, Neat Galo d Sindarin, Mary NE lima. "Effectiveness of Credit Management system on Loan Performance", Empirical Evidence from Micro Finance Sector in Kenya, International Journal of Business, Humanities and Technology, vol.2, No.6,2017,p 101 .

<sup>(3)</sup> Ross, peters Hudgins , Sylvia C., "Bank Management & Financial Services", 9th Ed, The McGraw – Hill ,International Edition , 2013, p. 534.

<sup>(4)</sup> Kapoor, Jack, Dalby, Les- d Hughes, Robert, "personal finance", 10<sup>th</sup> Ed, The Mc Grew-Hill/Irwin, 2012,p.122.

## ب- مخاطر الائتمان المصرفي (Risks of Banking Credit):

غالباً ما تكون عملية الائتمان محفوفة بالمخاطر، فقد يحدث خطر الائتمان عندما يكون المقترض غير قادر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع الجهة المقرضة<sup>(1)</sup>، لذلك نرى أن تحمل مخاطر ائتمانية كبيرة تجاه مقترض واحد او مجموعه مقترضين يعملون في القطاع الاقتصادي نفسه، من المشكلات المعهودة التي تواجهها المصارف كونها تمثل تركيزاً للمخاطر الائتمانية وكذلك الحال لو تم التركيز على صناعه او منطقه جغرافية محددة<sup>(2)</sup>، ويتأثر خطر الائتمان بكل من (سيولة السوق واسعار الفائدة)، فعند اتباع سياسة الانكماش من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي) فإن ذلك يؤدي الى تباطؤ نمو خطر الائتمان لأن حجم الائتمان الذي تستطيع المصارف منحه يكون محدداً بنسبة ما، كذلك الحال في حالة ارتفاع اسعار الفائدة فهو يقلل من الاقبال على الاقتراض وذلك بسبب ارتفاع تكلفه الحصول على الأموال<sup>(3)</sup>، ويمكن تصنيف مخاطر الائتمان المصرفي الى نوعين اساسيين هما:

### 1\_ مخاطر عامة (نظاميه) (Systematic Risks):

تتعرض القروض كافة بغض النظر عن تنوعها ومجالات استخدامها وقدره المقترض على الوفاء السداد ويرجع ذلك الامر لأسباب تتعلق بالنشاط الاقتصادي ككل واستقرار البلد، ومثال على ذلك مخاطر التضخم واسعار الفائدة والركود الاقتصادي ومخاطر تقلبات التسوق.

أ- مخاطر التضخم : وهي مخاطر مترتبة على انخفاض القوة الشرائية لمبلغ القرض سواء اصل القرض ام الفوائد مما يلحق اضرار بالمصرف.

ب- مخاطر اسعار الفائدة: وهي المخاطر الناتجة عن حال عدم التأكد او تقلب الاسعار المستقبلية للفائدة، فلو تعاقد مصرف مع الزبون على سعر فأئده محدد ثم ارتفعت اسعار الفائدة السائدة في السوق فإن اسعار الفائدة على القروض التي تحمل درجه مخاطرة القرض نفسه المتفق عليه سوف يرتفع، وذلك يعني أنّ

(1) Bacon Carl R., "practical portfolio Performance measurement And Attribution", John Wiley & Sense Ltd, 2004, p. 53.

(2) علي عبد الله شاهين، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف"، بحث مقدم للمؤثر العلمي الأول، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص8.

(3) Dunbar Kwame , The Impact of the foo. " Monetary Policy Action on the Growth of Credit Risk", The Moneta policy - Liquid paradox, 2008, p. 2 1.

المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائداً أقل من العائد الحالي السائد في السوق، لاسيما مع القروض الطويلة الاجل، اما اذا كانت قصيرة الاجل فقد يتمكن المصرف من اعادة استثمارها بأسعار فائدة مرتفعة<sup>(1)</sup>.

ت- **مخاطر الكساد:** وتشير الى الاثار السلبية التي تصيب نشاط المقرض نتيجة الركود الاقتصادي، ومن ثم تتأثر قدرته بالوفاء بالتزاماته امام المصرف .

ث- **مخاطر السوق:** تتمثل بالمتغيرات التي يمكن أن تؤثر في السوق سلباً ومن ثم تتأثر بها قدره المقرض على الوفاء ويمكن للمصارف ان تحد كثيراً من الاثار السلبية العامة لعملية الائتمان من خلال اعتماده على نظم المعلومات الحاسوبية في التنبؤ وتقييم المتغيرات السياسية والاقتصادية المتوقع حدوثها<sup>(2)</sup>.

## 2- مخاطر خاصه (غير نظاميه) (Unsystematic Risk):

فهي مخاطر تتعلق بالمقرض بشكل خاص ومنها انخفاض كفاءة الادارة للمؤسسة التي يمتلكها المقرض او العسر المالي ( الافلاس) للمقرض او تلف المخزون لديه او تلف الآلات والمواد الخام المستخدمة في الانشطة الانتاجية لمشروعات المقرضين، مما يؤثر في قدرتها على الوفاء ما بذمتها من التزامات امام المصرف، ويمكن التقليل من حدة هذه المخاطر فتقوم اغلب المصارف قبل منح القرض بالبحث والتحري عن طالب القرض ومعرفة مركزه المالي وتحليله باستخدام نسب ماليه محدد وللمزيد من التحوط تقوم معظم المصارف باتباع سياسته قائمة على منح القروض كأبرامها اتفاقاً شرطياً مع المقرض، كما ويطلب منه تقديم الرهن كضمان للقرض كأن يكون على شكل اوراق ماليه او مخزون سلعي او عقار محدد، اذ يحق للمصرف التصرف في حاله عجز المقرض عن دفع اقساط القرض، ولا ينبغي ان يفهم مما سبق ان المصارف ملزمة باتخاذ الاجراءات الشديدة ضد المقرض في حال تعثره، ففي حالات كثيره تبذل المصارف جهوداً كبيره لمساعدة المقرض في الخروج من

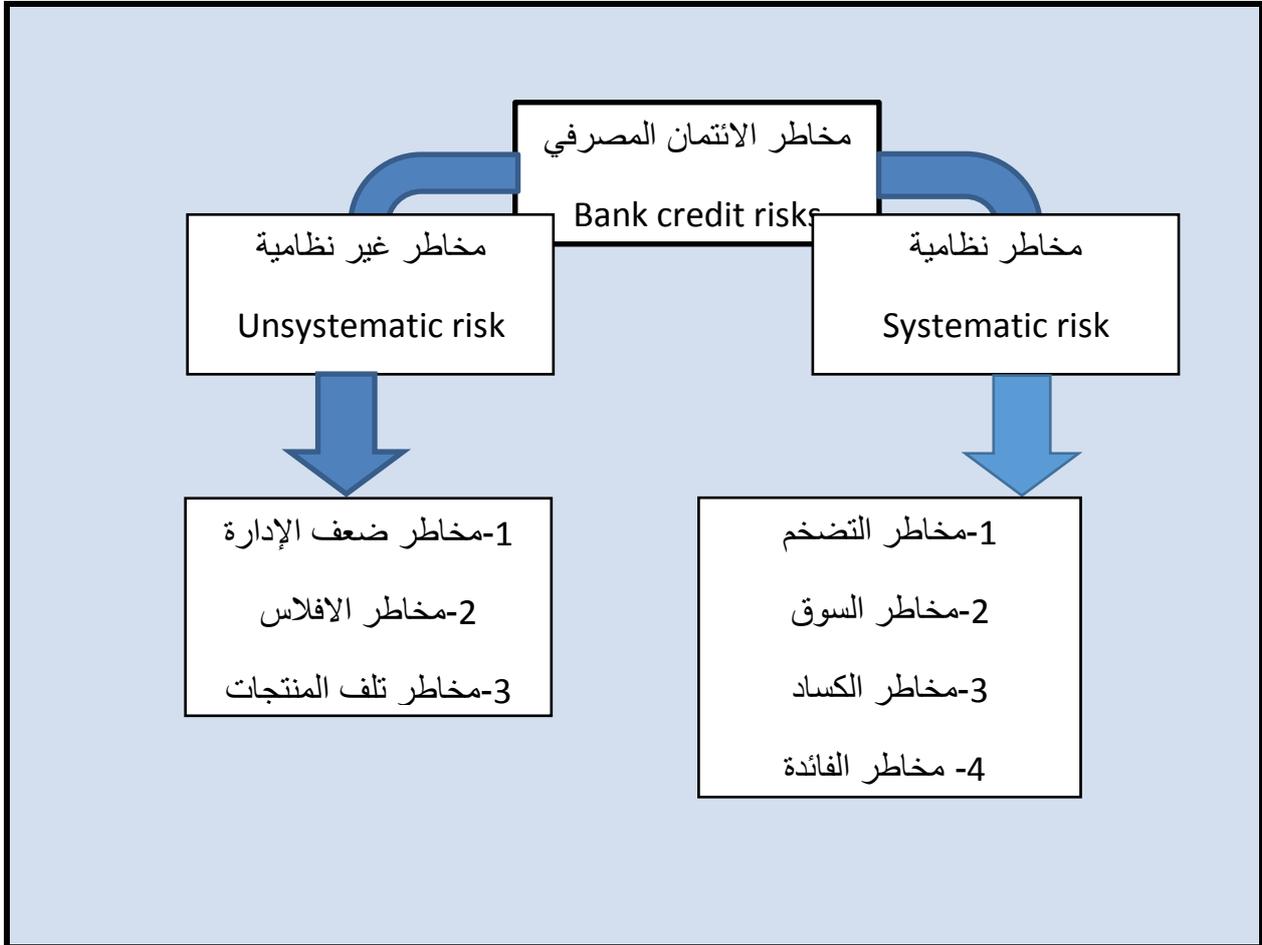
ازمته المالية كتأجيل الوفاء بالقروض وفوائدها الى تواريخ لاحقه بسبب افلاس المقرض وخروجه من السوق هو خساره للمصرف<sup>(3)</sup>.

(1) سنوسي محمد الزوم، و ابراهيم مختار محمد، "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على متطلبات الاعمال تحديات الفرص الافاق"، بحث مقدم لمؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الإدارة والاقتصاد محاسبة جامعة سيها، ليبيا، 2009، ص 12.

(2) محمد صالح الحناوي، وعبد السلام، عبد الفتاح، "إدارة البنوك البورصة والبنوك التجارية" الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2000، ص 275.

(3) رضا صاحب أبو حمد، مصدر سبق ذكره، ص 277.

شكل (2) مخاطر الائتمان المصرفي



المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى طه طارق محمد، "ادارة البنوك في البيئة والعمولة والانترنت"، دار الفكر الجامعي،

مصر، الاسكندرية، 2007، ص467.

## المبحث الثالث

### هيكل المصارف المتخصصة

المطلب الاول/ المصارف المتخصصة (المفهوم، النشأة، الاهمية، المهام):

اولاً- مفهوم المصارف المتخصصة (The concept of special):

استلهمت مفردة المصارف المتخصصة في المؤسسات المالية التي يتميز نشاطها بالقيام بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي، وذلك وفق القرارات الصادرة بأنشائها وهذا ما يميزها عن غيرها من المصارف بعدم قبول الودائع تحت الطلب من ناحية، ومن ناحية اخرى يمثل الاقتراض المتوسط والطويل الاجل، سواء أكان هذه الاقتراض من الحكومة أم من الجهاز المصرفي، جانباً مهماً من الاستخدامات التي تضع فيها المصارف مواردها، إن العملية التي يتم بموجبها توزيع الاموال المتاحة للمصرف على فقرات الاستعمال المختلفة وبطريقة تضمن الملاءمة بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية تطلق عليها (عملية التخصيص)، أي تخصيص الاموال على فقرات النقدية، لاسيما الاستثمارات بالأوراق المالية والقروض والتسليف والاصول الاخرى، وبعبارة اخرى هي (المصارف التي تهتم بنشاط محدد من أنشطة القطاع الاقتصادي)<sup>(1)</sup> وتعرف المصارف المتخصصة بأنها (تلك المصارف التي تخصص في تمويل قطاعات اقتصادية محددة ومن اهم انواعها هي المصارف (الصناعية والزراعية والعقارية) أي هي تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي)<sup>(2)</sup> وتعرف ايضاً (هي المصارف التي تتعامل غالباً بالقروض المتوسطة او الطويلة الاجل لغرض تمويل المشروعات تنموية، اذ تكون هذه المصارف مملوكة من قبل الدولة غالباً)<sup>(3)</sup> وكذلك تعرف بأنها (تلك المصارف التي لا تعتمد في مواردها المالية على ايداعات الافراد كما هو الحال في المصارف التجارية وإنما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات، وتهدف الى منح التسهيلات للقطاعات الاقتصادية متمثلة بالقطاع (الصناعي والعقاري والزراعي) وذلك من خلال الاقتراض المتوسط والطويل الاجل)<sup>(4)</sup>.

(1) محمود محمد نور ، "اسس ومبادئ النقود والبنوك"، دار وهذان للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2005، ص165.  
(2) اسامه عبدالخالق الانصاري، "اداره البنوك التجارية والبنوك الاسلامية"، دار وائل للطباعة، ط1، 2006، ص56.  
(3) رائد عبدالخالق عبدالله العبيدي، وخالد احمد فرحان المشهداني، "النقود والمصارف"، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن الطبعة العربية ط1، 2013، ص90.  
(4) رشاد نعمان شايع، "الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية"، دراسة مقارنة في القانون والفقهاء الاسلامي، دار الفكر الجامعي، ط1، 2013، ص23.

ويعرفها بعضهم بأنها ( مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين انواع محددة من المقرضين والمقترضين)<sup>(1)</sup>.  
وتأسيساً على ما تقدم، يمكن تعريف المصارف المتخصصة بأنها(تلك المصارف التي تتخصص في منح الائتمانيات والتسهيلات لقطاع اقتصادي ما كقطاع (الزراعة او الصناعة او الاسكان او السياحة).

**ثانياً\_ نشأة المصارف المتخصصة (The emergence of specialized banks):** إنّ نشأة المصارف المتخصصة كان بسبب دافع الحاجة لحماية صغار الملاك من الوقوع في مصيدة المرابين\* او صغار المقرضين الذين عملوا احيانا على الاضرار بالمقترضين، وذلك بالحصول على نسبة مرتفعة من دخولهم في صورة فوائد عالية على القروض، الامر الذي تحول في الغالب الى نزاع الملكية العقارية او الزراعية للمقترضين. ومن هنا ظهرت الدوافع لدى الحكومات لإنشاء مصارف متخصصة لإقراض المنتجين بشروط ميسرة وحمايتهم من المشكلات التي يتعرضون لها عند اللجوء للاقتراض، وتعود نشأة المصارف المتخصصة، او كما كانت تسمى في ذلك الوقت (مصارف التنمية) في بريطانيا عام (1727) م بداية ظهور اول البنك الوطني ( احد انواع المصارف المتخصصة)<sup>(2)</sup> ويعود ايضاً سبب نشأة المصارف المتخصصة لأغراض تقديم التمويل المتوسط والطويل الاجل الى المشروعات التي تعمل في مختلف المجالات مثل المجال الصناعي والزراعي والعقاري<sup>(3)</sup>، فبسبب التطورات الاقتصادية اخذت القطاعات الاقتصادية لا تكتفي بالمصرف التجاري الذي يهتم بتمويل التجارة والاستهلاك وبقية القطاعات، كذلك زيادة التخصصات الانتاجية وتقدم حجم الصناعة مقارنة بالنشاطات التجارية، وهذه الامور مجتمعة ساعدت على ظهور مصارف تهتم بالتمويل الصناعي والزراعي والاسكاني، أي تتخصص بقطاع محدد، ويرجع تاريخ التخصص المصرفي الى بعد الحرب العالمية الثانية في خمسينات القرن العشرين إذ بدأت تظهر المصارف بأشكال مختلفة لخدمة كل قطاع بالطريقة الافضل، وتبعاً لذلك تتحدد اسباب ظهور التخصص المصرفي وكما يأتي:

1-ارتفاع ونمو وتطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية واختلاف اختصاصاته.

(1) اكرم حداد، ومشهور مذلول ، "النقود والمصارف مدخل للتحليلي ونظري" ، دار وائل للطباعة والنشر، ط 4، 2008، ص171.  
\*المرابين: هو الشخص الذي يقدم القروض بأسعار فائدة مرتفعة جداً، ويفرض شروط تحصيل صارمة في حال الفشل في السداد، ويعمل بشكل عام خارج السلطة المحلية.

(2) حسين عداي الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن، " ادارة مصارف (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)"، دار وائل للطباعة والنشر، ط4، 2008، ص 66.

(3) محمد حربي عريقات، وسعيد جمعة عقل، "ادارة مصارف اسلامية"، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، 2012، ص61.

2-زيادة حجم الصناعة بالمقارنة مع الناتج الزراعي او قطاع التجارة.

3-عزوف المصارف التجارية عن تقديم خدمات تمويلية للقطاع الزراعي بسبب المخاطر الكبيرة في الزراعة ولخصوصية العمل الزراعي.

4-ادى التطور بقطاع البناء الى ظهور تقنيات جديدة وحديثة تتطلب وجود مؤسسة مالية تمويلية لها القدرة على مواكبة هذا التطور ودراسة كيفية تمويله.(1).

ويمكن الاطلاع من خلال الجدول (1) الذي يوضح تاريخ انشاء بعض المصارف المتخصصة في العالم والعراق ونوع النشاط الذي يختص به(2)

جدول (1) تاريخ انشاء بعض المصارف المتخصصة في بعض البلدان

ت	اسم المصرف	نوع التخصص التمويلي	التأسيس	الدولة
1-	البنك الوطني	تمويل الصناعة والرهن العقاري والخدمات المالية	1727	بريطانيا
2-	البنك الصناعي	منح التمويل في مجالات الانتاج	1822	بلجيكا
3-	مجموعة البنك الشعبي	منح التمويل للقطاعات الصناعية	1872	فرنسا
4-	بنك الائتمان العقاري	منح التمويل لقطاع الاسكان والبناء	1880	مصر
5-	البنك الزراعي	يهدف الى حماية المزارعين من الوقوع بيد المرابين	1888	الدولة العثمانية
6-	بنك الائتمان الزراعي	لتوفير مصدر موثوق للائتمان للمزارعين بصورة	1916	الولايات المتحدة
7-	المصرف الزراعي الصناعي	تمويل لقطاعي الزراعة والصناعة	1935	العراق
8-	المصرف التتمية الصناعي	منح التمويل القطاع الصناعي	1947	مصر
9-	المصرف العقاري	منح التمويل لبناء المساكن	1948	العراق
10-	بنك أك (AK)	تمويل التجار العاملين في مجال القطن	1948	تركيا
11-	بنك التتمية الياباني	خدمات مالية واستثمارية	1951	اليابان
12-	البنك الزراعي الصيني	خدمات مالية واستثمارية	1951	الصين
13-	مصرف الأئماء الصناعي	منح التمويل للقطاع الصناعي	1965	الاردن

المصدر: رمضان صديق، "النقود والبنوك والسياسة النقدية"، دار النهضة العربية، ط2، 2008، 132-133.

(1) علي كنعان، "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، دار منهل للطباعة والنشر، 2012، ص134.  
(2) عبدالسلام لفته سعيد، "ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي"، الذكرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص135.

## ثالثاً\_ الاهمية الاقتصادية للمصارف المتخصصة (The economic importance of specialize banks)

إن المصارف المتخصصة تعتمد اعتماداً رئيساً على الاموال التي تمنحها الحكومة لها وتشكل رأس مالها المدفوع او على القروض التي تحصل عليها من الجهاز المصرفي<sup>(1)</sup>، فلهذا النوع من المصارف اهمية كبيرة بسبب مسؤوليته المتمثلة بمهمة تطور ونمو القطاعات الانتاجية الاساسية في الاقتصاد من خلال ما تنتهجه من سياسات ائتمانية وما تؤدي من فعاليات متمثلة بتقديم الخبرات الفنية والتكثيكية، ومن هنا كانت الحاجة الماسة الى ايجاد مؤسسات مصرفيه متخصصة تساهم في تزويد القطاعات الاساسية في الاقتصاد بالائتمان المطلوب للإدارة وتطوير عمليات الانتاج الخاصة بتلك القطاعات من جانب<sup>(2)</sup> ومن جانب اخر اذا ما تحققت الثقة عند المصارف المتخصصة ينجح دورها في تجميع المدخرات الاقتصادية، ويمكن لهذه الثقة ان تتحقق اذا ما كانت المصارف المتخصصة هي مصارف حكومية الى جانب دور المصارف التجارية، اذ اصبحت المصارف المتخصصة الان تمارس الصيرفة الشاملة فنقوم بتقديم تشكيلة من الخدمات المصرفية منها (فتح الحسابات الجارية) التي تمثل مصادر جديدة للأموال فضلاً عن رؤوس اموالها مما يعظم من دورها في انجاز المشروعات الاقتصادية وذلك عندما تتاح له الفرصة الاستثمارية المناسبة<sup>(3)</sup>.

### رابعاً \_ انواع المصارف المتخصصة (Types of specialized banks):

#### 1- المصارف الصناعية (Industrial Banks):

ساهمت المصارف الصناعية بأثناء القاعده الصناعية التي تعمل على توفير التمويل المتوسط والطويل الاجل، وساهمت ايضاً في انشاء العديد من المشروعات للقطاع الخاص الصناعي التي تطورت واصبحت تؤدي دوراً مهماً في اقتصادات الدول حتى اصبحت تلك المشروعات من المشروعات الضخمة ذات الاهمية في تلك الاقتصاديات، اذ تقوم المصارف الصناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشروعات الصناعية باختلاف طاقاتها الانتاجية سواء أكانت هذه المشروعات (صغيرة) ام (متوسطة) ام (كبيرة) الحجم، وكذلك العمل على المشاركة في رؤوس الاموال لبعض المشروعات الصناعية ولكي تتمكن المصارف الصناعية من ادارة شؤونها المالية وتنظيم مواردها التي اتجهت الى سوق رأس المال للحصول على التمويل طويل الاجل<sup>(4)</sup>.

(1) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، "النقود والبنوك"، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ط1، 1990، ص341.

(2) زكريا الدوري، ويسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، مصدر سبق ذكره، ص27.

(3) احمد حسين علي الهيتي، "اقتصاديات النقود والمصارف"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ط1، 2005، ص201-203.

(4) محمود الوادي، ودريد كامل ال شبيب، "ادارة المصارف المعاصرة"، دار المسيرة، عمان، ط1، 2012، ص49.

## 2- المصارف العقارية (Mortgage Banks) :

وهي تلك المصارف التي تتخصص في تقديم القروض العقارية للهيئات او الافراد لبناء مساكن او مجمعات سكنية، او في إنشاء شركات مساهمه لإنشاء مساكن وشركات عقاريه، وغالباً يكون هذا التمويل شأنه شأن المصارف الصناعية ذات الأجل الطويلة ايضاً، وتهدف هذه المصارف الى تمويل اقامة المشروعات الاسكانية للأفراد او استصلاح الاراضي مقابل رهن عقاري بضمان او اراضي زراعية، فضلاً عن الخدمات المرتبطة بها مثل(حسابات التوفير الاسكانية، ودراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية المقدمة من المستفيدين والقيام بأعمال الوكالة عن الغير(الزبائن) في تسويق العقارات لصالح الزبائن)<sup>(1)</sup>.

## 3- المصارف الزراعية (Agricultural Banks) :

تختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعي بغرض التوسع (الافقي او العمودي) في القطاع الزراعي، وتتوزع اجال القروض الممنوحة بهدف تغطية جميع انواع المجالات المخدومة، فهناك (القروض الموسمية او القروض المتوسطة الاجل او قروض الطويلة الاجل)، وقد تخلت معظم المصارف الزراعية عن منح القروض الزراعية وبخاصة الطويلة الاجل بسبب المخاطر العالية لهذا القطاع الناجمة عن الاعتماد المباشر على الظروف الطبيعية ولاسيما (مياه الامطار) وصعوبة متابعة الوفاء بالقروض<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثاني/ خصائص واهداف المصارف المتخصصة:

### اولاً- خصائص المصارف المتخصصة (Characteristics of specialized banks) :

للمصارف المتخصصة ميزات وخصائص تتفرد بها وتميزها عن غيرها من المصارف، ومن هذه الخصائص هي<sup>(3)</sup>:

1-منح الائتمان طويل الاجل: إن طبيعة عمل المصارف المتخصصة تتعامل مع القروض الطويلة الاجل التي تعد السبب الرئيس لنشأة المصارف المتخصصة وتطورها التي تحتاج اليها المشروعات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(4)</sup>.

(1) علي كريم محمد كبة، "اثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية في العراق( دراسة حالة المصرف العقاري في محافظة المثنى للمدة 2016-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، 2018، ص8.

(2) اديب قاسم شندي، "النقود والمصارف"، دار الضياء للطباعة. ط1، 2010، ص144.

(3) جميل سالم الزيدانين، " اساسيات في الجهاز المالي- منظور العملي"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2006، ص167.

(4) حربي محمد عرفات، وسعيد جمعة عقل، مصدر سبق ذكره، ص60.

**2-التخصص النوعي:** إن التخصص النوعي هو ما يميز المصارف المتخصصة عن غيرها من المصارف من خلال تعاملها مع نوع محدد من الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يعكس تسميتها (بالمخصصة) ومن هنا فإن المصرف الذي يعمل في مجال الصناعة يطلق عليه (المصرف الصناعي) والذي يعمل في مجال العقار ويطلق عليه (المصرف العقاري) ... الخ، ومن هنا فإن هذه المصارف لا تمنح القروض الا لتمويل العمليات المتعلقة بالعقارات، كذلك فإن المصارف الصناعية لا تمنح قروضها الا للعمليات التي تتعلق بالصناعة (كأنشاء مصنع او تجهيز ورش صغيرة) من جانب، ومن جانب اخر فإن التخصص في قطاع ما يتطلب أن يكون لدى المصرف ادارة وكوادر فنية متخصصة في النشاط نفسه الذي تتخصص فيه، وذلك بهدف دراسة جدوى المشروعات المقدمة للمصرف وتقويمها من الناحية الفنية والاقتصادية قبل منح التمويل اللازم لها<sup>(1)</sup>.

### 3\_الاعتماد على الموارد الذاتية:

من خصائص المصارف المتخصصة اعتمادها اساساً على مواردها الذاتية في خلق الائتمان واعتمادها على رأسمالها واحتياطاتها، فضلاً عن بعض الموارد الاخرى (كالاقتراض من البنك المركزي والمصارف الحكومية)، الى جانب (الاقتراض من المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الاخرى)، وهذا يعد اساس مصادر اموال المصارف المتخصصة التي تعتمد عليها في تقديم الدعم والقروض للقطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليها في سبيل تنميتها وزيادة الانتاجية والتي تنعكس على واقع الاقتصاد القومي ايجابياً.

### 4-عدم تلقي الودائع الجارية للأفراد بصفة اصلية:

يرتبط نشاط المصارف المتخصصة برأسمالها، اي إنه لا يستطيع التوسع في خلق الائتمان الا في حدود مواردها المالية، فهي ليست كالمصارف التجارية التي يمكن استثمار اموال الزبائن، اذ يعد تلقي الودائع الجارية او تحت الطلب او الحساب الجاري من الاختصاصات الاصلية للمصارف التجارية، لذا فهي لا تتعامل في هذه العمليات الا على سبيل الاستثناء اذا سمحت لها السلطات المختصة<sup>(2)</sup>.

**5-تقديم الخبرة للعملاء:** إنّ تخصص المصارف بنشاط ما ساعد الكادر المصرفي على تقديم خبراته ومشوراته الفنية لعملائه من اجل دعمهم والعمل على توجيههم، الامر الذي ينعكس على تحقيق التنمية

<sup>(1)</sup> هيفاء مزهر الساعدي، "مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية"، مجلة العلوم القانونية، العدد1، المجلد 32، 2017، ص278.

<sup>(2)</sup> طاهر فاضل، وميرال روجي، "النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2013، ص2019.

الاقتصادية، ومن ثم عملت المصارف المتخصصة على ضم اقسام خاصة تمتلك الخبرة المشورة الكبيرة في مجال تخصص المصرف.

#### 6- الاستثمار المباشر:

قد تلجأ المصارف المتخصصة الى استثمار اموالها بنفسها بالاستثمار المباشر، وذلك عن طريق انشاء المشروعات الجديدة او المساهمة في انشائها وتمليكها للأخر ومن ثم فهي لا تكتفي بمنح الائتمان الطويل الاجل الذي يعد اساس عملها<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً\_ اهداف المصارف المتخصصة (The objectives of the specialized banks):

استناداً الى مفهوم المصارف المتخصصة تنطلق اهداف هذه المصارف من الهدف الرئيس من انشائها والتي عبرت عنها في مسمياتها ايضاً، فهي بذلك تسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية تنموية للقطاعات الاقتصادية التي تستهدفها، ويمكن بيان اهم الاهداف.

---

<sup>(1)</sup> خالد عبدالله البراك، "تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوصفي"، دار الفكر ، الجامعي ، مصر، ط1 , 2010، ص145.

### المخطط (3) اهداف المصارف المتخصصة



المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على هيثم عبد الخالق اسماعيل ، وشوقي صادق رسن، "دور معيار كفاية راس المال في الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي على المصارف المتخصصة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعة بغداد، العدد 65، تموز، 2021، ص245.

### ثالثاً\_ العلاقة بين البنك المركزي والمصارف المتخصصة ( The relationship between the central banks and specialized banks):

إنَّ اشتراك المصارف المتخصصة وغيرها من المصارف ومؤسسات الاستثمار والتمويل في كونها مؤسسات تتعامل بالأموال، ولكون البنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن الاشراف ومتابعة هذه الاموال وتأثيراتها في الاقتصاد، وبحكم وظائفه لا بد من وجود علاقة بين المصارف المتخصصة والبنك المركزي وهذا ما سنوضحه في المحاور الآتية:

1- بما ان من ضمن اهداف البنك المركزي هو نشر الخدمات المصرفية عن طريق تحسين الخدمات للبنوك القائمة وتأسيس البنوك الجديدة، فلا بد ان تحصل المصارف المتخصصة على ترخيص للعمل ضمن الجهاز المصرفي من البنك المركزي شأنها شأن بقية المؤسسات فان المراقبة والاشراف تدخل ضمن الدور التطويري الذي يمارسه البنك المركزي وهذا ما يؤكد حتمية العلاقة بينه وبين المصارف المتخصصة.

2- بما ان البنك المركزي هو المقرض الاخير للمؤسسات المالية فهو من يقدم القروض لمؤسسات الاقراض من بضمنها المصارف المتخصصة عند حاجتها لذلك فهو الملجأ الاخير عند الرغبة في تمويل مشروع ضمن اختصاصها اذ إنها تستطيع التوسع في المشروعات التي تملكها من خلال اقتراضها من البنك المركزي، وبذلك ستزيد من ارباحها فضلاً عن زيادة كفاءتها في ادارة اموالها، فهي عند منحها الائتمان او القرض او تقديمها اي نوع من انواع الائتمان المصرفي تحدد فترة الوفاء بذلك الالتزام المالي، وعليه ستزيد تزيد من خبرتها في تقدير مخاطر الاستثمار في النشاط الذي تعمل على تمويله، لأن ما يقوم به البنك المركزي تجاه هذه المصارف بمنحها القروض التي تطلبها يعد من اساليبه غير المباشرة في الرقابة وتوجيه الائتمان وتمويل النشاطات الصناعية والزراعية وغيرها للنهوض بالنشاط الاقتصادي حسب تلك القطاعات المصرفية<sup>(1)</sup>.

3\_ تودع المصارف المتخصصة كبقية المؤسسات المصرفية العاملة ضمن الجهاز المصرفي جزءاً من اموالها لدى البنك كاحتياطات الزاميه وودائع اخرى مقابل الخدمات التي يقدمها البنك المركزي وهو ما يزيد من ارتباطها وذلك لما لهذه الاحتياطات من اثر في استقرار العملة الوطنية بالإضافة الى الزيادة في منح الائتمان المصرفي<sup>(2)</sup>.

**المطلب الثالث/ مصادر واستخدام اموال المصارف المتخصصة والفرق بينها وبين المصارف التجارية:**

**اولاً- مصادر اموال المصارف المتخصصة (Sources of funds from specialized banks):**

تنقسم مصادر اموال المصارف الى المصادر الداخلية والمصادر الخارجية اما عن المصادر الداخلية

فهي:

(1) شيماء جاسم حمود العوادي ، " تحليل الائتمان المصرفي للمصارف الاختصاصية في العراق"، رساله ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2010، ص45.

(2) زكريا الدوري، ويسرى السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص59.

أ- مصادر الاموال الداخلية (الذاتية): وتتألف من (Internal sources of funds) الاتي:

#### 1- رأس المال الاسمي (Nominal capital) :

هو مجموع رأس المال الذي صدر به قرار انشاء المصرف، اما رأس المال المدفوع فهو ما طلبه المؤسسون للمصرف عند انشائه، وعادة يتساوى رأس المال الاسمي ورأس المال المدفوع، او أن يكون رأس المال المدفوع اقل من الاسمي، ويمثل مصدراً رئيساً تعتمد عليه المصارف في تقديم القروض للمقترضين في النشاطات الاقتصادية التي يمولها، عكس المصارف التجارية لا يمثل رأس المال فيها الا جزءاً ضئيلاً من مصادر اموالها<sup>(1)</sup>.

#### 2- الاحتياطات (Precautions):

هي عباره عن حقوق مالكي المصرف التي يعول عليها بصفتها مصدراً اساساً لحماية اموال المودعين، لذا تعد الاحتياطات خط الدفاع لامتناس الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف، فضلاً عن أنها تعد ضماناً عن مقدار الاقراض لكل زبون على حده، وتكون الاحتياطات اما خاصه (اختياريه) وأما قانونيه (اجباريه)<sup>(2)</sup>.

#### 3- الارباح المحتجزة: (ارباح غير موزعه) (Retained earnings):

وهو مصدر من مصادر الاموال المهمة اذ انه يمثل الاموال التي لا يرغب المصرف في توزيعها بهدف تدعيم مركزه المالي، فهي مبالغ تبقى بعد استقطاع الاحتياطات والمخصصات ولكنها تدور من سنة الى اخرى ويقوم المصرف بتوزيعها عندما يشاء، او انه يزيد بها رأس المال المدفوع عن طريق نقل جزء منها ضمن فقرة رأس المال وبذلك تزيد قدرة المصرف الاقراضية.

#### 4- المخصصات المختلفة (Various allotments): وهي مبالغ يتم تكوينها عن طريق خصمها من

الارباح والخسائر وذلك عن طريق تحملها لتكاليف التشغيل (مصروفات المصرف) بغض النظر عن نشاط

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك (اساسيات والمستحدثات)"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2007، ص176-177.

(2) عمار عباس عناد الجبوري، " دور المصارف المتخصصة في تنمية القطاعات الاقتصادية في محافظة بابل للمدة (2003-2015)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ادارة واقتصاد، جامعة بابل، 2017، ص30.

المصرف سواء كان ربح ام خسارة، وذلك لمواجهة الالتزامات المصرفية المختلفة، او لغرض تغطية مصروفات محددة وبحسب الظروف المالية لكل مصرف<sup>(1)</sup>.

## ب\_ مصادر الاموال الخارجية (غير الذاتية) (External sources of funds):

الاموال الخارجية التي تتمثل بحقوق المودعين والدائنين والاموال التي يعتمد عليها في توسع نشاط هذه المصارف بصفة اساسيه، اذ ان هذه الاموال تمثل الجزء الاكبر من مصادر اموالها وتقسّم مصادر التمويل الخارجي الى :

### 1- الودائع (Deposit):

تعد ودائع العملاء المصدر الرئيس لمكونات اموال المصارف الخاصة ومن المصادر الخارجية، فهي بمثابة ديون مستحقة لأصحابها في ذمة هذه المصارف وهنا يجب أن توفّق المصارف في اهدافها بين منطلقين رئيسين هما: (السيولة والتكلفة) اذ تسعى المصارف أن يكون جميع الودائع اقل تكلفة ممكنه وصولاً الى التوزيع الامثل للودائع في اوجه التوظيف المختلف لتحقيق اكبر عائد ممكن مع المحافظة، في الوقت نفسه في العمل على توظيف وادامة قدراتها في مقابلة مسحوبات العملاء<sup>(2)</sup>.

وتقسّم الودائع الى نوعين هما:

### أ- الودائع الجارية (Current deposits):

اذ انها ودائع لا يدفع المصرف عنها فائدة للمودع وإنما ادائها للمودع عند حاجته لها ( الدفع عند الطلب) للوفاء بالتزاماته للأخر بموجب اوامر الدفع او (الشيكات) الذي يمنحه الحق في تحريرها.

ب- الودائع الآجلة (Term deposits): وهي الودائع التي لا تتيح للمودع سحبها الا بعد مدة زمنية وهي تبقى لدى المصرف وعادة، تتراوح فترات البقاء لدى المصرف ما بين (3 أشهر الى 6 أشهر أو سنة او اكثر) ولا يتم تحريرها بالشيكات، وكذلك فإن المصرف يدفع عنها فائدة او (عائد) للمودع المتمثل بسعر الفائدة ومن

(1) محمد عبد الفتاح الصيرفي، "ادارة البنوك، دار المناهج"، عمان، الاردن، ط1، 2006، ص39.

(2) طاهر فاضل البياتي، و خالد توفيق الشمري، "مدخل الى عالم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص36.

امتثلتها (ودائع التوفير، وشهادات الايداع، وودائع الادخار السكني للمواطنين) وهي تختلف بالاسم وتتشترك في العائد<sup>(1)</sup>.

## 2- الاقتراض من الاخر (Borrowing from others):

وهي من الاموال غير الذاتية التي يحصل المصرف من خلالها على ما يحتاجه من اموال سواء أكان الاقتراض من البنك المركزي ام من المصارف الاخرى لتلبية طلبات الاقتراض منه، فضلاً عن ذلك فإن لديه القدرة على عرض السندات للاكتتاب التي تتيح له فرصه جمع المدخرات الموجودة لدى الافراد والمؤسسات الاخرى، وتعتمد المصارف في بعض الاحيان على مصادر اجنبية للحصول على الاموال سواء كانت مؤسسه دوليه ام مصارف دوليه.

## 3- مطلوبات اخرى (Other requirements):

وتتمثل بالفوائد التي يحصل عليها المصرف مقدماً عند منح القروض والقروض والفوائد المستحقة الدفع وكذلك اقساط القروض المسددة وارياح استثمارات المصرف في الشركات المساهمة من قبله وحوالات الخزينة واورادات النشاط المصرفي<sup>(2)</sup>.

## ثانياً\_ استخدامات الاموال او الاصول للمصارف المتخصصة:

ويمثل استخدام المصارف لأموالها اي اعطاء صوره عن استثمارات المصرف للأموال المتجمعة لديه بأوجه مختلفة وتقسم الاستخدامات الى ما يأتي:

## 1- القروض (loan):

تعد القروض بأنواعها المتعددة واجالها المختلفة من اهم فقرات استخدام الاموال للمصارف المتخصصة وبقية المصارف ككل فهي اما تقدمها كنفود قانونيه وأما على شكل اعتمادات مستنديه بهدف انشاء او تجهيز مصنع او بهدف تمويل زراعه محصول او بناء وتشبيد مبنى ما.

2

(1) بسام الحجاز، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني بيروت، ط1، 2006، ص174.  
(2) عبد الله طاهر، وموفق علي الخليل، "النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، مركز يزيد الكرك، ط2، 2006، ص274.

## 2- الاستثمارات (Investments):

توجه هذه المصارف مواردها وتستخدمها في مجالات استثماريه طويلة الاجل وكذلك قصيره الاجل نتيجة لدخولها ميادين الصيرفة التجارية او استثماراتها القصيرة متمثلة بشراء حوالات الخزينة وكذلك شراء الاوراق المالية التي تصدرها المشروعات في القطاع العام<sup>(1)</sup>.

## 3- الارصده النقدية (Cash balances):

وتشمل امتلاك المصرف للنقود السائلة لمواجهة طلبات السحب من المودعين الراغبين في اداء التزاماتهم او للاقتراض او لتمشيه مصروفات المصرف الاعتيادية اي النفقات من اجور العاملين ومستلزمات الانتاج من النفقات الجارية.

## 4- الموجودات الثابتة (Fixed assets):

وتشمل ممتلكات المصرف من مباني واثاث والات ومعدات وكل الادوات المستخدمة في الأنشطة المصرفية كذلك الاراضي المملوكة له الى جانب الموجودات الأجنبية، اذ تتمثل استثمارات المصارف المتخصصة بالمحافظ الاستثمارية الأجنبية، وهناك ايضاً الموجودات الثابتة المستخدمة لتسيير عمل المصرف<sup>(2)</sup>.

## ثالثاً\_ الفرق بين المصارف المتخصصة والمصارف التجارية :

ينظر الى الغاية والهدف من انشاء المصارف المتخصصة والمصارف التجارية في اجراء المقارنة بينهما على اساس أن هدف المصارف المتخصصة الاول تنموي عكس المصارف التجارية، التي تعمل وفق منظور تجاري ففي الوقت الذي تمنح المصارف المتخصصة وكما قلنا سابقا القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل فإن المصارف التجارية تختص بإعطاء القروض القصيرة الاجل لتمويل الاستثمارات بغض النظر عن نوعية الاستثمارات: (تجارية، ام صناعية، ام عقارية) في الوقت الذي تختص المصارف المتخصصة بإعطاء القروض لمشروعات تدخل في اختصاصها، ولكن وفي حالات محددة قد تقوم المصارف المتخصصة

(1) اكرم الحداد، و هذلول مشهور. "النقود والمصارف"، مصدر سبق ذكره، ص127.

(2) طاهر فاضل، وميرال روجي، "النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، مصدر سبق ذكره، ص89.

باستثمار بعض اموالها في القروض القصيرة الاجل او المتوسطة، ولكن بمجملها تكون قليلة الاهمية مقارنة ببقية قروضها، كذلك المصارف التجارية قد تسمح القوانين لها وبعض الاستثناءات او في حالات محددة بمنح القروض المتوسطة او الطويلة الاجل إذ اساس نشاط المصارف المتخصصة يعتمد اولاً على رأس مالها او مواردها الذاتية في حين تأتي الايداعات بالمرتبة التالية وفق التشريعات المسموح بها، وكذلك يدخل ضمن مواردها المالية القروض التي تحصل عليها من الحكومات<sup>(1)</sup> لكي تتمكن من اداء وظائفها الاقتصادية، وذلك بالرغم من أن الهدف الذي تسعى اليه المصارف المتخصصة هو الربح الا إنها ايضا تسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية قومية تأخذ من الاهمية الجانب الاكبر لذلك تقوم الحكومة بتقديم الدعم للمصارف على شكل قروض طويلة الاجل بسعر فائدة منخفض<sup>(2)</sup>، في حين نلاحظ أن المصارف التجارية تكون اموال المودعين هي اساس نشاطها التجاري، وتأتي بالمرتبة الاولى في حين رأس مالها او مواردها الذاتية يكون الاعتماد عليها ثانياً وعلى هذا الاساس يمكن عد المصارف المتخصصة المؤسسات تتعامل في رأس المال على عكس المصارف التجارية التي تعد مؤسسات نقدية تتعامل في سوق النقد<sup>(3)</sup>.

(1) رمضان صديق، "النقود والمصارف والسياسة النقدية"، مصدر سبق ذكره، ص130.  
(2) عزت قناوي، " اساسيات في : النقود والبنوك"، دار العلم للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص226.  
(3) رمضان صديق، "النقود والمصارف والسياسة النقدية"، مصدر سبق ذكره، ص131.

## المبحث الاول

### المصرف العقاري والاهمية الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الاول/ المصرف العقاري (النشأة، الاهمية، الاهداف):

اولاً- نشأة المصرف العقاري العراقي:

اسس المصرف العقاري بموجب القانون عدد (18) للسنة (1948) وباشر أعماله في عام (1949) برأس مال اسمي قدره (مليون دينار) وقد تحددت مهمته بمساعدة المواطنين في بناء الدور السكنية الحديثة لهم لتشجيع الحركة العمرانية في البلد، وذلك بإقراضهم قروضا ميسرة بأجال طويلة، وقيامه بإنشاء الشركات الانشائية او تسليف اصحاب المشروعات الصناعية لغرض تشييد مساكن للعمال<sup>(1)</sup>.

وبسبب انخفاض معدل الفائدة في المصرف العقاري العراقي كان هناك اقبالا كبيرا على الاقتراض منه، وبسبب العجز في مواكبة هذا الاقبال الكبير فإن معدل نمو رأس مال المصرف كان بطيئا اذ لم يبلغ اكثر من (20مليون) دينار في عام (1968)، واخذ رأس مال المصرف خلال المدة من (1976-1977-1978) بالزيادة التدريجية بمقدار (50، 115، 150) مليون دينار في سبيل توفير التمويل اللازم من القروض لأغراض البناء وهذه القروض الممنوحة من قبل المصرف أخذت تنمو وتزداد تبعا لنمو رأس مال المصرف اذ اصبحت في عام (1995) قيمة رأس مال المصرف العقاري (خمسة مليار) دينار عراقي منتشرة في انحاء العراق كافة<sup>(2)</sup> ومن اجل دعم المصرف وتوسيع نطاق عملة اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل القرار رقم (9) للسنة (1996) اجاز فيه للمصارف المتخصصة ممارسة اعمال الصيرفة التجارية الشاملة فضلا عن أعماله التقليدية وصدر قانون الشركات العامة عدد (22) للسنة (1997) الذي ينص على تحول المصارف الى شركة عامة فضلا عن عمله الاساس<sup>(3)</sup> وبعد عام (2004) استمر عمل المصرف العقاري وازداد عدد الفروع الى (20) فرعاً منتشرة في المحافظات، وتم استحصال الموافقة على زيادة رأس ماله الى

(1) رضا صاحب ابو حمد، و فائق مشعل قدوري، "إدارة مصارف"، مصدر سبق ذكره، ص371.

(2) حيدر خضير ناصح الدريعي، "تحليل وقياس امكانية المصارف المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق" للمدة من(2004-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2021، ص46.

\* عمله الاساس: وبهذا اصبح عمله يتضمن مجموعة من المحاور منها (الاقراض) لغرض بناء او شراء الوحدات السكنية والعمارات السكنية والتجارية والمنشآت السياحية المضمونة بالعقارات والحقوق المستقرة للأجال المختلفة، كذلك شراء وتملك الاراضي والعقارات بالرغم من الاستثمار العقاري بواسطتها يضاف ايضاً المساهمة من الشركات العامة ذات الطابع التعاوني والمختلط العاملة لإنتاج وتصنيع المواد الانشائية فضلاً عن القيام بأعمال الصيرفة التجارية داخل القطر وخارجه.

(3) رضا صاحب ابو حمد، وفائق مشعل قدوري، "إدارة مصارف"، مصدر سبق ذكره، ص272.

(25) مليار دينار<sup>(1)</sup> ونلاحظ الزيادة في عدد الاجازات الممنوحة للقطاع الخاص للأبنية الصناعية من (67) في عام (2003) الى (166) في عام (2005)، كذلك الابنية التجارية من (162) الى (361)، ايضاً الزيادة في منح الاجازات للأبنية السكنية (الابنية الجديدة) من (9713) الى (30310)<sup>(2)</sup> .

### ثانياً\_ الاهمية الاقتصادية للمصرف العقاري العراقي:

وتأتي اهمية المصارف العقارية من كونها مصارف تهدف الى تمويل مشروعات البناء والاسكان مما يؤدي الى توسيع النشاط الاقتصادي، ويمكن توضيح هذه الاهمية من خلال الاتي<sup>(3)</sup>.

1-يعاني التمويل من خلال السوق من القصور والنظرة الاحادية اذ يتسم التمويل بالحالة الفردية بعامة على مستوى الافراد او حتى الشركات المحدودة فلم تستطيع السوق المحلية ايجاد الكيانات بغية تعظيم قنوات التمويل خارج حدود الجهاز المصرفي العراقي فكان لا بد من وجود ممول لقطاع البناء الذي يمتلك ارتباطات قطاعية مهمة مع بقية القطاعات، ويتم هذا التمويل عبر المصرف المختص بهذا الشأن المتمثل بالمصرف العقاري.

2\_ ايضاً مساهمة المصرف العقاري في تمويل بناء الوحدات السكنية للأفراد فهو يساهم في تمويل انشاء وبناء العقارات التي تستعمل كفنادق ومرافق ترفيهية وغيرها من المؤسسات والتي تعمل في رفع مستوى الخدمات التي يحصل عليها المواطن فهو يؤدي الى رفع مستوى الخدمات الترفيهية<sup>(4)</sup>.

3-ان دور المصرف العقاري في حالة التمويل الطويل الاجل وفي الغالب يكون بمبالغ كبيرة لا يقتصر على اعطاء القرض وإنما يمتد الى مراقبة انفاق هذا القرض وطبيعة اعمال المصرف العقاري فإنها لا تمنح القروض على شكل دفعة واحدة، وإنما تمنح ما تم انجازه من العقار وحتى يضمن المصرف الحصول على اقساط القرض فإنه عادةً ما يجعل قسط القرض لا يتجاوز (80%) من ايراد العقار بعد إتمام البناء ولا

(1) فلاح الثويني، "تطور النقود والمصارف في العراق"، مطبعة الوفاء، بغداد، ط1، 2010، ص202.

(2) النشرة الاحصائية لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، (2004-2005)، ص279.

(3) قانون النظام الداخلي للمصرف العقاري، الشركة العامة، المادة(3)، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني الاتي:

(4) صبحي تادرس، ومحمود بونس، "مقدمة في الاقتصاد"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 35، حزيران، 2001، ص15.

يتجاوز مقدار القرض من (60%) الى (80%) من قيمة العقار بعد انجاز البناء ومن ثم يكون المصرف مراقب لاستعمال الموارد المالية الاقتصادية المقدمة كقرض.

### ثالثاً\_ اهداف المصرف العقاري العراقي:

تساهم المصارف العقارية بتوفير التمويل المناسب لتمكين الافراد والشركات من البناء والتشييد، فان المصرف العقاري يسعى من خلال توسيع خدماته الاقراضية العقارية وغير العقارية الى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن ايجازها بالاتي:

1- يهدف المصرف الى تمكين المواطن العراقي من تأمين المسكن الملائم عن طريق تقديم القروض لبناء وشراء الدور الجاهزة وذلك مقابل المبالغ الموثقة بالعقارات.

2- يهدف المصرف من خلال نشاطه الاقراضي او وظيفة التمويل التي يؤديها الى تقديم المشورة في مجال الدراسات الفنية الاقتصادية التي تدعم حركة البناء والاسكان المنظمة بما يجعل الحركة العمرانية غير عشوائية.

3- يقوم بقبول الودائع الثابتة وغيرها من انواع الودائع فهو يهدف من خلال قبول هذه الودائع الى تجميع هذه المدخرات وتوجيهها نحو الانشطة الاقراضية المختلفة التي تساهم في تعظيم موارده.

4- تشجيع وتنمية الملكية الخاصة عن طريق تقديم تشكيلة من القروض، اذ ان المصرف العقاري يقدم انواعاً متعددة من القروض منها (قروض شراء الاراضي السكنية، قروض تجهيز وتهيئة الاراضي السكنية، قروض البناء) وغيرها من الانواع التي تتوزع بحسب الجهات والاعراض والآجال التي يطلب من اجلها التمويل العقاري<sup>(1)</sup>.

(1) اديب قاسم شندي، "النقود والبنوك"، مصدر سبق ذكره، ص145.

5- تقوم المصارف العقارية بإدارة العقارات اي بتحصيل الايجارات وعمل الصيانة اللازمة للمباني نيابة عن الجهة المالكة في حالة اذ اما كانت وحدات العقار قد بيعت بنظام الاقساط وفي هذا كله ما يخفف عن الجهة المالكة في تحصيل مستحققاتها بدون عناء او مشقة<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الثاني/ تطور بعض مؤشرات الاداء المالي للمصرف العقاري:

يعد نشاط المصرف العقاري امتدادا لنشاط باقي المصارف المتخصصة، وذلك بسبب الدور المهم للمصرف العقاري في دعم وتمويل قطاع البناء والتشييد في سبيل النهوض بواقع القطاع وتقديم الدعم اللازم لنموه في خدمة مسيرة التنمية الاقتصادية:

اولاً\_ تطور مؤشر رأس المال المصرف العقاري للمدة من (2004-2020): يمثل رأس المال المحدد الرئيس لنشاطات المصارف المتخصصة وفعاليتها، عكس ما هو عليه في المصارف التجارية، ويعتمد تقديم القروض والاستمرار بهذا النشاط على مقدار رأس مال المصرف العقاري اولاً الذي هو اساس النشاط الاقتصادي للمصرف العقاري والذي يعتمد عليه في سبيل تقديم افضل الخدمات المصرفية. ومن خلال الجدول (2) يمكن بيان مدى تطور مؤشر رأس المال المصرف العقاري في العراق:

---

<sup>(2)</sup> Barry Leonard, " Revitalizing Foreclosed properties with Land Banks", DINE publishing, 2010,p.2.

جدول (2)

رأس مال المصرف العقاري العراقي للمدة (2004-2020) ( الف دينار عراقي )

السنة	رأس المال المصرف	معدل التغير السنوي %*
2004	1,100,000	
2005	1,100,000	0.00
2006	1,100,000	0.00
2007	1,100,000	0.00
2008	25,000,000	2172.73
2009	50,000,000	100.00
2010	50,000,000	0.00
2011	50,000,000	0.00
2012	50,000,000	0.00
2013	50,000,000	0.00
2014	50,000,000	0.00
2015	50,000,000	0.00
2016	50,000,000	0.00
2017	50,000,000	0.00
2018	50,000,000	0.00
2019	50,000,000	0.00
2020	50,000,000	0.00
المجموع	629,400	
معدل النمو السنوي المركب %**	26.93%	

المصدر استناداً الى بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء/ تقارير الحسابات القومية لسنوات الدراسة.

يبين الجدول (2) أن رأس المال المصرف العقاري خلال الاربع سنوات الاولى بقي ثابتاً واستمر بدون اضافات او دعم في تلك المدة بالرغم من اهمية رأس المال الى القروض الممنوحة بصفة الدعامة الاولى لمواجهة الطلب على القروض، ويمكن ارجاع السبب الى التغير في النظام السياسي، وهذا التغير تبعه تغيراً اقتصادياً واجتماعياً، اما التغير الحقيقي الذي حصل في رأس مال المصرف العقاري فقد حدث في عام (2008) اذ ازدادت نسبة النمو بمقدار (2172%)، وذلك من خلال الاستجابة لمطلب البنك المركزي بضرورة زيادة رأس مال المصرف، وفي عام (2009) حدثت زيادة في معدل نمو راس المال بنسبة (100%) ليكون رأس مال المصرف العقاري بمقدار (50000000) الف دينار عراقي، وهذه الزيادة حدثت

بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية والتوجه الحكومي الدعم القطاعات الاقتصادية، واستمر مقدار رأس المال المصرف على حالة لغاية (2020) بالرغم من قرار البنك المركزي بضرورة احداث زيادة في رؤوس اموال المصارف الحكومية. علماً أن معدل النمو السنوي المركب بلغ (26.93%) لمجمل المدة (2004-2020).

شكل (4) رأس مال المصرف العقاري للمدة (2004-2020)



المصدر: استناداً الى بيانات الجدول (2).

يلاحظ من خلال الشكل البياني (4) استقرار قيمة رأس المال للسنوات (2004-2007) عند القيمة (1.100) الف دينار عراقي. ثم بدأ بالارتفاع الى (25000000) الف دينار (2008) ثم الى (50000,000) الف دينار للسنوات (2009-2020).

### ثانياً\_ تطور مؤشر الاحتياطي للمصرف العقاري للمدة (2004-2020):

إن الاحتياطات\* قد برزت اهمية تنظيم الارباح الصافية من قبل السلطة النقدية، وذلك من خلال صدور قانون مراقبة المصارف رقم (34) للسنة (1950)، لان المصارف اصبحت ملزمة بتخصيص جزء من الارباح لدعم رؤوس اموالها، وكذلك باتت المصارف ملزمة بتخصيص ما لا يقل عن (20%) من رأس المال كاحتياطات وان الغاية من ذلك هي لدعم متانة راس المال عن طريق إعادة الاستثمار لقسم من الارباح وعدم توزيعها<sup>(1)</sup>. ويمكن توضيح تلك التطورات بالجدول (3) الاتي:

\*الاحتياطات: هي عبارة عن الاحتياطات الرأسمالية + رصيد الارباح والخسائر.

(1) حيدر خضير ناصح الدريعي، "تحليل وقياس امكانية المصارف المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق"، مصدر سبق ذكره، ص45.

جدول ( 3 )

احتياطات المصرف العقاري للمدة (2004-2020) (الف دينار عراقي)

الاهمية النسبية%	معدل التغير السنوي%	احتياطات المصرف العقاري	السنة
0.2	_____	2,256,938	2004
0.2	3.07	2,326,245	2005
3.4	1623	40,082,523	2006
0.6	-81.16	7,553,062	2007
6.7	933.44	78,056,047	2008
6.8	1.90	79,542,098	2009
0.7	-89.76	8,149,035	2010
7.1	921.10	83,209,946	2011
7.9	12.14	93,310,690	2012
7.8	-3.38	90,150,429	2013
7.9	3.12	92,967,696	2014
8.1	1.90	94,736,648	2015
8.1	1.38	96,047,340	2016
8.4	2.81	98,747,340	2017
8.5	1.36	100,088,303	2018
8.7	1.95	102,038,303	2019
8.9	2.13	104,213,747	2020
100%		1,173,476,390	المجموع
		27.6%	معدل النمو السنوي المركب%

المصدر: استناداً الى بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء/ تقارير الحسابات القومية.

تشير بيانات الجدول (3) التغير في معدل النمو السنوي للاحتياطات للمصرف العقاري خلال مدة الدراسة ففي عام (2005) كان معدل النمو (3%) وبالمقابل ارتفع الى نسبة (1623%) في عام (2006) في حين حقق عام (2007) تغيراً سلبياً في الاحتياطي للمصرف العقاري، اما عام (2008) فقد شهد تغيراً ايجابياً ومعدل نمو سنوي بلغ (933%) ثم شهد بعد ذلك انخفاضاً في معدل النمو السنوي للاحتياطات بنسبة (-89%) وفي عام (2010)، ليشهد في عام (2011) معدل نمو سنوي بلغ (921%)، ومع هذا التغير اصبحت المدة المحددة من عام (2012-2020) ذات معدلات نمو سنوي مرتفعة، ولكن بنسب قليلة وصلت الى (2.39%) في عام (2020)، وعند ملاحظة العمود الرابع الذي يمثل الاهمية النسبية للاحتياطات المصرف العقاري نجد ان اعلى نسبة خلال سنوات الدراسة كانت في عام (2020) اذ قدرت (8.9%)، اما ادنى اهمية نسبية فهي في عام (2004) اذ قدرت (0.2%) بسبب تعرض هذا القطاع الى الاهمال الشديد كون العراق في تلك المرحلة لازال متأثر بالحرب الذي حصلت في عام (2003) والتغيرات

التي حدثت في رأس المال والاحتياطي للمصرف العقاري بسبب التغيرات التي شهدتها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال مدة الدراسة واستجابة لحاجة البلد للتوسع في القطاع السكني، بسبب زيادة معدلات نمو السكان وتكوين العوائل الجديدة وحاجتهم لمساكن بسبب وجود اكثر من عائلة داخل البيت الواحد ولا بد من انشطارها<sup>(1)</sup>. وكذلك، بلغ معدل النمو السنوي المركب لاحتياطي رأس المال (27.06%) لمجمل مدة الدراسة وهذا ما يمكن ان نلاحظ في الشكل (5).

شكل (5)

احتياطيات المصرف العقاري العراقي للمدة (2004-2020)



المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى الجدول (3).

يلاحظ من الشكل البياني (5) أن احتياطيات المصرف العقاري اخذت بالزيادة باستمرار من (2256938) الف دينار في عام (2004) الى (40082523) الف دينار في عام (2006) واستمرت بالارتفاع الى (83209946) الف في عام (2011) ونسبة تغير معنوية بلغت (92.10%) واستمرت قيمة الاحتياطيات بالزيادة لتبلغ (104213747) الف دينار في عام (2020)، وبنسبة تغير سنوي بلغت (2.13%) اما الاهمية النسبية فهي (8.9%).

### المطلب الثالث/ دور المصرف العقاري في دعم قطاع البناء والتشييد للمدة (2004-2020):

لا يقتصر دور المصرف العقاري على القطاع الصناعي والزراعي وإنما يعد قطاع البناء والتشييد ذي اهمية لدى الناتج المحلي الاجمالي لما لهذا القطاع من ارتباط مباشر بالمواطن، إذ انه يسهم ومن خلال القروض التي تقدم من قبل المصرف العقاري في حل جزء من ازمة السكن التي يعاني منها الاقتصاد العراقي الذي يتصف بأنه اقتصاد ريعي يعتمد اساساً على تصدير النفط ولما لهذا الاعتماد من تأثير طبقاتياً لأسعار النفط من ارتفاع وانخفاض ومن ثم التأثير يكون من خلال قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

(1) المصرف العقاري، التقرير الاداري للمصرف العقاري، 2011، ص1.

جدول (4) تطور مساهمة قطاع البناء والتشييد ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)

السنة	قطاع البناء والتشييد (1)	نسبة التغير % (2)	الاهمية النسبية % (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	مساهمة قطاع البناء والتشييد بالناتج المحلي الاجمالي % (1/4)
2004	682,851	—	0.4	53.235.359	1.28
2005	2,685,035	293.21	1.6	73,433,598	3.66
2006	3,449,744	28.48	2.1	96,067,160	3.59
2007	4,928,470	42.86	2.9	111,405,581	4.42
2008	6,585,819	33.63	3.9	157,026,061	4.19
2009	5,633,715	-14.46	3.4	130,643,200	4.31
2010	10,263,151	82.17	6.1	162,064,565	6.33
2011	10,358,530	0.93	6.2	217,327,107	4.77
2012	15,416,432	48.83	9.2	254,225,490	6.06
2013	20,201,575	31.04	12.2	273,587,529	7.38
2014	19,098,018	-5.46	11.5	266,420,384	7.17
2015	12,514,765	-34.47	7.5	199,715,699	6.27
2016	12,260,517	-2.03	7.4	203,869,832	6.01
2017	13,408,942	9.37	8.1	255,722,375	5.94
2018	11,222,146	-16.31	6.8	251,064,479	4.47
2019	9,426,603	-15.99	5.7	266,190,571	3.54
2020	8,012,612	-15.0	4.9	282,160,005	2.84
المجموع	166,148,925		100%	3,224,158	
معدل السنوي المركب %	16.63%			10.98%	

المصدر: استناداً الى بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء / تقارير الحسابات القومية لسنوات مختلفة.

يبين لنا الجدول (4) لاسيما العمود الثاني الذي يمثل نسبة التغير بقطاع البناء والتشييد أنّ أعلى نسبة تغيير كانت في عام (2005) إذ قدرت (%293.21) إذ بدأ قطاع البناء والتشييد معها بالتغير بصورة ايجابية من التغير في الحياة الاقتصادية ومحاولة الحكومة تقديم الدعم اللازم للقطاع المذكور الى أن يأخذ موقعه الطبيعي بين بقية القطاعات ومن عام (2006-2008) استمر معدل التغير السنوي للقطاع بالتطور الايجابي إذ يمكن القول إنّ تلك المدة شهدت حدوث التغير الايجابي بنوعية الدعم والاقبال على طلب القروض التي تساعد على زيادة معدل التغير السنوي، وحصل انخفاض في نسبة معدل التغير السنوي في عام (2014)، وذلك بسبب الاحداث العسكرية والاقتصادية التي رافقت سقوط الموصل وحرب داعش أولاً

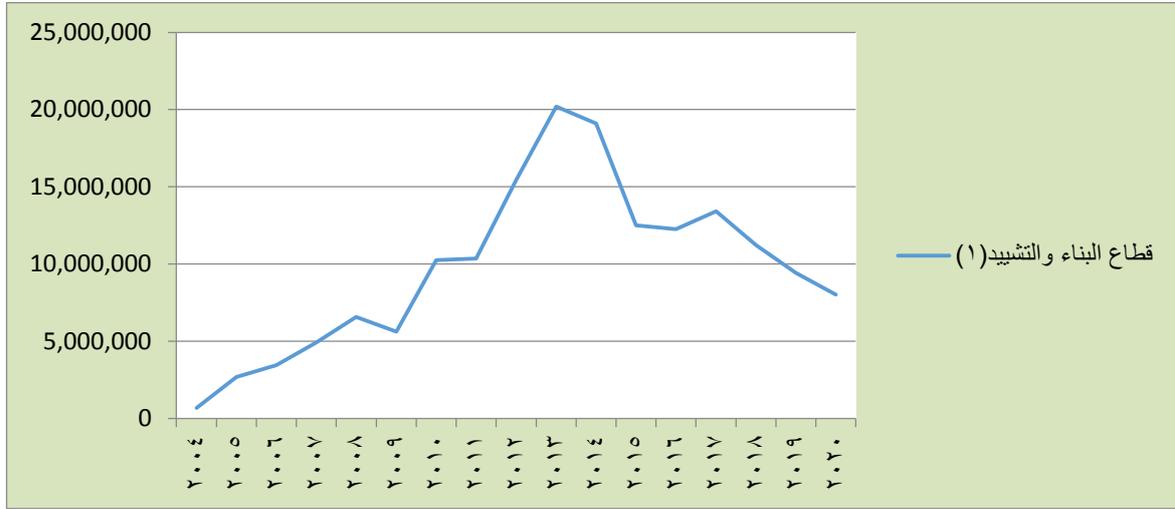
وانخفاض اسعار النفط العالمية التي تأثر بها الاقتصاد العراقي كثيراً ثانياً، وهذا ما يعكسه انخفاض معدل التغير السنوي لنواتج قطاع البناء والتشييد اذ بلغ ادنى معدل نمو سالب (-34.47) في عام (2015) وعند ملاحظة عمود الاهمية النسبية لقطاع البناء والتشييد نجد أنّ اعلى اهمية نسبية خلال سنوات الدراسة كانت في عام (2013) اذ بلغت (%12.2) اذ ارتفعت هذه السنة مبالغ هذا القطاع كثيراً اما ادنى اهمية نسبية فهي في عام (2004) اذ بلغت (%0.4) لأن هذا القطاع في تلك السنة كانت منخفضة جداً مقارنة بالمجموع اما باقي سنوات مدة الدراسة فقد شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً بنسبة التغير والاهمية النسبية لهذا القطاع وذلك لان هذا القطاع مرتبط بالأوضاع التي يمر بها البلد سواء اكانت اوضاعاً اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية<sup>(1)</sup>. علماً أن معدل النمو السنوي المركب لقطاع البناء والتشييد بلغ (%16.63) لمجمل المدة (2004-2020). وبالرجوع الى العمود الاخير نجد أن اعلى نسبة مساهمة كانت في عام (2013) اذ قدرت (%7.38) والسبب هو انخفاض اسعار النفط والحرب على داعش اذ ادى ذلك الى محافظة قطاع البناء والتشييد على نسبة مساهمة اكبر بالنواتج المحلي الاجمالي وكون هذا القطاع يتميز بالاستقرار على نحو اكبر من الاستقرار الموجود في القطاع الاستخراجي، اما ادنى نسبة مساهمة فقد بلغت (%1.28) للعام (2004) اذ تعرض هذا القطاع الى الاهمال الشديد والتدمير فكون العراق في تلك المرحلة كان متأثراً بالحرب التي حدثت في عام (2003) وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في عام (2007) وانفتاح العراق على العالم الخارجي وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى بالناتج المحلي ادى الى انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع المحلي مقارنة بالقطاعات الاخرى المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي، اما باقي سنوات الدراسة فقد شهدت الارتفاعات والانخفاضات وسبب الدعوات الكثيرة الى الاهتمام بهذا القطاع تارة والاهمال تارة اخرى ادت الى الارتفاعات والانخفاضات بهذا القطاع المهم الذي يرتبط بحياة المواطنين ومساكنهم،<sup>(2)</sup> علماً أن معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي بلغ (%10.98) للمدة (2004-2020).

(1) النشرة الاحصائية لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للمدة (2004-2020).

(2) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2017، ص27.

شكل (6)

تطور الاهمية النسبية لنتاج قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)



المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى الجدول (4)

يوضح الشكل البياني (6) اهمية قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت اقل اهمية نسبية في عام (2004) اذ بلغت (0.4%)، اما اعلى اهمية نسبية فهي في عام (2013) اذ بلغت (12.2%).

## المبحث الثاني

### تحليل مؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية في المصرف العقاري

المطلب الاول / تحليل مؤشرات السيولة المالية في المصرف العقاري:

#### 1-نسبة الرصيد النقدي ( Monetary Balance Ratio ):

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين (المبالغ التي يحتفظ بها المصرف في الصندوق ولدى البنك المركزي) و(ودائع الزبائن وأي مطلوبات اخرى مترتبة على المصرف)، ارتفاع هذه النسبة يؤثر في امكانية المصرف في تحقيق هدف الربحية بسبب العلاقة العكسية بين السيولة النقدية والارباح، في حين يؤثر انخفاض هذه النسبة من انخفاض الرصيد النقدي في الصندوق، وزيادة الالتزامات السائلة ومن ثم زيادة الارباح الناجمة عن التوسع في الائتمان النقدي، وتحسب وفق المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{اجمالي الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

جدول(5)

تطور نسبة الرصيد النقدي في المصرف العقاري للمدة (2004-2020)

السنة	نسبة الرصيد النقدي%	معدل التغير السنوي %
2004	54	-----
2005	47	-12.96
2006	60	27.65
2007	55	-8.33
2008	50	-9.09
2009	56	12
2010	50	-10.71
2011	40	-20
2012	66	65
2013	76	15.15
2014	47	-38
2015	44	-6.38
2016	35	-20.45
2017	23	-34.28
2018	23	0
2019	21	-8.69
2020	36	71.42
معدل النمو السنوي المركب	-2.5%	

المصدر من اعداد الباحثة حسب بيانات ملحق (1) استناداً الى ميزانيات المصرف العقاري للمدة (2004-2020).

يبين الجدول (5) وجود تباين في هذه النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض من عام الى اخر، اذ بلغت هذه النسبة (54%) في عام (2004) ثم انخفضت في عام (2005) الى (47%) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-12.96%) ويرجع سبب هذه الانخفاض الى انخفاض النقود في خزانة المصرف من (571822) الف دينار الى (457387) الف دينار كما هو موضح في ملحق(1)، وفي عام (2006) ازدادت النسبة الى (60%) بسبب زيادة النقود في الخزانة بمعدل تغير هو (77,48%)، اما في عامي (2007 ، 2008) فقد انخفضت النسبة الى (55%) و(50%) على التوالي بالرغم من زيادة النقود في الخزانة الا أنّ الزيادة الحاصلة في اجمالي الودائع وما في حكمها كانت اكبر من الزيادة في النقود، اذ بلغ معدل تغير النقود(24.90%) في حين بلغ معدل تغير الودائع (35.22%) كما هو موضح في الملحق(2) ولهذا السبب انخفضت النسبة في عام (2007) وكذلك في عام (2008)، واستمر الارتفاع والانخفاض في النسبة الى ان وصلت (40%) في عام (2011)، وفي عام (2012) ارتفعت النسبة الى (66%) وذلك بسبب ارتفاع مبالغ الموجودات ومن ضمنها النقدية، ايضاً في عام (2013) ارتفعت النسبة الى (76%) وبمعدل تغير سنوي بلغ (15.15%) وتمثل اعلى مستوى تصل آلية ضمن مدة الدراسة وذلك لأن مبالغ الموجودات كانت عالية مقارنة بالودائع ، اما في عام(2014) فقد انخفضت النسبة الى (47%) ويرجع سبب الانخفاض الى انخفاض النقود في خزانة المصرف من (690513) الف دينار الى (160126) الف دينار، وبمعدل تغير سنوي بلغ (-76.81%) ، كذلك انخفضت النسبة في عام (2015) الى (44%) بسبب انخفاض النقود في الخزانة، وكذلك في عام (2016) انخفضت النسبة الى (35%) بالرغم من زيادة النقود في الخزانة الا أنّ الزيادة الحاصلة في اجمالي الودائع كانت اكبر من الزيادة في النقود، اذ إنّ معدل تغير السنوي للنقود بلغ (13.95%) في عام (2016) في حين بلغ معدل التغير للودائع (-80.17%) ولهذا السبب انخفضت النسبة في عام (2016)، ايضاً انخفضت الى (23%) في عامي (2017 ، 2018) بسبب انخفاض النقود في الخزانة، كذلك في عام (2019) انخفضت النسبة الى (21%) وهي تمثل ادنى مستوى تصل آلية النسبة ضمن مدة الدراسة وقد بلغ النقد في الخزانة (1466121) الف دينار وبلغت الودائع (2039002600) الف دينار، ومن ثم ارتفعت في عام (2020) اذ لتبلغ (36%) بسبب الارتفاع في نقود الخزانة.

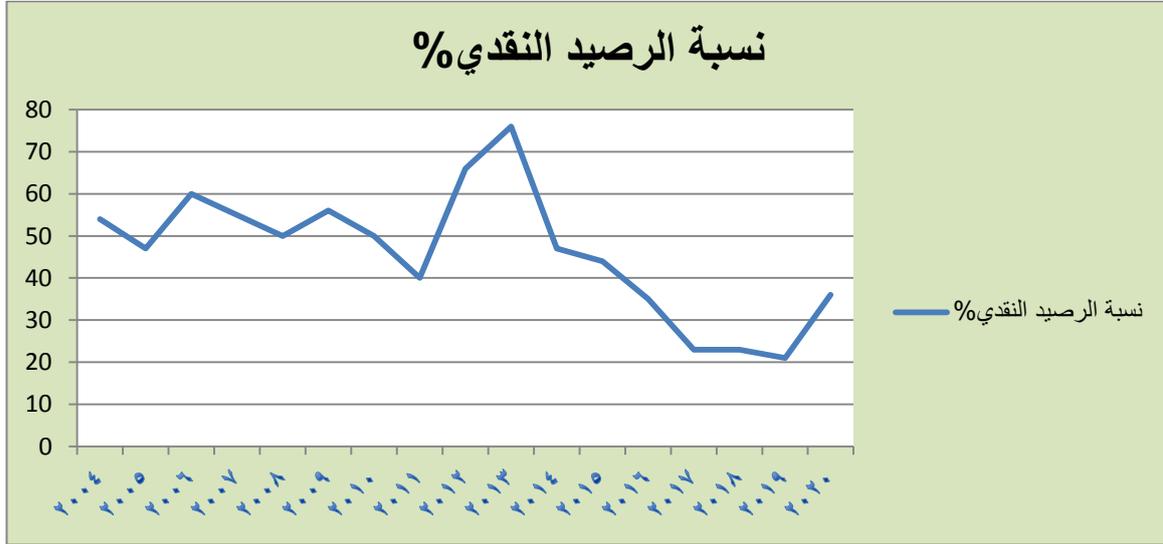
تأسيساً على ما تقدم نجد أنّ نسبة الرصيد النقدي قد تذبذبت خلال مدة الدراسة اذ تراوحت ما بين

(76%) كحد اعلى في عام (2013) و (21%) كحد ادنى في عام (2019) وسبب تذبذبها هذا يرجع الى

عدم استقرار النشاط الاقتصادي الذي اثر في معدل النمو السنوي المركب ليكون قيمة سالبة بلغت (-2.5%) لمجمل مدة الدراسة.

شكل (7)

تطور نسبة الرصيد النقدي في المصرف العقاري للمدة (2004-2020)



المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى بيانات الجدول (5).

يلاحظ في الشكل (7) اعلاه ان نسبة الرصيد النقدي تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض ولكنها كاتجاه عام كان متناقصاً في المدة الاخيرة مما جعل من معدل النمو السنوي المركب بالسالب.

المطلب الثاني/ تحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي :

اولاً- نسبة رأس المال الى اجمالي الودائع (capital to Total Deposits Ratio):

يستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين اعتماداً على رأس ماله فقط فهو يعد من اهم الخطوط الدفاعية تجاه اي مخاطر يتعرض لها المصرف. وتحسب وفق المعادلة الاتية:

$$\text{رأس المال} / \text{اجمالي الودائع} \times 100\%$$

لجدول (6)

تطور نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع في المصرف العقاري للمدة (2004-2020)

السنة	راس المال الى الودائع%	معدل التغير السنوي %
2004	10	-----
2005	11	10
2006	8	-27.27
2007	6	-25
2008	12	100
2009	32	66.66
2010	45	40.62
2011	39	-13.33
2012	53	35.89
2013	54	1.88
2014	75	38.88
2015	73	-2.66
2016	37	-49.31
2017	26	-29.72
2018	23	-11.53
2019	24	4.34
2020	17	-29.16
	3.37%	معدل النمو السنوي المركب%

المصدر من اعداد الباحثة استناداً تقارير المصرف العقاري للمدة (2004-2020).

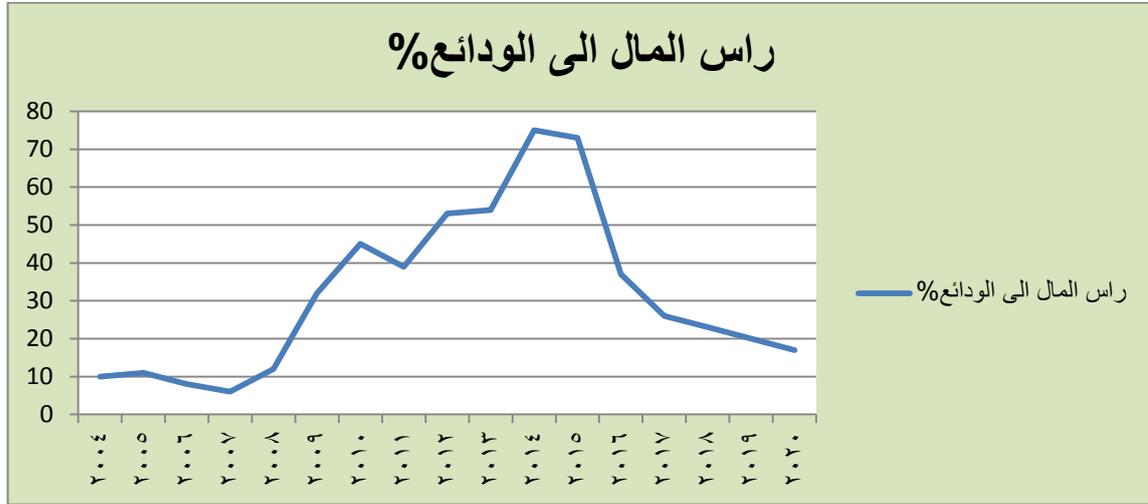
يبين لنا الجدول (6) اعلاه وجود التباين في هذه النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض من عام الى اخر، اذ كانت نسبة كفاية رأس المال في المصرف (10%) في عام (2004) ثم ارتفعت النسبة الى (11%) في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي بلغ (10%) بسبب الاختلاف في نمو الودائع هذا بالرغم من ثبات حجم رأس المال الممتلك، فقد انخفضت الودائع من (10569000) الف دينار الى (9644550) الف دينار، لان معدل التغير لرأس المال كان ثابتاً، اما معدل التغير في الودائع فهو (-8.74%)، ثم انخفضت في عام (2006) الى (8%) وبمعدل تغير سنوي كان (-27.27%) وانخفضت ايضا في عام (2007) الى (6%) وبمعدل تغير سنوي هو (-25%) وتمثل ادنى مستوى وصلت اليه النسبة خلال مدة الدراسة وذلك

بسبب اختلاف نسبة نمو الودائع، ثم ارتفعت النسبة (12%) في عام (2008) وبمعدل تغير سنوي بلغ (100%) وذلك بسبب زيادة رأس المال المصرف اذ بلغ (25000000) الف دينار، ثم ارتفعت النسبة في عامي (2009 و 2010) بسبب الارتفاع في نسب نمو رأس المال والودائع، واستمر الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة الى حين بلغت (75%) في عام (2014) وهي تمثل اعلى مستوى خلال مدة الدراسة بالرغم من ثبات رأس المال الممتلك في حين انخفضت الودائع من (92312300) الف دينار الى (66102780) الف دينار وبنسبة (21%) اذ بلغ معدل التغير السنوي للودائع (-28.39%)، ومن ثم انخفضت مرة اخرى في عام (2015) اذ لتبلغ (73%) بسبب ارتفاع الودائع من (66102780) الف دينار الى (67797490) الف دينار وبنسبة (2%) وبمعدل تغير الودائع هو (2.56)، ومن ثم انخفضت ايضاً في عام (2016 و 2017 و 2018 و 2019) بسبب الارتفاع في حجم الودائع، وفي عام (2020) بلغت النسبة (17%) بسبب ارتفاع حجم الودائع من (203902600) الف دينار الى (279743200) الف دينار وبنسبة (3%) وبمعدل تغير السنوي للودائع مقداره (10.70%) بالرغم من استمرار رأس المال على ما هو عليه بدون اي تغير.

تأسيساً على ما تقدم نجد أن نسبة رأس المال الى اجمالي الودائع قد تذبذبت خلال مدة الدراسة فقد تراوحت ما بين (75%) كحد اعلى في عام (2014) و (6%) كحد ادنى في عام (2007) ، والسبب تذبذب النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة هو الى اختلاف نسب نمو رأس المال الممتلك والودائع، اما السبب الارتفاع النسبة الى اعلى مستوى فهو قلة الودائع لدى المصرف، في حين كان انخفاض النسبة الى ادنى مستوى لارتفاع الودائع، ويعني توفير نوع من الحماية للمودعين تجاه المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله. وبلغ معدل النمو السنوي المركب (3.37%).

الشكل (8)

تطور نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع في المصرف العقاري للمدة (2004-2020).



المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى بيانات جدول (6)

يوضح لنا الشكل (8) أن نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع قد تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض ولكنها كاتجاه عام تتزايد في المدة الاخيرة مما جعل من معدل النمو السنوي المركب موجباً.

المطلب الثالث/ تحليل مؤشرات الملاءة المالية (Solvency Indicators Analysis):

اولاً\_ نسبة رأس المال الى القروض (Equity to Loan Ratio):

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة رأس المال في المصرف الى اجمالي القروض الممنوحة من قبله، وكما تمت الاشارة له في الجانب النظري يعد هذا المؤشر مقياساً لهامش الامان المتاح للمصرف في حالة فشله في استرداد كل او جزء من القروض الممنوحة من قبله، اي قدرته على مواجهه مخاطر الائتمان. وبحسب وفق المعادلة الاتية:

$$\text{رأس المال الممتلك الى القروض} \times 100\%$$

جدول (7)

تطور نسبة رأس المال الممتلك الى القروض في المصرف العقاري للمدة (2004-2020)

السنة	راس المال الممتلك الى القروض %	معدل التغير السنوي %
2004	96	_____
2005	92	-4.16
2006	94	2.17
2007	50	-46.80
2008	69	38
2009	11	-84.05
2010	77	60
2011	61	771.42
2012	59	-3.27
2013	62	5.08
2014	66	6.45
2015	72	9.09
2016	61	-15.27
2017	43	-29.50
2018	42	-2.32
2019	43	2.38
2020	44	2.38
معدل النمو السنوي المركب %	-4.80%	

المصدر من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات المصرف العقاري للمدة (2004\_ 2020).

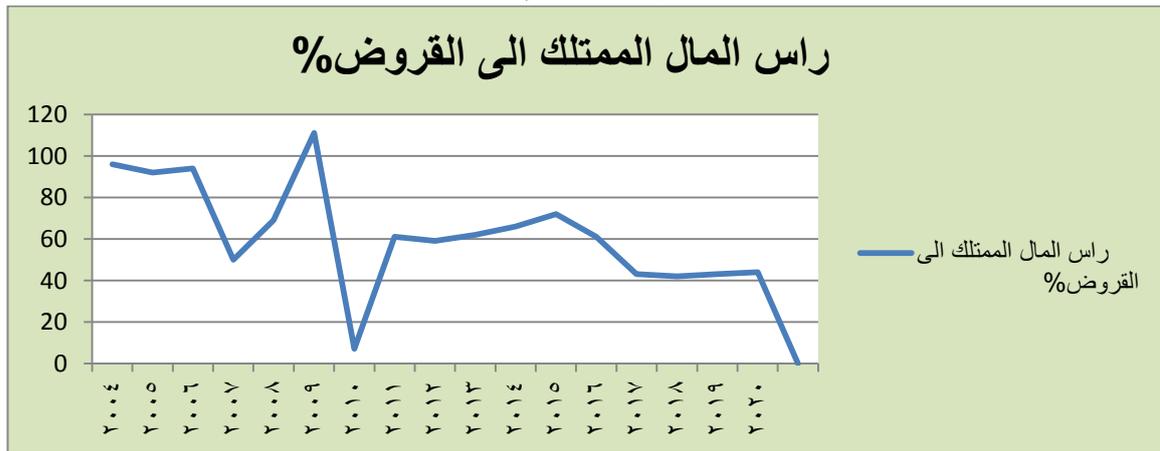
يبين الجدول (7) وجود تباين في هذه النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض من عام الى اخر، اذ بلغت النسبة (96%) في عام (2004)، اما في عام (2005) فقد انخفضت النسبة الى (92%) وبمعدل تغير سنوي بلغ (-4.16%) بسبب اختلاف في حجم القروض بالرغم من بقاء رأس المال ثابتاً ، أما في عام (2006) فقد ارتفعت النسبة الى (94%) ، اما في عام (2007) انخفضت النسبة الى (50%) بسبب

ارتفاع حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف الى (217867524) الف دينار بعد أن كانت(116112841) الف دينار في عام (2006) ، ثم ارتفعت مرة اخرى في عام (2008) لتبلغ (69%) بسبب الارتفاع في نسبة نمو رأس المال الممتلك أيضا وفي عام (2009) انخفضت النسبة الى (11%) وهي تمثل ادنى مستوى تصل اليه النسبة خلال مدة الدراسة بسبب انخفاض في حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف، في حين ارتفعت النسبة الى (77%) وبمعدل تغير سنوي (60%) فقد ارتفع رأس المال الممتلك الى (50000000) الف دينار ، في حين انخفضت النسبة في عام (2011) الى (61%) ، وانخفضت ايضاً الى (59%) في عام (2012) وبمعدل تغير سنوي بلغ ( -3.27%) الا انها ارتفعت الى (62%) و(66%) في عام (2013 و2014) ارتفعت مرة اخرى في عام (2015) الى (72%) بسبب الارتفاع في نسب نمو رأس المال الممتلك والقروض، لتتخفف مرة اخرى في عام (2016) الى (61%) واستمر الانخفاض لغاية العام (2020) اذ بلغت (44%) بسبب ارتفاع حجم القروض من (1151535) الف دينار الى (11156598) الف دينار.

تأسيساً على ما تقدم نجد ان نسبة رأس المال الى القروض قد تذبذبت خلال مدة الدراسة فقد تراوحت ما بين (96%) كحد اعلى في عام (2004) بسبب ضعف منح القروض من قبل المصرف، ولكن في المقابل يتمتع بهامش أمان عالٍ، و (11%) كحد ادنى في عام (2009) بسبب التوسع في عملية الاقراض.

### شكل (9)

تطور نسبة أس المال الممتلك الى القروض في المصرف العقاري للمدة (2020-2004)



المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى بيانات جدول (7).

يلاحظ في الشكل (9) اعلاه ان نسبة رأس المال الممتلك الى القروض تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض ولكنها كاتجاه عام تتناقص في المدة الاخيرة مما جعل من معدل النمو السنوي المركب سالباً.

### المبحث الثالث

#### الائتمان المصرفي (الواقع والتحديات)

#### المطلب الاول/ واقع الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)

تمثل هذه الفترة مرحلة انعطاف كبير على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث بدأت مرحلة جديدة في واقع العمل المصرفي وهي مرحلة ما بعد التغيير السياسي في العراق بعد ان كان الجهاز المصرفي خلال الاعوام السابقة لفترة التغيير يعاني من عدد من المشاكل وعلى عدة مستويات وما شهدته من تشابك في الخطط والسياسات اذ لم يكن للسياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي قبل عام (2003) اي استقلالية واضحة المعاني وتميزت سنة (2003) وما قبلها بهيمنة السياسة المالية وحكومة الدولة على قرارات البنك المركزي، لكن بعد تغيير النظام السياسي للبلد فقد حدثت عدة من التطورات على النظام المصرفي وبرزها صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم (56) لسنة (2004) والذي كرس استقلالية البنك المركزي وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال الى اقتصاد السوق كركن اساس من اركان المهمات الانتقالية للاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup>.

وبالرغم من الظروف البيئية في العراق والازمات المالية التي عصفت بالسياسة الاقتصادية للبلد فقد استطاعت السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي على اثر استقلاله من تحقيق معدلات ملموسة وقوية للاستقرار الاقتصادي فيه وذلك من خلال خطوات واجراءات ملموسة على الصعيد النقدي والحفاظ على سعر الصرف الدينار وتقوية العملة الوطنية وتحرير القطاع المالي والغاء خطط الائتمان السابقة المفروضة من قبل البنك المركزي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى اثر ذلك حصلت تطورات عديدة في الجهاز المصرفي اسهمت مساهمة كبيرة بزيادة نشاطه وتطوره فمن اثار تحديد اسعار الفائدة على الودائع وعلى الائتمانات الممنوحة وفق قانون البنك المركزي (56) لسنة (2004) والغاء السقوف الائتمانية للمصارف ازداد حجم الائتمان المصرفي وبمعدلات عالية جداً لكن اغلب هذه الزيادة هي زيادة نقدية وليست حقيقية نتيجة التضخم الحاصل في الاقتصاد العراقي في عام (2004) وشهدت الفترة (2004-2020) ازدياداً واضحاً في حجم الودائع المصرفية التي تعتبر المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه من حيث منح الائتمانات من قبل المصارف التجارية<sup>(2)</sup>.

(1) اديب قاسم شندي، "النقد والبنوك"، مصدر سبق ذكره، ص243.

(2) صادق راشد الشمري، "دار العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات)"، مصدر سبق ذكره ص136.

المطلب الثاني/ تحليل اجمالي الائتمان المصرفي في المصرف العقاري.

يعد الائتمان المصرفي للمصرف العقاري من مؤشرات النمو الاقتصادي وتمويل المشروعات اذ شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الاخيرة والجدول (8) يوضح تطور اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصرف العقاري للمدة (2004\_2020).

جدول ( 8 )

تطور اجمالي الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصرف العقاري للمدة (2004-2020) (الف دينار)

السنة	اجمالي الائتمان الممنوح*	معدل التغير السنوي %
2004	1,145,833	-----
2005	1,195,652	4.34
2006	1,170,212	2.12
2007	2,200,000	88.00
2008	36,231,884	10.46
2009	45,454,545	25.45
2010	64,935,064	42.85
2011	81,967,213	26.22
2012	84,745,762	3.38
2013	80,645,161	-4.83
2014	75,757,575	-6.06
2015	69,444,444	-8.33
2016	81,967,213	108.03
2017	116,279,069	41.86
2018	119,047,619	2.38
2019	116,279,069	-2.32
2020	113,636,363	-2.27
المجموع	434,609,245	

المصدر من اعداد الباحثة استناداً الى ميزانية المصرف العقاري للمدة (2004 - 2020).

- تم استخراج حجم الائتمان كممثل للقروض لعدم توفرها في بيانات المصرف العقاري بموجب الصيغة الاتية :

الملاءة المالية = رأس المال / القروض

كما في  $1145833 = 0.96 / 1100000$

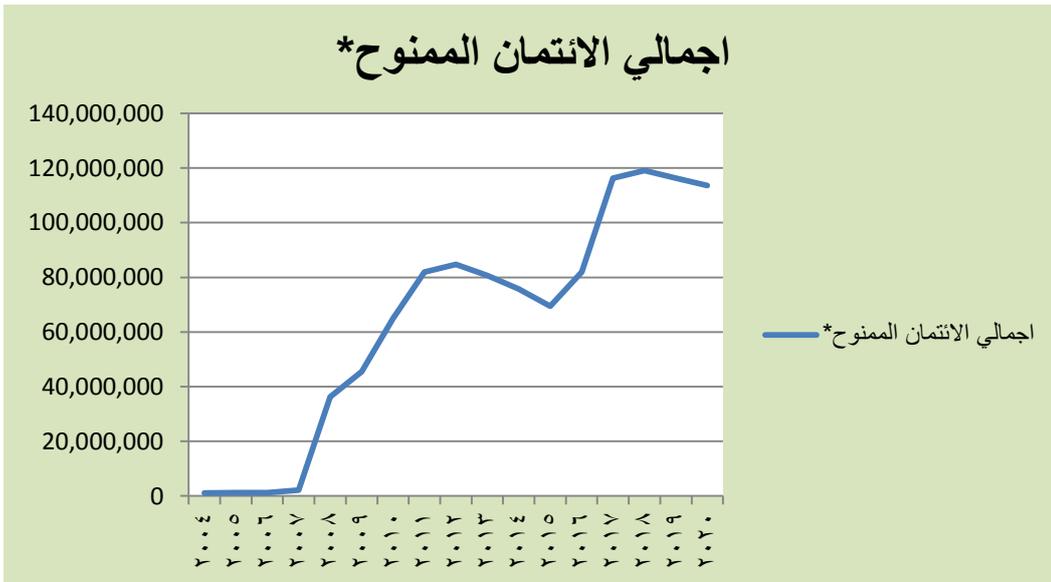
يبين لنا الجدول (8) تطور دور المصرف العقاري في منح الائتمان خلال المدة (2004-2020)، إذ بلغ حجم الائتمان المقدم في عام (2004) ما يقارب (1145833) الف دينار، ثم ازداد حجم الائتمان ليبلغ (1195652) الف دينار في عام (2005) بمعدل تغير هو بنسبة (4.34%) نتيجة للزيادة الحاصلة في دخول الافراد وبالأخص دخل الموظفين في الدولة بعد عام (2003) إذ تم تسليم الرواتب والاجور للمواطنين بالعملة الصعبة (الدولار الامريكي) الامر الذي شجع الكثير منهم على الادخار في المصارف نتيجة للتعليمات الجديدة للبنك المركزي ضمن القانون (56) للسنة (2004) من اطلاق حرية تحديد اسعار الفائدة للمصارف لتشجيعها على التنافس فيما بينها لزيادة قدرة تلك المصارف على جذب الودائع مما زاد من حجم الائتمان المصرفي الممنوح، وفي عام (2006) فقد انخفض حجم الائتمان الممنوح إذ بلغ (117021) الف دينار وبمعدل تغير سنوي (-2.12%) وفي عام (2007) فقد ازداد حجم الائتمان الممنوح ليبلغ (2200000) الف دينار وبمعدل تغير سنوي (88%) وكذلك زاد حجم الائتمان في عام (2008) ليكون (36231884) الف دينار بسبب ازدياد رأس مال المصرف العقاري والموجودات النقدية لديه مما منحه القدرة على زيادة معدلات الائتمان مقارنة بالأعوام السابقة، اما في عام (2009) وبالرغم من التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف العقاري وزيادة رأس ماله الا انه سجل معدل تغير (25.45%) وهو معدل منخفض نتيجة للازمة المالية العالمية والتي حدثت في عام (2008) وانعكست اثارها على الوضع الاقتصادي والمالي في العراق، وبالرغم من أن شدة ارتباط اقتصاد العراق بالاقتصاد العالمي كانت محدودة الا أنه بقي تحت تأثير هذه الازمة المالية العالمية التي تعد من اسوء الأزمات وذلك لانتشار اثارها عالمياً. اما في عام (2010) فأستطاع الاقتصاد العراقي أن يستعيد نشاطه من حيث الصادرات النفطية وازدياد حجم الإيرادات مما انعكس ايجابياً على نمو حجم الائتمان المقدم من قبل المصرف فقد بلغ حجم الائتمان (64935064) الف دينار وبمعدل تغير قدره (85.58%) مقارنة بالعام السابق واستمر حجم الائتمان بالارتفاع حتى بلغ (81,967,213) الف دينار في عام(2011) وبمعدل تغير هو (26.22%) ثم ارتفع ليصل الى (84745762) الف دينار في عام (2012) وبمعدل تغير كان (3.38%)، اما في الاعوام (2013 ، 2014 ، 2015) فقد انخفض حجم ائتمان الممنوح من قبل المصرف العقاري إذ بلغ (80,645,161) و (75,757,575) و (69,444,444) الف دينار على التوالي الا انه سجل معدل تغير منخفض قدره (-4.83%) و (-60.6%) و (-8.33%)، وشهد اجمالي الائتمان الممنوح زيادة في عام (2016) فقد بلغ (81967213) الف دينار وبزيادة قدرها(12522769)

و بمعدل تغير سنوي بلغ (18.03%)، أما عام (2017) فقد ارتفع حجم الائتمان الى (116,279,069) الف دينار وبزيادة قدرها (34311856) الف دينار مقارنةً بالعام (2016) و بمعدل تغير سنوي بلغ (41.86%)، أما في عام (2018) ارتفع حجم الائتمان مره اخرى ليبلغ (119047619) الف دينار و بمعدل تغير سنوي بلغ (2.38%)، وانخفض في عامي (2019 ، 2020) ليبلغ حجم الائتمان الممنوح (116279068) و (113636363) الف دينار على التوالي و بمعدل تغير سنوي منخفض هو (-2.32%) و (-2.27%) على التوالي.

تأسيساً على ما تقدم نجد ان حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف العقاري قد تذبذب خلال مدة الدراسة اذ تراوح ما بين ( 119047619 ) الف دينار كحد اعلى في عام (2018) و (1145833) الف دينار كحد ادنى في عام (2004) ، والسبب في ارتفاع حجم الائتمان هو التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي اولاً وازدياد رأس مال المصرف ثانياً وارتفاع حجم الودائع فيه ثالثاً وهذا ما زاد في حجم الائتمان فقد عمل المصرف على منح القروض، اما سبب انخفاض حجم الائتمان فيرجع سببه الى واقع الظروف آنذاك ومنها انخفاض معدلات نمو الائتمان المصرفي.

#### شكل (10)

تطور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصرف العقاري للمدة (2004-2020)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

## المبحث الأول

### توصيف الانموذج والإطار النظري للأساليب الاحصائية المستخدمة

المطلب الاول- توصيف الانموذج:

اولاً- توصيف وصياغة الانموذج<sup>(1)</sup> :

تعد هذه المرحلة اولى وأهم خطوات التحليل القياسي وتعتمد هذه الخطوة على النظريات الاقتصادية والاقتصاد الرياضي وتشتمل على ما يأتي:

أ-تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

ب-تحديد إشارات معالم الانموذج التي تبين العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الانموذج.

ت-تحديد الشكل الرياضي للنموذج أي شكل الدالة (خطية، غير خطية) وعدد المعادلات.

ث-تركيب الانموذج بالصورة الاحصائية بإضافة المتغير العشوائي له.

ثانياً- متغيرات النموذج القياسي<sup>(2)</sup>:

إن أهم خطوة في مرحلة توصيف وبناء الانموذج هي تحديد وتسمية المتغيرات التي تتكون منها معادلات هذا الانموذج، وهناك نوعان من المتغيرات التي يحتوي عليها وهي:

أ-المتغيرات الداخلية (التابعة): وهي المتغيرات التي تحدد من داخل الانموذج بواسطة المعاملات والمتغيرات الخارجية، وهذه المتغيرات تؤثر في الانموذج وتتأثر به، إذ إن المتغير التابع (الانتماء المصرفي).

ب- المتغيرات الخارجية (المستقلة): وهي بخلاف المتغيرات التابعة إذ تحدد قيمتها من خارج الانموذج بالعوامل الخارجية او من خلال انموذج اخر، والمتغيرات المستقلة تؤثر في الانموذج ولا تتأثر به، إذ إن المتغيرات المستقلة ثلاثة متغيرات هي ( الأول نسبة السيولة و يتضمن نسبة الرصيد النقدي) أما الثاني فهو (نسبة الكفاية وتتضمن نسبة رأس المال الى اجمالي الودائع) في حين الثالث هو (نسبة الملاءة وتتضمن نسبة رأس المال الى القروض).

( وكما هو موضح في الجدول (10):

(1) محمد محمود عطوة، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ط1، 2002، ص25-24.

(2) حسين علي بخيت، وسحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، الطبعة العربية، 2009، ص27.

جدول (10)

توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج القياسي المستخدم

اسم المتغير	الرمز	نوع المتغير
الائتمان المصرفي	BAI	متغير تابع
-نسب السيولة(نسبة الرصيد النقدي	LRA	المتغير المستقل الاول
-نسب الكفاية (نسبة رأس المال الى اجمالي الودائع)	SRA	المتغير المستقل الثاني
-نسب الملاءة( نسبة رأس المال الى القروض)	SRDD	المتغير المستقل الثالث

المصدر: من عمل الباحثة

المطلب الثاني/ الاطار النظري للأساليب الاحصائية المستخدمة:

أولاً\_ مفهوم الاستقرارية (Stationary):

تعد الاستقرارية من الاختبارات الاستباقية للمتغيرات في السلاسل الزمنية المطلوب تقدير العلاقة فيما بينها، واهمية هذا الاختبار تتمثل بضمان نتائج التقديرات التي نحصل عليها بواسطة تقدير الانموذج سواء اكان ذلك بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS) ام اي طريقة اخرى<sup>(1)</sup> :

لأنه اذا كان واحداً او اكثر من متغيرات السلاسل الزمنية غير ساكن ستكون النتائج التي نحصل عليها زائفة او غير واقعية، ولا يمكن التنبؤ بها، اذ إن السكون يقوم بدراسة خصائص كل متغير من متغيرات الانموذج على حدة<sup>(2)</sup>. والمقصود بأستقرارية السلسلة الزمنية إن مشاهداتها تتذبذب عشوائياً حول المتوسط وتجدر بنا الإشارة هنا الى أن هناك حالتين من الاستقرارية في السلاسل الزمنية هما : (الاستقرارية في التباين، والاستقرارية في المتوسط)، إن الاستقرارية في التباين تعني حالة السلاسل الزمنية في حالة عدم

<sup>(1)</sup> Palma ,W. Long – Memory Time Series:Theory & Methods. John – Wiley & Sons , Inc. , Puplication . USA , 2007, p15.

<sup>(2)</sup> Box , Georg E.P and Jenkins , Gwilym M. and Reinsel ,Gregory C, Time Series Analysis for casting and Control, 2013, p 28.

ظهور التذبذبات في شكل السلسلة، ويقال للسلسلة الزمنية إنها مستقرة في المتوسط اذا لا تظهر اتجاهًا في شكلها<sup>(1)</sup>.

### ثانياً\_ اختبار جذر الوحدة: (Unit Root Test):

تتصف البيانات الاقتصادية في الاغلب والاعم بوجود تغيرات هيكلية تؤثر في درجة سكون السلاسل الزمنية في الانموذج الاقتصادي ، اذ يهدف اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الانموذج خلال المدة الزمنية للمشاهدات، والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، فاذا كانت السلسلة مستقرة اساساً، يقال إن السلسلة مستقرة عند مستواها، او مستقرة من الرتبة صفر  $I(0)$  ، اي إنها خالية من جذر الوحدة، اما اذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول، فيقال إن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول او الرتبة الأولى ( Integrated order one  $I(1)$ ، اما اذا كانت السلسلة السلسلة الزمنية مستقرة بعد اخذ الفرق الثاني، إن السلسلة الاولى

تكون متكاملة من الرتبة الثانية، أي  $I(2)$ ، وهكذا، بعبارة ادق إن السلسلة الزمنية  $\{x_t\}$  تكون متكاملة من الدرجة  $(d)$  اذا كانت مستقرة عند مستوى الفروق  $(d)$ ، أي إنها تحتوي على عدد  $(d)$  جذر وحدة.<sup>(2)</sup> وقد وضحت بعض الدراسات منها (Polsser & Nelson, 1982) و (Philips, 1986) وغيرها أن السلاسل الزمنية غير مستقرة لاحتوائها على جذر وحدة<sup>(3)</sup> وهناك نوعان من السلاسل الزمنية غير المستقرة هما :

### أ\_ السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع (Tendance Stationnaire) TS:

في هذا النوع من السلاسل يكون أثر أي صدمة في اللحظة (T) عابراً (Transitoire) وتستعمل عادة طريقة المربعات الصغرى من اجل اعادة استقرارها.

(1) نزار مصطفى الصراف، وعبد اللطيف حسن شومان، "السلاسل الزمنية والأرقام القياسية"، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، 2013، ص18.

(2) H.R.Seddighi, K.A.Lawyer and A.V.Katos." **Econometric SIA Practical Approach**", 2000, pp262-263.

(3) عايد العبدلي، "تقدير اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية"، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر ، السنة التاسعة ، العدد 27، 2005، ص 18-19.

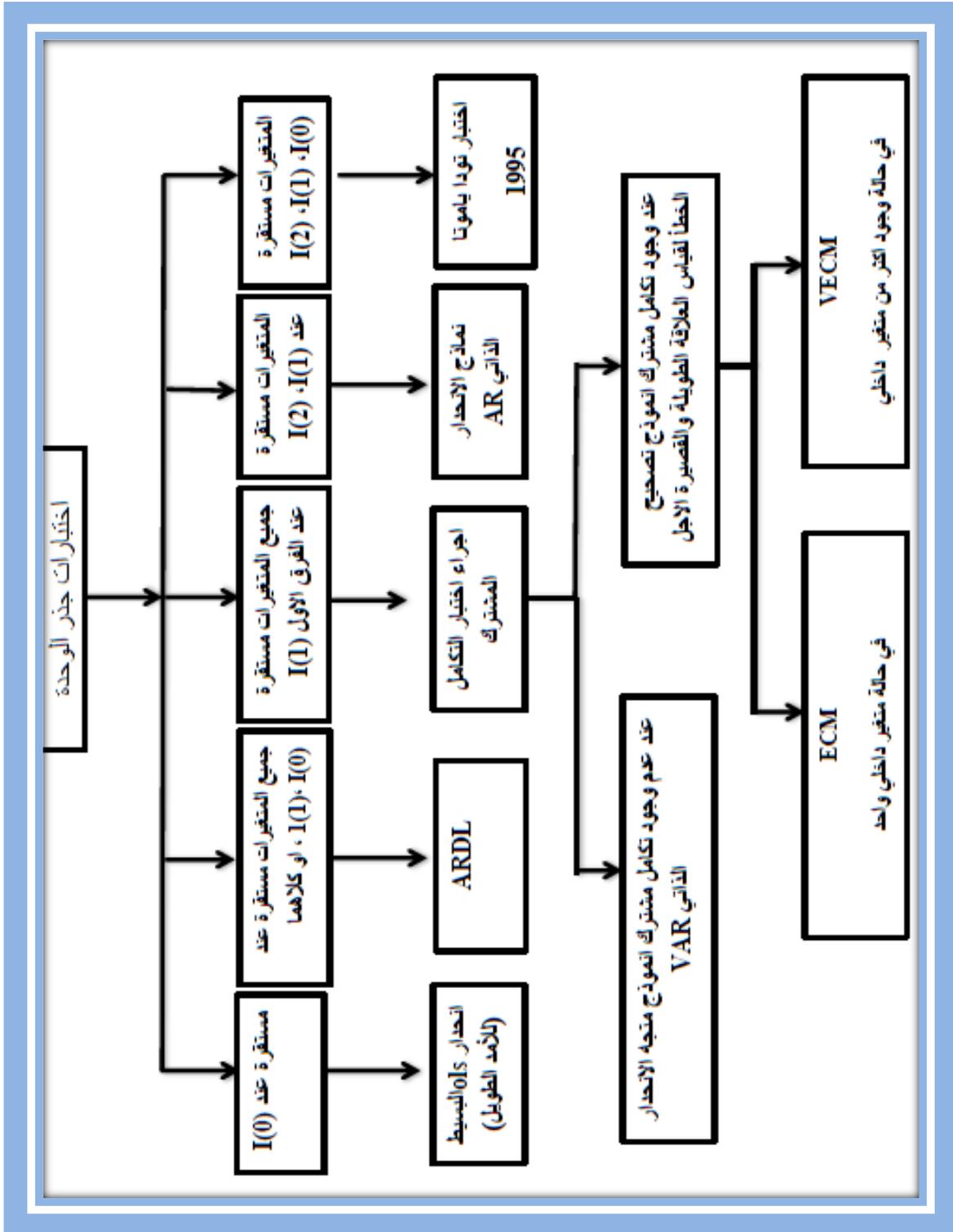
ب\_ السلاسل الزمنية غير المستقرة من النوع DS (Difference stationary):

يعد هذا النوع من السلاسل الزمنية الأكثر انتشاراً من النوع الأول، وعادة تستعمل الفروق ( Filtre Au Difference) من اجل اعاتها مستقرة كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية إن أثر أي صدمة يكون في لحظة محددة له والانعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية<sup>(1)</sup>.  
إنّ عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية عند المستوى الاصيلي او عند الفرق الأول او الثاني او عند كليهما هو من يحدد لنا نوعية الاختبار الاحصائي المناسب للقياس والتقدير، وكما هو مبين بالشكل (20).

---

(1) محمد الشبيخي، " طرائق الاقتصاد القياسي"، محاضرات وتطبيقات"، عمان، دار الحامد للنشر، ط1، 2012، ص 207.

شكل (11) مخطط هيكلية الاختبارات القياسية



-Tsay, R.S., " Analysis of Fractional Time Series", Second Edition, John-Wiley and Sons, Inc, USA, 2005,P22.

ويمكن استخدام عدد من الاختبارات في الانموذج القياسي للتأكد من وجود او خلو السلاسل الزمنية من جذور الوحدة، أي تحديد مدى استقرارية او سكون السلسلة الزمنية من عدمها، منها طريقة (Phillips & Perron) (PP)، واختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF)، بكونها لا تحتوي على قيم متباطئة للفروق ومما يؤخذ بنظر الاعتبار هو الارتباط الاولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح اللامعلمي (Non-Parametric Correction)، ويسمح بوجود متوسط يساوي صفرًا واتجاه خطي للزمن<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً \_ اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller):

وهو أهم الطرائق المستعملة للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية هو اختبار ديكي- فولر المكتشف في عام (1981) لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية وتحديد درجة تكاملها ، وهناك ثلاث صيغ لاختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة وهي وكما يأتي: <sup>(2)</sup>

أ\_ الصيغة العادية (بدون الحد الثابت والاتجاه العام ) كما في الانموذج الآتي:

$$\Delta y_t = (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \quad \dots (1)$$

ب \_ الصيغة الثانية (بدون الاتجاه العام ) ، وكما في الانموذج الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha + (\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \quad \dots (2)$$

ت \_ الصيغة الثالثة مع حد الثابت والاتجاه العام ) ، وكما في الانموذج الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta t(\rho - 1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-1} + V_t \quad \dots (3)$$

حيث تمثل  $\alpha$  الحد الثابت ، T الاتجاه العام ، K مدة الابطاء.

<sup>(1)</sup> Khalid H. Qudair، 2005، "The Relationship between Government Expenditure and Revenues in the Kingdom of Saudi Arabia: Testing for Cointegration and Causality"، Econ.&Adm..،Vol 19،No.1، 2005، p34.

<sup>(2)</sup> محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ط1، 2005، ص 660.

#### رابعاً\_ اختبار التكامل المشترك (Co-integration test):

وبعد الحصول على السلاسل الزمنية والتعرف على درجة تكامل هذه السلاسل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة والتأكد من سكون هذه المتغيرات، يمكننا استخدام طريقة التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين السلاسل الزمنية، ولكن يشترط في ذلك أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويعد اختبار التكامل المشترك اختباراً لوجود علاقة توازن مستقرة في النظرية الاقتصادية ودليلاً على صحة توظيف الانموذج وهناك اختبارات كثيرة للتكامل المشترك منها:

أ- اختبار انجل -كرانجر (Engle -Granger Test) ذو المرحلتين: ويقصر على استخدام متغيرين، ويتم تقدير معادلة تسمى معادلة الانحدار المشترك (Co-Integration Regression) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

ب- يتم اختبار سكون البواقي باستخدام احد اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار (ديكي - فولر الموسع) فاذا دل الاختبار على سكون البواقي (et) اذ تكون البواقي متكاملة من الدرجة صفر (0) اي إنهما مستقران على المستوى أن ذلك يعني وجود التكامل المشترك بين المتغيرين ووجود العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بينهما<sup>(1)</sup>.

ت- اختبار جوهانسون (Johansen And Juselius Test) المتعدد المتغيرات: ويعد افضل الاختبارات واكثر كفاءة لأنه يؤخذ بنظر الاعتبار انموذج حد الخطأ من خلال منهج الامكان الاعظم كما يقدم اسلوباً موحداً لاختبار وتقدير متجه التكامل المشترك<sup>(2)</sup>.

ويتضمن اختبار جوهانسون اختبارين هما:

1\_ اختبار الأثر (Trace test): اذ يختبر فرضية عدم القائلة إن عدد متجهات التكامل المشترك اقل من او يساوي العدد ( $r \leq n$ ) مقابل الفرضية البديلة القائلة إن عدد المتجهات يساوي ( $r=n$ ) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{j=r+1}^n \log(li) \quad \dots (4)$$

2\_ اختبار القيمة العظمى للجذر المميز (Maximum Eigen root value): عند رفض فرضية عدم (عدد متجهات التكامل  $r=1$ ) اذا كانت القيمة المحسوبة لمعدل الامكان الأعظم اكبر من الجدولية (الدرجة)،

<sup>(1)</sup> Bengamin S.Cheng, Summer, " Causality Between Taxes And Expenditures, Evidence From Latin American Countries", Journal of Economics And Finance, 2000,vol.(23), No.(2),p.184.

<sup>(2)</sup> Dimitrios Asteriou and Stephen G. Hall, "Applied econometrics A Modern Approach", Revised Edition, palgrave Macmillan, 2007,p 324-325.

وفي الجانب الآخر نقبل الفرضية البديلة ( $r+1$ ) التي تشير الى وجود متجه واحد في الأقل للتكامل المشترك والعكس صحيح.

خامساً \_ أنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) : من الشائع جداً في الاقتصاد أن يكون هناك نماذج فيها بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكن هي ايضاً تُفسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها في هذه الحالة نحصل على نماذج المعادلات الآتية. والتي يجب تحديد أي منها داخلية وأي منها خارجية.

انتقد Sims(1980) قرار التمييز بين المتغيرات. وفق(Sims) اذا كان هناك حل انياً بين عدد من المعادلات الانية اذ يجب أن تعامل جميع المتغيرات بالطريقة نفسها. أي يجب أن لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، هذا يعني في شكلها المخفض كل معادلة تأخذ المتغيرات نفسها مما يقود الى بناء أنماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).<sup>(1)</sup>

(1) صفاء يونس السبعاري ، ومزاحم محمد يحيى ، "تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط ، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)" ،المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 6، العدد 14، 2008، ص 14.

## المبحث الثاني

### تقدير النماذج القياسية

أولاً: - الاستقرارية

المتغير التابع (BAI) استقر عند المستوى وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%)

Null Hypothesis: BAI has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.122656	0.0302
Test critical values: 1% level	-3.546099	
5% level	-2.911730	
10% level	-2.593551	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(BAI)  
Method: Least Squares  
Date: 11/15/22 Time: 00:32  
Sample (adjusted): 2005Q3 2020Q1  
Included observations: 59 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BAI(-1)	-0.143059	0.045813	-3.122656	0.0029
D(BAI(-1))	0.799712	0.116934	6.838976	0.0000
D(BAI(-2))	0.071530	0.128030	0.558698	0.5788
D(BAI(-3))	0.071530	0.128030	0.558698	0.5788
D(BAI(-4))	-0.580824	0.128030	-4.536635	0.0000
D(BAI(-5))	0.483844	0.118569	4.080706	0.0002
C	14132364	5110402.	2.765411	0.0079
R-squared	0.696080	Mean dependent var		1905883.
Adjusted R-squared	0.661012	S.D. dependent var		37647371
S.E. of regression	21919302	Akaike info criterion		36.75463
Sum squared resid	2.50E+16	Schwarz criterion		37.00112
Log likelihood	-1077.262	Hannan-Quinn criter.		36.85085
F-statistic	19.84960	Durbin-Watson stat		1.969980
Prob(F-statistic)	0.000000			

من خلال استخدام اختبار الاستقرارية تبين استقرارية المتغير التابع (BAI) عند المستوى وبوجود قاطع فقط وعند مستوى معنوية (1%)، وحسب معيار اكايك وشوارتز الذي يمثلان اقل قيمة.

ومعنى ذلك ان حجم التذبذبات في المتغير التابع (BAI) منخفضه عند المستوى والقاطع، ويعزز ذلك ان الاحتمالية اقل من (5%) عند حدود الثقة (1%) و (10%).

المتغير المستقل (LRA) استقر عند الفرق الاول وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية المعنوية (1%)

Null Hypothesis: D(LRA) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.921687	0.0485
Test critical values:		
1% level	-3.538362	
5% level	-2.908420	
10% level	-2.591799	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LRA,2)  
Method: Least Squares  
Date: 11/15/22 Time: 00:37  
Sample (adjusted): 2004Q3 2020Q1  
Included observations: 63 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRA(-1))	-0.256770	0.087884	-2.921687	0.0049
C	-0.001345	0.274795	-0.004895	0.9961
R-squared	0.122760	Mean dependent var		0.087302
Adjusted R-squared	0.108379	S.D. dependent var		2.295753
S.E. of regression	2.167781	Akaike info criterion		4.416516
Sum squared resid	286.6556	Schwarz criterion		4.484552
Log likelihood	-137.1203	Hannan-Quinn criter.		4.443275
F-statistic	8.536256	Durbin-Watson stat		1.772231
Prob(F-statistic)	0.004876			

من خلال استخدام اختبار الاستقرارية تبين استقرارية المتغير المستقل الاول (MBR) عند الفرق الاول وبوجود قاطع فقط، ويعزز ذلك ان الاحتمالية اقل من (5%) عند حدود الثقة (1%) و (10%).

المتغير المستقل (SRA) استقر عند الفرق الاول وبدون وجود قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (%1) .

Null Hypothesis: D(SRA) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.304454	0.0216
Test critical values:		
1% level	-2.602185	
5% level	-1.946072	
10% level	-1.613448	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(SRA,2)  
Method: Least Squares  
Date: 11/15/22 Time: 00:43  
Sample (adjusted): 2004Q3 2020Q1  
Included observations: 63 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SRA(-1))	-0.157660	0.068415	-2.304454	0.0246
R-squared	0.078883	Mean dependent var		-0.003968
Adjusted R-squared	0.078883	S.D. dependent var		1.100304
S.E. of regression	1.056015	Akaike info criterion		2.962628
Sum squared resid	69.14040	Schwarz criterion		2.996646
Log likelihood	-92.32277	Hannan-Quinn criter.		2.976007
Durbin-Watson stat	1.855964			

من خلال استخدام اختبار الاستقرارية تبين استقرارية المتغير المستقل الثاني (CTDR) عند الفرق الاول وبدون قاطع ولا اتجاه عام، ويعزز ذلك ان الاحتمالية اقل من (%5) عند حدود الثقة (%1) و (%10)

المتغير المستقل (SRDD) استقر عند الفرق الاول عند عدم وجود قاطع واتجاه عام وعند مستوى المعنوية (%1) .

Null Hypothesis: D(SRDD) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.496438	0.0133
Test critical values:		
1% level	-2.604746	
5% level	-1.946447	
10% level	-1.613238	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(SRDD,2)  
Method: Least Squares  
Date: 11/15/22 Time: 00:50  
Sample (adjusted): 2005Q3 2020Q1  
Included observations: 59 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SRDD(-1))	-0.377313	0.151141	-2.496438	0.0156
D(SRDD(-1),2)	0.188576	0.105095	1.794328	0.0784
D(SRDD(-2),2)	0.188576	0.105095	1.794328	0.0784
D(SRDD(-3),2)	0.188576	0.105095	1.794328	0.0784
D(SRDD(-4),2)	-0.634460	0.105095	-6.036987	0.0000
R-squared	0.711393	Mean dependent var		-0.004237
Adjusted R-squared	0.690015	S.D. dependent var		6.138750
S.E. of regression	3.417831	Akaike info criterion		5.376827
Sum squared resid	630.8046	Schwarz criterion		5.552890
Log likelihood	-153.6164	Hannan-Quinn criter.		5.445555
Durbin-Watson stat	1.853348			

من خلال استخدام اختبار الاستقرارية تبين استقرارية المتغير المستقل الثالث (SRDD) عند الفرق الاول وبدون قاطع واتجاه عام ، ويعزز ذلك ان الاحتمالية اقل من (%5) عند حدود الثقة (%1) و (%10).

ثانياً :- التكامل المشترك

من خلال اختبار الاثر نلاحظ وجود ثلاث متجهات تكاملية بين متغيرات النموذج القياسي ، ومن خلال اختبار القيمة العظمى نلاحظ وجود متجه تكاملي واحد ، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج القياسي .

Date: 11/15/22 Time: 00:53  
Sample (adjusted): 2004Q4 2020Q1  
Included observations: 62 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: BAI LRA SRA SRDD  
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.337484	55.39131	47.85613	0.0084
At most 1 *	0.285856	29.86522	29.79707	0.0491
At most 2	0.079520	8.991659	15.49471	0.3661
At most 3 *	0.060274	3.854358	3.841466	0.0496

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.337484	25.52609	27.58434	0.0896
At most 1	0.285856	20.87356	21.13162	0.0543
At most 2	0.079520	5.137301	14.26460	0.7244
At most 3 *	0.060274	3.854358	3.841466	0.0496

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

نلاحظ من نتائج اختبار التكامل المشترك ان القيمة الاحصائية اكبر من القيمة الحرجة ومستوى معنوية اقل من (5%) اي رفض فرضية العدم التي تنص على (عدم وجود علاقة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية)، اي ان هنالك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات.

ثالثاً :- تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: BAI LRA SRA SRDD  
Exogenous variables: C  
Date: 11/15/22 Time: 00:59  
Sample: 2004Q1 2020Q4  
Included observations: 60

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1878.701	NA	2.11e+22	62.75668	62.89631	62.81130
1	-1543.462	614.6047	5.06e+17	52.11539	52.81350	52.38846
2	-1441.401	173.5033	2.89e+16*	49.24670*	50.50330*	49.73822*
3	-1436.899	7.053646	4.33e+16	49.62995	51.44505	50.33994
4	-1429.280	10.91979	5.93e+16	49.90934	52.28293	50.83778
5	-1399.939	38.14293*	4.04e+16	49.46465	52.39673	50.61154

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

تشير النتائج بعد تعديل البيانات الى ربع سنوية بفترتين ابطاء دليل قيمة اكايك وشوارتز اقل من القيم مقارنة بالفترات الاخرى.

رابعاً :- الاختبارات القبلية

1. اختبار (LM) :- من خلال الجدول ادناه نلاحظ ان قيمة (P. value) ظهرت بمقدار (0.9710) وهي اكبر من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي .

VAR Residual Serial Correlation LM Tests  
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h  
Date: 11/15/22 Time: 01:03  
Sample: 2004Q1 2020Q4  
Included observations: 63

Lags	LM-Stat	Prob
1	7.113807	0.9710
2	1.651983	1.0000

Probs from chi-square with 16 df.

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين :- من خلال الجدول ادناه نلاحظ ان قيمة (P.Value) ظهرت بمقدار (0.0000) وهي اقل من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

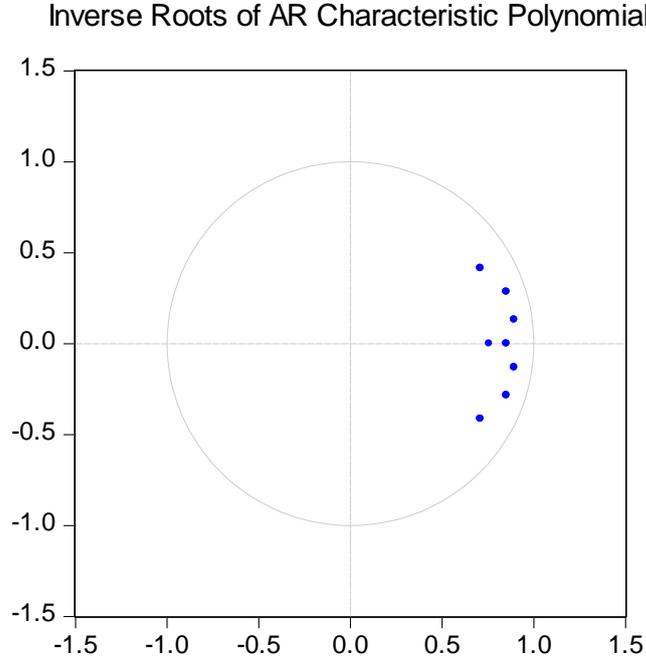
VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)  
Date: 11/15/22 Time: 01:05  
Sample: 2004Q1 2020Q4  
Included observations: 63

Joint test:		
Prob.	Df	Chi-sq
0.0000	160	283.4043

Individual components:					
Prob.	Chi-sq(16)	Prob.	F(16,46)	R-squared	Dependent
0.0000	55.76252	0.0000	22.15098	0.885119	res1*res1
0.6144	13.78939	0.6722	0.805609	0.218879	res2*res2
0.6713	13.01940	0.7306	0.748906	0.206657	res3*res3
0.0000	48.20854	0.0000	9.370240	0.765215	res4*res4
0.0078	32.83224	0.0013	3.128926	0.521147	res2*res1
0.0014	38.20291	0.0000	4.429285	0.606395	res3*res1
0.5491	14.66708	0.6023	0.872446	0.232811	res3*res2
0.0000	53.10156	0.0000	15.42333	0.842882	res4*res1
0.0555	25.89572	0.0335	2.006513	0.411043	res4*res2
0.0018	37.44670	0.0001	4.213125	0.594392	res4*res3

3. اختبار استقرارية النموذج ككل :- من خلال الشكل ادناه نلاحظ ان النموذج قد حقق استقرارية ككل لكون ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة .

شكل (12) نتائج اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية النموذج بين المؤشرات والائتمان المصرفي



من الشكل اعلاه يتضح ان النموذج قد استقر وان الجذور كلها اصبحت داخل دائرة الوحدة، ومن هنا يمكن القول ان السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج لا تحتوي على جذر الوحدة ولا تحتوي سكون عشوائي دائم يؤثر على الانحراف المعياري للتقدير وباقي اختبارات المعنوية الاحصائية التي تقوم على حساب الانحراف المعياري، وعليه توجد علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج وبالتالي يمكن الاستمرار في اجراء مزيد من الاختبارات لمعرفة العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

خامساً :- نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR):

بما ان متغيرات النموذج القياسي النموذج القياسي استقرت عند المستوى وعند الفرق الاول ، وان المتغير التابع بالأخص استقر عند المستوى ، لذا سنلجئ الى استخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) من اجل تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ومن خلال الشكل ادناه نلاحظ ان قيمة معامل التحديد (R-squared) ظهرت بمقدار (0.92) وهذا ما يعني باننا موفقين باختيار النموذج القياسي لكون ان المتغيرات المستقلة تفسر (92%) في المتغير التابع ، واما ما تبقى (8%) فهي العوامل الاخرى الغير داخله في النموذج القياسي .

ومن خلال الجدول ادناه يمكننا كتابة معادلات تقدير النموذج القياسي وكما يلي :-

$$BAI = 48125254 - 541316.8 LRA(-1) + 3737929 SRA(-1) + 859285.6 SRDD(-1)$$

$$BAI = 48125254 + 276969.0 LRA(-2) - 3545934 SRA(-2) - 1144562 SRDD(-2)$$

من خلال المعادلة الاولى اعلاه نلاحظ ان المتغير المستقل (LRA) والذي يمثل نسبة السيولة او الرصيد النقدي لفترة سابقة (فصل) يؤثر على المتغير التابع (BAI) الائتمان المصرفي بعلاقة عكسية ، أي اذا زادت السيولة لفترة السابقة بمقدار وحدة نقدية واحدة سيقل الائتمان لفترة الحالية بمقدار (541316.8) وحدة نقدية وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باعتبار انه كلما زادت السيولة النقدية للجهاز المصرفي سيؤدي ذلك الى زيادة المقدره على منح المزيد من الائتمان وليس العكس ، ويعود السبب الى ذلك الاختلاف عن النظرية الاقتصادية في العراق الى كون ان الجهاز المصرفي لا يعمل وفق الاسس المصرفية وذلك لكون ان هذا الجهاز يعمل لحد الان بألية ادارية روتينية وورقية مع انتشار الروتين الاداري ، فضلاً عن قلة الوعي المصرفي لدى افراد المجتمع، وعدم ثقتهم بالجهاز المصرفي، كل تلك العوامل تجعل من ألية عمل المصارف لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية .

ونلاحظ ان المتغير المستقل (SRA) والذي يمثل نسبة الكفاية (اجمالي رأس المال الى اجمالي الودائع) لفترة سابقة تؤثر على المتغير التابع (BAI) الائتمان المصرفي بعلاقة طردية ، أي اذا زادت نسبة الكفاية للسنة السابقة بمقدار سيزداد الائتمان لفترة الحالية بمقدار (3737929) وحدة نقدية وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باعتبار انه كلما زاد اجمالي رأس المال الى اجمالي الودائع لسنة سابقة للجهاز المصرفي سيؤدي ذلك الى زيادة المقدره على منح المزيد من الائتمان .

ونلاحظ ان المتغير المستقل (SRDD) والذي يمثل نسبة الملاءة (اجمالي رأس المال الى اجمالي القروض) لفترة سابقة تؤثر على المتغير التابع (BAI) الائتمان المصرفي بعلاقة طردية ، أي اذا زادت نسبة الملاءة للفترة السابقة بمقدار سيزداد الائتمان للسنة الحالية بمقدار (859285.6) (وحدة نقدية) وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باعتبار انه كلما زاد اجمالي رأس المال الى اجمالي القروض لفترة سابقة في الجهاز المصرفي سيؤدي ذلك الى زيادة المقدرة على منح المزيد من الائتمان .

اما من خلال المعادلة الثانية فنلاحظ المتغير المستقل (LRA) والذي يمثل نسبة السيولة او الرصيد النقدي لفترتين سابقتين يؤثر على المتغير التابع (BAI) الائتمان المصرفي بعلاقة طردية ، أي اذا زادت السيولة للسنتين السابقتين بمقدار سيزداد الائتمان للسنة الحالية بمقدار (276969.0) وحدة نقدية وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باعتبار انه كلما زادت السيولة النقدية للجهاز المصرفي سيؤدي ذلك الى زيادة المقدرة على منح المزيد من الائتمان .

كما نلاحظ ان المتغير المستقل (SRA) والذي يمثل نسبة الكفاية (اجمالي رأس المال الى اجمالي الودائع) لفترتين سابقتين تؤثر على المتغير التابع (BAI) الائتمان المصرفي بعلاقة عكسية ، أي اذا زادت نسبة الكفاية للفترتين (فصلين) السابقتين بمقدار سيقبل الائتمان للفترة الحالية (فصل) بمقدار (3545934) وحدة نقدية وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باعتبار انه كلما زاد اجمالي رأس المال الى اجمالي الودائع لفترة سابقة (فصل) للجهاز المصرفي سيؤدي ذلك الى زيادة المقدرة على منح المزيد من الائتمان ، ويعود السبب في ذلك كما ذكرنا سابقاً الى الاختلاف عن النظرية الاقتصادية في العراق الى كون ان الجهاز المصرفي لا يعمل وفق الاسس المصرفية وذلك لكون ان هذا الجهاز يعمل لحد الان بالية ادارية روتينية وورقية مع انتشار الروتين الاداري ، فضلاً عن قلة الوعي المصرفي لدى افراد المجتمع ، وعدم ثقتهم بالجهاز المصرفي ، كل تلك العوامل تجعل من الية عمل المصارف لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية .

ونلاحظ ان المتغير المستقل (SRDD) والذي يمثل نسبة الملاءة (اجمالي رأس المال الى اجمالي القروض) لفترتين سابقتين (فصل) تؤثر على المتغير التابع (BAI) الائتمان المصرفي بعلاقة عكسية ، أي اذا زادت نسبة الملاءة للسنة السابقة بمقدار سيقبل الائتمان للفترة الحالية بمقدار (1144562) (وحدة نقدية) وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باعتبار انه كلما زاد اجمالي رأس المال الى اجمالي القروض لفترة سابقة في الجهاز المصرفي سيؤدي ذلك الى زيادة المقدرة على منح المزيد من الائتمان ، ويعود هذا السبب في ذلك الاختلاف الى نفس الاسباب المذكورة سابقاً .

الفصل الثالث قياس تأثير مؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية في الائتمان المصرفي

Vector Autoregression Estimates

Date: 11/15/22 Time: 01:02

Sample (adjusted): 2004Q3 2020Q1

Included observations: 63 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

SRDD	SRA	LRA	BAI	
-6.22E-09 (3.9E-08) [-0.15953]	2.61E-09 (8.3E-09) [ 0.31442]	-5.61E-09 (1.7E-08) [-0.32904]	1.607556 (0.19977) [ 8.04694]	BAI(-1)
3.02E-08 (3.7E-08) [ 0.81367]	-5.50E-09 (7.9E-09) [-0.69697]	2.29E-09 (1.6E-08) [ 0.14105]	-0.870259 (0.18984) [-4.58417]	BAI(-2)
0.021895 (0.20669) [ 0.10593]	-0.015283 (0.04402) [-0.34719]	1.711752 (0.09040) [ 18.9361]	-541316.8 (1058836) [-0.51124]	LRA(-1)
0.056792 (0.20804) [ 0.27299]	0.030063 (0.04431) [ 0.67849]	-0.770775 (0.09099) [-8.47119]	276969.0 (1065766) [ 0.25988]	LRA(-2)
-0.437527 (0.44674) [-0.97937]	1.775753 (0.09515) [ 18.6632]	0.218627 (0.19539) [ 1.11894]	3737929. (2288625) [ 1.63326]	SRA(-1)
0.400307 (0.43184) [ 0.92699]	-0.799860 (0.09197) [-8.69673]	-0.214574 (0.18887) [-1.13611]	-3545934. (2212255) [-1.60286]	SRA(-2)
1.422344 (0.20722) [ 6.86401]	0.019507 (0.04413) [ 0.44199]	-0.015509 (0.09063) [-0.17113]	859285.6 (1061557) [ 0.80946]	SRDD(-1)
-0.494170 (0.20068) [-2.46245]	-0.043420 (0.04274) [-1.01588]	0.025952 (0.08777) [ 0.29568]	-1144562. (1028074) [-1.11331]	SRDD(-2)
-0.656909 (4.73902) [-0.13862]	1.779183 (1.00932) [ 1.76276]	2.221799 (2.07265) [ 1.07196]	48125254 (2.4E+07) [ 1.98229]	C
0.931449	0.994965	0.980599	0.923537	R-squared
0.921294	0.994219	0.977724	0.912209	Adj. R-squared
1313.607	59.58588	251.2704	3.45E+16	Sum sq. resids
4.932145	1.050449	2.157117	25266911	S.E. equation
91.71731	1333.736	341.1618	81.52745	F-statistic
-185.0711	-87.63807	-132.9701	-1158.373	Log likelihood
6.160989	3.067875	4.506986	37.05945	Akaike AIC
6.467151	3.374037	4.813148	37.36562	Schwarz SC
59.79365	29.09921	45.88492	92544396	Mean dependent
17.58049	13.81513	14.45298	85275875	S.D. dependent
		1.42E+16		Determinant resid covariance (dof adj.)
		7.67E+15		Determinant resid covariance
		-1509.700		Log likelihood
		49.06985		Akaike information criterion
		50.29450		Schwarz criterion

سادساً / نموذج تصحيح الخطأ (VECM) :-

من خلال الجدول ادناه نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ ظهرت بمقدار (0.22) وبالإشارة السالبة مما يدل على معنويتها ، وهذا الامر يعني بان عند حصول هذا النموذج يحتاج الى (0.22) فترة (فصل) للعودة الى حالة التوازن الاقتصادي في الامد الطويل ، أي نحتاج الى (5) فصول للعودة لحالة التوازن الاقتصادي.

Vector Error Correction Estimates  
Date: 11/16/22 Time: 01:16  
Sample (adjusted): 2004Q4 2020Q1  
Included observations: 62 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CointEq1	Cointegrating Eq:		
	1.000000	BAI(-1)		
	2911936. (1062410) [ 2.74088]	LRA(-1)		
	-2082655. (924160.) [-2.25357]	SRA(-1)		
	-110180.9 (899057.) [-0.12255]	SRDD(-1)		
	-1.59E+08	C		
D(SRDD)	D(SRA)	D(LRA)	D(BAI)	Error Correction:
3.84E-08 (1.1E-08) [ 3.44433]	1.77E-09 (2.5E-09) [ 0.69875]	-9.31E-09 (5.0E-09) [-1.85961]	<b>-0.228982</b> (0.05817) [-3.93655]	CointEq1
1.66E-08 (5.3E-08) [ 0.31557]	2.06E-09 (1.2E-08) [ 0.17133]	-9.35E-09 (2.4E-08) [-0.39537]	0.699394 (0.27481) [ 2.54502]	D(BAI(-1))
-6.93E-08 (5.4E-08) [-1.27828]	2.32E-09 (1.2E-08) [ 0.18794]	1.53E-08 (2.4E-08) [ 0.62658]	0.242673 (0.28298) [ 0.85757]	D(BAI(-2))
0.077356 (0.31094) [ 0.24878]	-0.000685 (0.07083) [-0.00967]	0.831171 (0.13965) [ 5.95192]	-629247.0 (1622771) [-0.38776]	D(LRA(-1))
-0.214656 (0.32056) [-0.66962]	-0.018780 (0.07303) [-0.25717]	-0.110464 (0.14397) [-0.76726]	902828.8 (1673025) [ 0.53964]	D(LRA(-2))
-0.595426	0.875452	0.171904	4292851.	D(SRA(-1))

الفصل الثالث قياس تأثير مؤشرات (السيولة والكفاية والملاءة) المالية في الائتمان المصرفي

(0.68959)	(0.15709)	(0.30971)	(3598968)	
[-0.86345]	[ 5.57277]	[ 0.55505]	[ 1.19280]	
0.065274	-0.115555	0.068979	-306200.6	D(SRA(-2))
(0.66665)	(0.15187)	(0.29941)	(3479235)	
[ 0.09791]	[-0.76089]	[ 0.23039]	[-0.08801]	
0.745409	0.010847	-0.033221	211758.1	D(SRDD(-1))
(0.26640)	(0.06069)	(0.11965)	(1390343)	
[ 2.79808]	[ 0.17873]	[-0.27766]	[ 0.15231]	
-0.377460	0.019676	0.010717	1055548.	D(SRDD(-2))
(0.26646)	(0.06070)	(0.11967)	(1390661)	
[-1.41656]	[ 0.32415]	[ 0.08955]	[ 0.75903]	
-0.367575	0.055480	-0.090332	510820.3	C
(0.66583)	(0.15168)	(0.29904)	(3474961)	
[-0.55206]	[ 0.36577]	[-0.30207]	[ 0.14700]	
0.512441	0.714417	0.578527	0.570466	R-squared
0.428056	0.664990	0.505579	0.496124	Adj. R-squared
1296.506	67.28464	261.5174	3.53E+16	Sum sq. resids
4.993276	1.137513	2.242584	26059911	S.E. equation
6.072640	14.45377	7.930746	7.673495	F-statistic
-182.2233	-90.50991	-132.5946	-1141.228	Log likelihood
6.200751	3.242255	4.599824	37.13638	Akaike AIC
6.543838	3.585341	4.942910	37.47947	Schwarz SC
-0.806452	0.201613	-0.233871	1813962.	Mean dependent
6.602505	1.965292	3.189336	36712246	S.D. dependent
		2.27E+16		Determinant resid covariance (dof adj.)
		1.13E+16		Determinant resid covariance
		-1497.637		Log likelihood
		49.73023		Akaike information criterion
		51.23981		Schwarz criterion



## أولاً: الاستنتاجات (Conclnsions):

- 1- وجدت الدراسة ان هناك تأثيراً متبايناً لمؤشرات السلامة المالية في حركة واتجاه الائتمان المصرفي للمدة (2004-2020).
- 2- تم استخدام مؤشرات السلامة المالية حديثاً من قبل البنك المركزي في الرقابة على اداء الجهاز المصرفي التجاري والجهاز المصرفي المتخصص.
- 3- شكل الائتمان المصرفي نسبة متزايدة من رأس المال المصرف العقاري للمدة (2004-2020).
- 4- اخذ الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصرف العقاري اتجاهاً تصاعدياً للمدة (2004-2020) على ان عام (2018) تميز بالعام الاعلى للائتمان نتيجة حركة اعادة اعمار ما دمرته عصابات داعش.
- 5\_ اخذت نسبة راس المال الى القروض اتجاهاً تنازلياً للمدة (2004-2020) على ان عام (2009) كان الاخفض نتيجة تأثر الجهاز المصرفي بالازمة المالية (2007-2008).
- 6- ساهم المصرف العقاري في منح الائتمان للقطاع البناء والتشييد للمدة (2004-2020) وكانت هذه المساهمة متمثلة بحجم مساهمة القطاع اعلاه في (GDP) متباينة من سنة الى اخرى متأثرة بحركة واتجاه الناتج المحلي الاجمالي الا انها بلغت اقصى قيمة ممكنة عام (2013) متأثرة بحركة واتجاه الاسعار النفط.
- 7- كانت نسبة الرصيد كمؤشر للرقابة المصرفية عالية للمدة (2004-2020) مما يؤثر ضعف مساهمة المصرف العقاري في حركة واتجاه الائتمان المصرفي ككل، كما حاول المصرف تجنب المخاطرة في الاستثمار مما رفع قيمة الرصيد النقدي.
- 8- ارتفع مؤشر السيولة للمدة (2004 - 2020) مما انعكس على انخفاض معدل الربحية للمصرف العقاري.
- 9- اثبت القياس الكمي وجود ثلاث متجهات للتكامل بين متغيرات النموذج ومن خلال اختبار القيمة العظمى (Trace Statistic) لوحظ وجود متجه تكاملي واحد مما يؤثر بوضوح وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.
- 10- كانت مدة الابطاء المثلى لمتغيرات النموذج بفترتين ابطاء وفقاً لمعايير اكايك وشوارتز.
- 11- باستخدام نموذج (Var) تبين ان متغيرات النموذج قد استقرت داخل دائرة الوحدة ولا توجد اي جذر من الجذور خارج دائرة الوحدة مما يعني ان امكانية تنبؤ بالعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

## ثانياً : التوصيات (Recommendations):

- 1- على المصرف العقاري تطبيق بعض المؤشرات السلامة المالية لضمان تجنب الصدمات المالية والنقدية الذي قد يتعرض لها المصرف اعلاه.
- 2- تخفيض حجم السيولة النقدية الى المصرف العقاري لضمان ائتمان اوسع.
- 3- تخفيض حجم السيولة القانونية لتأثير في حركة واتجاه الائتمان المصرفي.
- 4- تقديم تسهيلات ائتمانية للمقترضين بشروط ايسر.
- 5- أتمتة المعاملات المصرفية الخاصة بالمصرف العقاري لضمان شفافية اكبر في البيانات والمعاملات المصرفية لضمان كفاءة الاداء عند تقييم نشاطات المصرف.

أولاً- القرآن الكريم.  
ثانياً\_ الكتب العربية:  
أ-الكتب :

1. ابو حمد، رضا، قدوري ، فائق مشعل، "ادارة مصارف"، دار ابن الاثير، العراق، الموصل، ط1، 2005.
2. احمد، عبدالوهاب يوسف، "التمويل وادارة المؤسسات المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2008.
3. الانصاري، اسامة عبدالخالق ،"اداره البنوك التجارية والبنوك الاسلامية" ،دار وائل للطباعة، ط1، 2006.
4. بخيت، حسين علي، فتح الله، سحر، " الاقتصاد القياسي"، دار الكتب، بغداد، ط1، 2006.
5. البديري، حسن جميل، " البنوك مدخل حسابي واداري"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2013.
6. البراك، خالد عبدالله ، "تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوصفي"، دار الفكر ، الجامعي ، مصر، ط1، 2010 .
7. البياتي، طاهر فاضل ، والشمري ، خالد توفيق، "مدخل الى عالم الاقتصاد(التحليل الجزئي والكلي)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
8. الثويني، فلاح ، "تطور النقود والمصارف في العراق"، مطبعة الوفاء، بغداد، ط1، 2010.
9. جميل، سرمد كوكب، "التمويل الدولي- مدخل في الهياكل والعمليات والادوات"، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، 2004.
10. جميل، سرمد كوكب، " المؤسسة العربية المصرفية التحديات والخيارات في عصر العولمة"، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي - الامارات، ط1، 2002.
11. الجنابي، هيل عجمي، وارسلان، رمزي ياسين، "النقود والمصارف النظرية النقدية"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
12. الحجاز، بسام، " الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني بيروت، ط1، 2006.
13. حداد، اكرم، ومذلول مشهور ، "النقود والمصارف مدخل للتحليل ونظري" ، دار وائل للنشر ، ط4، 2008.
14. حدة، رايس، " دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية" اترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 2009.

15. الحسيني، حسين عداي ، وعبد الرحمن، مؤيد، "ادارة مصارف (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)"، دار وائل للنشر، ط4، 2008.
16. حشاد، نبيل، "دليلك الى اتفاقية (بازل2)"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ط1، 2004.
17. الحلاق، سعيد سامي ، والعجلوني ، محمد محمود، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ط2010، 1.
18. حمزة محمود الزبيدي، "ادارة مصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
19. الحناوي، محمد صالح، وعبد الفتاح ،عبد السلام، "إدارة البنوك "البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، ط1، 2000.
20. خلف، فليح حسن ،"النقود والبنوك" ،عالم الكتب الحديث، للنشر، عمان، ط1 ، 2006.
21. الدعيمي، عباس كاظم جاسم ، والسعدي ، زهراء يوسف عباس ، "مسارات السياسة النقدية والمالية وبين النظرية والتطبيق"، مؤسسة دار الكتب العراق، كربلاء، ط1، 2019.
22. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل ، "النقود والبنوك"، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ط1، 1990.
23. الدوري، زكريا، والسامرائي، يسرى، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري، ط1، 2006.
24. راضي، محمد سامي، " تحليل التقارير المالية"، دار التعليم الجامعي، مصر، القاهرة، ط1، 2015.
25. الرحيم، محمد ابراهيم عبد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2014.
26. الزيدانين، جميل سالم، " اساسيات في الجهاز المالي - منظور العملي"، دار وائل، عمان، ط1، 2006.
27. سعيد، عبد السلام لفتة، "ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي"، الذاكرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
28. شايح، رشاد نعمان، "الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية"، دراسة مقارنة في القانون والفقهاء الاسلامي، دار الفكر الجامعي، ط1، 2013.
29. الشماع، خليل حمد، " المصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية"، الجزء الاول، عمان، ط1، 2004.
30. الشمري، صادق راشد، "إدارة المصارف"، مطبعة الكتاب، بغداد، ط1، 2012.

31. الشمري، صادق راشد، "ادارة مصارف(الواقع والتطبيقات العلمية)"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009 .
- 32.شندي، اديب قاسم، "النقود والمصارف"، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشرف، ط1، 2010.
- 33.الشيخي ، محمد ، " طرائق الاقتصاد القياسي" ، محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 2012.
- 34.صديق ،رمضان، "النقود والبنوك والسياسة النقدية"، دار النهضة العربية، ط2، 2008.
- 35.الصيرفي، محمد عبد الفتاح ، "ادارة البنوك"، دار المناهج، عمان، الاردن ، ط1، 2006.
- 36.طارق، طه، " ادارة البنوك في البيئة والعولمة والانترنت"، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، ط1، 2007.
37. طاهر، عبد الله، الخليل ، وموفق علي ، "النقود والبنوك والمؤسسات المالية" ،مركز يزيد الكرك، ط2، 2006.
- 38.عبد الحميد، عبدالمطلب، "اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2009.
39. عبدالله، خالد، طراد، وإسماعيل ابراهيم، "اداره العمليات المصرفية والدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2006.
40. العبيدي، رائد عبدالخالق عبدالله، والمشهداني ، خالد احمد فرحان، " النقود والمصارف"، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة العربية، 2013.
- 41.عثمان ،محمد داود، "ادارة وتحليل الائتمان ومخاطرة"، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط1، 2013.
- 42.العجلوني، محمد محمود، "البنوك الإسلامية إحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ط1، 2008 .
43. عريقات ،محمد حربي، وعقل ، سعيد جمعة، "ادارة مصارف اسلامية"، دار وائل للنشر، ط2، 2012.
- 44.عطية، محمد عبد القادر، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ط1، 2005.
- 45.عقل، مفلح محمد، " وجهات نظر مصرفية"، الجزء الثاني، عمان، الاردن، 2006.

46. فاضل، طاهر، وروحي، ميرال، "النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، دار وائل للنشر، ط1، 2013.
47. قنابي، عزت، "اساسيات في النقود والبنوك"، دار العلم للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
48. الكايد، خليل احمد، " الادارة المالية والعالمية"، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط1، 2010.
49. كنعان، علي، "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، دار منهل للطباعة والنشر، ط1، 2014.
50. نور، محمود محمد، "اسس ومبادئ النقود والبنوك"، دار وهدان للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2005.
51. الهيتي، احمد حسين علي، " اقتصاديات النقود والمصارف"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005.
52. الوادي، محمود، وال شبيب، دريد كامل، "ادارة المصارف المعاصرة"، دار المسيرة، عمان، ط1، 2012.

#### ب- البحوث والدراسات:

1. اسماعيل، هيثم عبد الخالق، ورسن، شوقي صادق، "دور معيار كفاية راس المال في الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي على المصارف المتخصصة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد 65 تموز، 2021.
2. تادرس، صبحي، يونس ومحمود، "مقدمة في الاقتصاد"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد(35)، حزيران، 2001.
3. حامد، قريب الله عبدالمجيد عبدالقادر، "استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو السكاني في السودان للمدة (2015 -1990 )"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 3، 2018.
4. حسن، عيسى هاشم، وفلوح، صافي، "قياس هامش الملاعة في صناعة التأمين السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2011.
5. حسن، ماهر الشيخ، " قياس ملاعة البنوك الاسلامية"، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة ام القرى مكة المكرمة، 2012.

- 6.الدليمي، حسين ديكان درويش، " قياس وتحليل هيكل النفقات العامة وأثارها في الاقتصاد الاردني"، بحث منشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد، للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 13، العدد 3، 2021.
- 7.رشم، محمد حسن، ودغيم ، علاء داشي ، " تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات (بازل 3) على ربحية المصارف التجارية"، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 8، العدد1، 2018.
- 8.الزرقان، صالح ظاهر، "التحليل المالي واثره في المخاطر الائتمانية " قسم المالية والمصرفية ، جامعة الاسراء الخاصة ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 23 ، 2010.
- 9.الزوم، سنوسي محمد، ومحمد ، أبراهيم مختار، "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على متطلبات الاعمال" تحديات الفرص ،الافاق ،بحث مقدم لمؤتمر العلمي الدولي السابع ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة سبها ،ليبيا ،2009.
- 10.الساعدي، هيفاء مزهر، "مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية"، مجلة العلوم القانونية، المجلد32، العدد 1، 2017.
- 11.السبعراوي، صفاء يونس ، ويحيى ،مزاحم محمد، " تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط ، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، المجلد 14، 2008.
- 12.شاهين، علي عبد الله، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف"،بحث مقدم للمؤثر العلمي الأول ،كلية التجارة الجامعة الإسلامية ،غزة، 2005.
- 13.شماخ، خليل محمد، " تحليل وتقييم اداء المصرف، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية"، معهد التدريب المالي والمصرفي، صنعاء، اليمن، 2002.
- 14.الصراف، نزار مصطفى، شومان، عبد اللطيف حسن، "السلاسل الزمنية والأرقام القياسية"، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بغداد، 2013.
- 15.العبدلي، عايد، "تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية"، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 27 ، 2005.
- 16.العروذ، شاهر فلاح ، "اثر الملاحة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الاردنية - دراسة تحليلية للبنوك التجارية لقطاع كليات التجارة"، العدد 10، 2013.
- 17.المالكي، زهراء سعيد احمد، " دور معايير كفاية رأس المال وفق مقررات (بازل 1-2) في المخاطر الائتمانية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 24، العراق، 2013.

18. الموسوي، نورة عواد، "ادارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي- دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية الخاصة"، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 4، جامعة الكوفة، 2017.

### ت\_ الرسائل والأطاريح:

1. أبو نايلة، ازهار حسن علي، " الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.
2. الجبوري، عمار عباس عناد، "دور المصارف المتخصصة في تنمية القطاعات الاقتصادية في محافظة بابل للمدة (2003-2015)", رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2017.
3. الدريعي، حيدر خضير ناصح، " تحليل وقياس امكانية المصارف المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004\_2018)", رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2021.
4. العوادي، شيماء جاسم حمو، " تحليل الائتمان المصرفي للمصارف الاختصاصية في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
5. كبة، علي كريم محمد، " اثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية في العراق للمدة (2002-2016)", رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، 2018.
6. المزوري، حسين احمد، " اثر مقررات لجنة بازل للمعايير كفاية رأس المال واثره في ادارة اموال المصرف"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.
7. الياس، جلال يعقوب، " تأثير السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005.

### ث\_ التقارير والنشرات:

1. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2017.
2. بيانات البنك المركزي قسم الاستقرار النقدي والمالي/ تقرير الاستقرار المالي /2020.
3. بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء/ تقارير الحسابات القومية لسنوات الدراسة.
4. المصرف العقاري العراقي، النظام الداخلي للمصرف، المادة السادسة.
5. المصرف العقاري العراقي، قسم الصيرفة العقارية، التقارير السنوية لسنوات من (2004\_2008).

6. المصرف العقاري، التقرير الاداري للمصرف العقاري، 2011.
7. ميزانيات المصرف العقاري للمدة (2004-2020).
8. النشرة الاحصائية لوزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية،(2012-2013).
9. النشرة الاحصائية لوزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية،(2005-2004).
10. النشرة الاحصائية لوزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء للمدة (2004-2020).

### ح- المواقع الالكترونية :

1. قانون النظام الداخلي للمصرف العقاري، شركة عامه، المادة(3)، للمزيد ينظر الى الموقع الالكتروني الاتي:  
<http://iraqlid.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?SC=201220057714609>

### ثالثاً- المصادر الانكليزية :

#### A\_ Book:

1. Alexander, Carol – Sheedy, Elizabeth, "**The professional Risk Management Guide to Finance Theory Application**", PRMIAUSA, 2008.
2. Anthony Saunders, financial institution management, modern perspective, number2, University new York, 2002.
3. Bacon Carl R., practical portfolio Performance measurement And Attribution, John Wiley & Sense Ltd, 2004.
4. Barry Leonard, "**Revitalizing Foreclosed properties with Land Banks**", DINE publishing, 2010.
5. Bodice, ZVI, Ken ALEX , Marcus. Alan , "**Essentials of Investment**", 7thEdition , The mc Grew – hill/ Irwin , 2008.
6. Box , Georg E.P and Jenkins , Gwilym M. and Reinsel ,Gregory C. (2013) , "**Time Series Analysis for casting and Control**".
7. Bragg Steven M, Accounting references desktop, John Willy and Son Since, Canada, 2002.
8. Dimitrios Asteriou and Stephen G. Hall, "**Applied econometrics A Modern Approach**", Revised Edition, palgrave Macmillan, 2007
9. Dimitris N. chorea's, "**Liabilities Liquidity and cash Management**", John: Wiley and sons, NC, 2002.
10. Dunbar Kwame , "**The Impact of the foo Monetary Policy Action on the Growth of Credit Risk**", The Moneta policy - Liquid paradox, 2008.

11. Edwards Burt, "**Credit Management hand book**" ,5th, Edition , Burt Edwardes, England , 2004.
12. field Edward , "**THE Essentials of Finance and Accounting for Nonfinancial managers**" ,By Edward field , 2002.
13. Gregorian Greg n ,Hoppe Christian , "**the hand book of credit portfolio management**" the McGraw – hill companies U.S.A.U.S.A,2009.
14. H.R.Seddighi, K.A.Lawyer and A.V.Katos. Econometric SIA Practical Approach, 2000.
15. Hennie .v.G and Sonja B.B, "**Analzing Banking Risk**", the world Bank, WA shing Ton \_D.C., 2000.
16. Howells, Peter, Bain, Keith, "**Financial Markets & Intuition**", 5th ed, Prentice Hall, 2007.
17. Kapoor, Jack, Dalby, Les- d Hughes, Robert, "**personal finance**", loth Ed, The Mc Grew-Hill/Irwin, 2012.
18. Mishkin, Frederic s. "**The Economics of Money ,Banking and Financial Markets**" , 8th ,Edition ,the Addition-wisely, 2007.
19. Neale Bill and Mcelroy Trevor, "**Business Finance**" person edition limited London ,2004.
20. Palma ,W. (2007). Long , "**Memory Time Series:Theory & Methods**", John – Wiley & Sons , Inc. , Puplication . USA .
21. Rose Peters., "**Commercial Bank Management**", Irwin Mc Grew-Hill, 2000.
22. Rose, Peter, Marcos, Milton, "Money and Capital Market, Financial instruments in a global market place", 10th edition, the MC grow, hill Irwin, 2008.
23. Rose, Peters, "**Bank Management & Financial**", services, C. Hedging , 2008.
24. Rose, Stephen, & wester field, Randolph & Jaffe, Jeffrey & Jordan, Brad ford, "**corporate finance**" The McGraw-Hill/Irwin series in finance, insurance, and real elate, 11th 2016.
25. Ross, peters Hudgins , Sylvia C., "**Bank Management & Financial Services**", 9th Ed, The McGraw – Hill ,International Edition , 2013.
26. Simpson, Thomas D., "**Financial Markets, Banking, and Monetary Policy**", published by New Jersey, Published simultaneously in Canada, 2014.
27. Tsay , R.S. (2005) , "**Analysis of Fractional Time Series**", Second Edition , John – Wiley and Sons , Inc. , USA .

## **B\_ Journals and periodicals**

1. Adamou, Ficawoyi Done & Base , Hem " **Credit card delinquency: How much is the Internet to Blame** " ? Journal of economics and finance, No. 48 , 2019.

2. Khalid H. Qudair, 2005, "The Relationship between Government Expenditure and Revenues in the Kingdom of Saudi Arabia: Testing for Cointegration and Causality", Econ.&Adm., Vol 19, No.1.
3. Khasawneh, (A.S.), & Obedient, (Z.M.), "The Impact of capital Risk on the financial performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel (2) during the period(2007-2013)", International Journal of advanced Research, volume.4, Issue2, 2016.
4. MOkaya, Mauby Andrew, Gagging, "Ambo rose, corporate loan portfolio diversification and credit risk management among commercial bank in Kenya", interational journal of current business and social sciences vol. 1 lessee 2, 2014.
5. Moti, Haroon O. & Masindi, just Samey & Mug Enda, Neat Galo d Sindarin, Mary NE lima, "Effectiveness of Credit Management system on Loan Performance, Empirical Evidence from Micro Finance Sector in Kenya", International Journal of Business, Humanities and Technology, vol.2, No.6, 2017.
6. Mukhtarov, Shahryar, Yokes, Surat, Mohammed, Elvin "Factors that increase credit risk of azerbaijani banks journal of international studies" ,vole 2 ,no11,2018..
8. Shinjuku, Gertie & Kallie, Irina, " Determinates of Banks credit to the Private Sector: The Case of Albania", Journal of Financial, Vol. 48, No.9, 2013.
9. Shinjuku, Gertie & Kallie, Irina, "Determinates of Banks credit to the Private Sector: The Case of Albania", Journal of Financial, Vol. 48, No.9, 2013.
10. Suleiman, A.A. , Mohamed, T.M, Samsun, L.M., How Islamic Banks of Malaysia Managing Liquidity ? An Emphasis on can fronting Economic cycles , International Journal of Business and social science , Vol.4 , No7, 2013.
11. Yawuru Z & Affori, A,Y, "An Analysis of commercial banks, credit on Economic growth in Nigeria", Current Research journal of Economic theory vol, 6 ,no,2, 2014.
12. Adebayo, Olagunju, and, David, Adeyaju Olanrewaju, Samuel, Abode Oluwayinka, "Management and Commercial Banks, profitability in Nigeria", department of financial studies, Redeemers University, Research Journal of Finance and Accounting ISSN 2222-1697(paper) ISSN 2222-2847(online) VOL, NO 7/8, 2011.
13. Adetunji & Adenugba Despoja, "Banging Jay system as An instrument of Economic-Growth in Nigeria 1983- 2012 )", European Journal of Business , Economics and Accountancy vole, 3 , No , 7 , 2015.
14. Benjamin Sheng, Summer 1999, "Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence From Latin American Countries" , Journal Of Economics And Finance, Vol.(23) , No. (2).

15. Eccles, Robert G., "**Effect of capital Adequacy, credit, Risk and Operating Efficiency on the performance of Commercial Banks in Nigeria**", Financial Markets, Intuitions and Risks, volume (3), Issue (1), 2019.
16. Hasan, Kazi Rashedul, "**Development of a Credit Scoring Model for Retail Loan Granting financial Institutions from Frontier Markets**", International Journal of Business and Economics Research, vol. 5, No. 5, 2016.

### **C\_ Dissertations & Thesis:**

1. Lodewick Eikenhout, "**Risk Management and performance in Insurance companies**", Master thesis, University of Twente, 2015.

ملحق (1) بيانات المصرف العقاري العراقي للمدة (2004-2020) لاستخراج نسب السيولة والكفاية والملاءة المالية (الف دينار).

اجمالي الودائع	اجمالي القروض	اجمالي الموجودات النقدية	رأس المال المصرف العقاري	السنة
10569000	1141393	572505	1100000	2004
9644550	1192891	458434	1100000	2005
13483530	1161128	813654	1100000	2006
18236000	217867524	1016301	1100000	2007
197763200	35945060	993447	2500000	2008
153244600	44783930	871164	5000000	2009
108854400	6433951543	553911	50000000	2010
1026690900	81082656	513343	50000000	2011
9336790	83928220	624742	50000000	2012
92312300	79905894	703366	50000000	2013
6610,2780	74627246	3109790	50000000	2014
67797490	69356676	3,023,670	50000000	2015
134420000	80931891	472155	50000000	2016
185440700	113755826	444965	50000000	2017
209298600	11904344	483841	50000000	2018
203902600	115153556	504251	50000000	2019
279743200	11156598123	102897	50000000	2020

## ملحق (2) معدلات التغير لأجمالي البيانات للمدة (2004-2020) (الف دينار).

السنة	اجمالي الموجودات النقدية	معدل التغير %	اجمالي الودائع	معدل التغير %
2004	572505	—	10569000	—
2005	458434	-20.01	9644550	-8.74
2006	813645	77.48	13483530	39.82
2007	1016301	24.90	18236000	35.22
2008	993447	-2.24	197763200	8.44
2009	871164	-12.30	153244600	-22.51
2010	553911	-36.41	108854400	-28.96
2011	513343	-7.32	126690900	16.38
2012	624742	21.70	9336790	-26.30
2013	703366	12.58	92312300	-1.13
2014	690513	-1.82	66102780	28.352
2015	160126	-76.81	67797490	2.56
2016	472155	13.95	134420000	-8.17
2017	444965	-5.75	185440700	-86.20
2018	438841	-91.27	209298600	10.28
2019	504251	14,090	203902600	14.19
2020	102897	-79.59	279743200	17.04

The Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
University of Babylon  
College of Administration and Economic  
Department of Financial and Banking Sciences



**The effect of many financial indicators on Bank Credit For  
Period (2004-2020)**

**Thesis submitted**

**by**

**Brevan Saleh Abdul \_ Razaq**

**To the council of the college of Administration and Economics**

**Babylon University**

**As a partial requirements for a master's degree in finance  
and banking**

**Supervised by**

**Ass. Professor**

**Dr. Mohmmed Madlool Ali**

**2022 AD**

**1444 AH**

## **Abstract**

The Real Estate Bank is one of the most important specialized banks in Iraq, which aims to contribute to the advancement of economic and social development by granting (cash credit) and (pledge credit) in the construction sector as well as this research aims to study and know the requirements of financial efficiency, especially the requirements (liquidity, adequacy and solvency) financial and study components of the credit portfolio and measure and analyze the impact of these financial requirements in the credit portfolio of the Real Estate Bank of Iraq for the period (2020-2004). The nature of the relationship between the financial requirements (liquidity, adequacy and solvency) and their sub-indices with (cash credit) and (pledge credit) and the impact of these indicators on the credit portfolio within the Real Estate Bank of Iraq. The indicators were also studied and analyzed according to statistical methods employed by the researcher to achieve the hypothesis and objectives of the research, To achieve this, some statistical methods were used, namely, the Joint Integration Test (Johansson), the Reason test (Kranger) and the analysis of the standard model estimated in var and Toda-Yamamoto to measure the impact between independent and dependent variables through the program (E-views10), and the most important conclusions were that the financial requirements (liquidity, adequacy and solvency) were key indicators in the process of assessing performance efficiency and managing cash resources, The role of the Real Estate Bank in granting cash credit compared to the total cash credit of Iraqi banks is greater compared to its role in granting pledged credit, and the most important recommendations are the need to maintain good levels of liquidity in the structure of different banks for their positive role in the degree of bank safety, and here came the necessity for banks in general and the real estate bank in particular to measure Efficiency requirements, solvency and factors that constantly influence support and provide effective levels of liquidity security that provide cash and pledge credit from the Real Estate Bank.